



جامعة آل البيت
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية

رسالة ماجستير بعنوان:

جهود الشريف الزيّدي (٥٣٩هـ) النحوية

في شرح اللّمع لابن جنّي

**Al-Sharif Al Zaidi Grammatical Efforts
in Explaining Al- Luma'a to Ibn Jenni**

بإشراف:

الأستاذ الدكتور علي البواب

إعداد الطالبة:

أمل محمد جضعان الهليبان

جامعة آل البيت
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية

رسالة ماجستير بعنوان:
جهود الشريف الزيّدي النحوية في شرح اللّمع لابن جنّي
**Al-Sharif Al Zaidi Grammatical Efforts in
Explaining Al- Luma'a to Ibn Jenni**

إعداد الطالبة : أمل محمد جضعان الهليبان

الرقم الجامعي ٠٥٢٠٣٠١٠٠٩

إشراف: الأستاذ الدكتور علي البواب

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
١. أ. د علي البواب	رئيساً ومشرفاً
٢. أ. د عبد الكريم مجاهد	عضواً
٣. د. إبراهيم السيد	عضواً
٤. د. زيد القراله	عضواً

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية في كلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة آل البيت.

نوقشت وأوصى بإجازتها/ تعديلها/ رفضها بتاريخ.....



قَالَ تَعَالَى:

﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ النحل: ٧٨



الإهداء

إلى أستاذي الفاضل علي البواب الذي علمني الصبر، والمثابرة، وحب العمل.

وإلى زوجي الذي بذل كل ما بوسعه من دعم مادي ومعنوي لإنجاز هذه الرسالة.

وإلى أولادي (ماجدة، وناصر، وسامية، والمثنى، والحارث) الذين تحمّلوا بُعدي عنهم.

وإلى والدي الكريمين اللذين لم يبخلا بالدعاء لي بالتوفيق والنجاح.

وإلى كل من أعانني على إتمام هذا العمل، أهدي هذا الجهد المتواضع.

أمل محمد الهليبان

الشكر والتقدير

يطيب لي أن أتقدّم بعظيم الشكر والعرفان إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور علي البواب على ما بذله من جهد وإرشاد وتوجيه لي ،والذي لم يغلق بابه يوماً في وجه أحد من طلابه, بالرغم من ضيق وقته . فله مني جزيل الشكر على مساعدته لي في إنجاز هذه الرسالة.

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم قراءة هذه الرسالة وتقييمها فلهم مني وافر الشكر والتقدير.وهم:

الأستاذ الدكتور عبد الكريم مجاهد، والدكتور إبراهيم السيد، والدكتور زيد القراله.

ويسعدني أن أشكر أساتذتي الأجلاء جميعاً في قسم اللغة العربية, لما زودونا به من معرفة خلال تدريسهم لنا.

أمل محمد الهليبان

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	د
الشكر والتقدير	هـ
المحتويات	و
الملخص باللغة العربية	ط
المقدمة	١

١ - الفصل الأول: التعريف بكتابي ابن جنّي والشريف الزيدّي

١-١ المبحث الأول: كتاب اللمع لابن جنّي

١-١-١ المؤلف: ابن جنّي	٦
١-١-٢ مادة كتاب اللمع وأهميته	٨
١-١-٣ شروح اللمع	٩

٢-١ المبحث الثاني: كتاب البيان في شرح اللمع

١-٢-١ المؤلف: الشريف الزيدّي	١٣
٢-٢-١ منهجه في الكتاب	٢٠
٣-٢-١ مصادر شرح اللمع للشريف الزيدّي	٢٨

٢ - الفصل الثاني: الأصول النحوية عند الشريف الزيديّ

- ٤٤ تمهيد: أصول النحو
- ٤٥ ١-٢ المبحث الأول: السماع
- ٤٦ ١-١-٢ القرآن الكريم
- ٦٢ ٢-١-٢ الحديث الشريف
- ٦٨ ٣-١-٢ كلام العرب
- ٩١ ٢-٢ المبحث الثاني: القياس
- ١٠٣ ٣-٢ المبحث الثالث: التحليل

٣ - الفصل الثالث: موقف الشريف الزيديّ من النحويين

- ١٢١ تمهيد: المذهبان البصري والكوفي
- ١٢٣ ١-٣ المبحث الأول: موقفه من البصريين
- ١٣٧ ٢-٣ المبحث الثاني: موقفه من الكوفيين
- ١٤٢ ٣-٣ المبحث الثالث: موقفه من ابن جني

٤ - الفصل الرابع: موازنة بين شرح الشريف وشرحي ابن برهان (ت ٤٥٦هـ) وابن

الخباز (ت ٦٣٧هـ) من حيث:

- ١٤٨ ١-٤ المبحث الأول: المنهج
- ١٦١ ٢-٤ المبحث الثاني: الشواهد

١٧٦	٣-٤ المبحث الثالث: التأثير والتأثير
-----	---

٥- الفصل الخامس: تقويم الكتاب

١٨٠	١-٥ المبحث الأول: مذهب الشريف النحوي.....
-----	---

١٨٤	٢-٥ المبحث الثاني: اختيارات الشريف الزيدي.....
-----	--

١٩١	٣-٥ المبحث الثالث: مصطلحات الشريف الزيدي.....
-----	---

١٩٦	٤-٥ المبحث الرابع: خصائص الكتاب والمآخذ على شرح الشريف.....
-----	---

٢٠٩	الخاتمة
-----	---------------

٢١١	المصادر والمراجع
-----	------------------------

٢٢٣	الملخص باللغة الإنجليزية.....
-----	-------------------------------

الملخص

باللغة العربية

جهود الشريف الزيدي النحوية في شرح اللّمع لابن جني

أمل محمد جضعان الهليان

جامعة آل البيت

٢٠٠٩/٢٠٠٨

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن جهود الشريف الزيدي النحوية في شرح اللّمع لابن جني، وبيان المنهج الذي اتبعه الشريف في كتابه الموسوم بـ "البيان في شرح اللّمع" . والكشف عن القضايا النحوية التي ناقشها، مع بيان موقفه من تلك القضايا.

وتقسم هذه الدراسة إلى خمسة فصول:

الفصل الأول: ويقسم إلى جزأين: ضمّن الجزء الأول الحديث عن كتاب "اللّمع في العربية" من حيث التعريف بمؤلفه ابن جني، وبيان مادة الكتاب وأهميته، وذكر شارحيه. وضمّن الجزء الثاني الحديث عن كتاب "البيان في شرح اللّمع" من حيث التعريف بالشريف الزيدي، وبيان طريقة تناول الشريف للكتاب، والحديث عن مصادر كتاب "البيان" التي استقى منها آراءه النحوية.

الفصل الثاني: يتطرق إلى الأصول النحوية عند الشَّريف الزَّيْدِي في شرحه، من حيث التعريف بالسَّماع، وبيان مصادره المتمثلة بالقرآن الكريم وقراءاته، والحديث النبوي الشَّريف، وكلام العرب. ويعرض القياس النحوي عند الشَّريف، من حيث التعريف بالقياس، مع بيان أركانه وشروطه. ويعرّف التعليل، ويعرض لأقسام العلل النحوية وأشكالها بما يسفر عن اهتمامه بالتعليل.

الفصل الثالث: يسلط الضوء على موقف الشَّريف الزَّيْدِي من النحويين، وبيان موقفه من البصريين والكوفيين، ومن ابن جنِّي، وذلك من خلال عرض الآراء دون ردّها، أو عرضها وردّها، أو عرضها وترجيحها.

الفصل الرابع: يقوم على عقد موازنة بين شرح الشَّريف الزَّيْدِي، وشرحي ابن برهان وابن الخباز من حيث المنهج، والشواهد، والتأثر والتأثير.

الفصل الخامس: يأتي تقويماً لكتاب "البيان"، فيعرض مذهب الشَّريف الزَّيْدِي النحويّ، وبيان اختياراته، وذكر خصائص كتابه، والمآخذ عليه.

المقدمة:

الحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفضل خلقه وأكمل عباده، وبعد:

فقد ترك أسلافنا من أهل العربية تراثاً ضخماً، وكنزاً ثميناً من العلم الذي يفخر به كل باحث يقف أمام هذا الإرث العظيم الجدير بالإجلال. وينتج هذا الكنز حقلاً واسعاً من البحث والدراسة، تعاقبت الأجيال على دراسته، فقدموا لنا إنتاجاً خصباً وغنياً وكتباً قيمة.

ومن المؤلفات النحوية كتاب ابن جنّي (اللمع في العربية) ، الذي اهتم العلماء بشرحه، وأثروا العربية بفكرهم وثقافتهم وتعدد نظراتهم للكتاب. ومن هذه الشروح التي قدمت لمتعلمي اللغة العربية ودارسيها: كتاب البيان في شرح اللمع للشّريف أبي البركات عمر بن إبراهيم الزيّدي المتوفى سنة تسع وثلاثين وخمسمائة. وهو كتاب عظيم، أعدّ ليكون كتاباً تعليمياً واضحاً لمن يطلبه.

وقد وفرّ فيه جهد عالم جليل يمتاز بحرية فكره واستقلالية رأيه، بالرغم من أخذه عن سيبويه الكثير وعن عامة البصريين، وقد يختار من آراء الكوفيين مع احتفاظه برأيه في بعض المسائل.

وقد بيّن الشّريف سبب شرحه وإخراجه لطلاب العلم ، فقال في مقدمة الكتاب: "فإنّ الذي دعاني إلى شرح هذا المختصر أنّني أُمليت على جماعة من طلاب الأدب شيئاً من شرحه على ما سنح للخاطر في الوقت، فكلّ من حصلّ منه فصلاً ضنّ به على طالبه، ولم يسمح بإخراجه

عن يده، وسألني من أوجبت مسألته بقضاء حقه أن أشرحه وتكون النسخة واحدة غير متغايرة، فمن أراد ذلك نسخة وانتفع به، فأجبتهم إلى ذلك طلباً لنفعهم، وراجياً ثواب الله تعالى به^(١).

وقد قسم الشريف شرحه إلى أبواب، وقام بتوضيحها وتفسيرها، وعقد مسائل في نهاية بعض أبوابه ليزيد من فهم القارئ، وكان يشير بالإحالة إلى المسائل التي درست أو التي سوف تدرس في أماكنها، لئلا يبعث الملل والسآمة إلى نفس قارئها. وهو مولع بتقديم الاعتراضات حول المسائل وبعض آراء العلماء لينير بها عقول الدارسين، ويثري فكرهم بالمعلومات المفيدة.

وغالباً ما كان يشير إلى المصادر التي أخذ منها، أو يذكر اسم العالم. وهذا دلالة على أمانته وتوثيقه لهذه المعلومات التي يقدمها، وكان جهده واضحاً في شواهد النحوية، فتجد عدداً جماً من الآيات القرآنية الكريمة، وقراءاتها، وكلام العرب بشقيه الشعري والنثري. وأما الأحاديث النبوية الشريفة فقد أقل من الاستشهاد بها.

ولأن هذا الكتاب لم يحظ بدراسة تقرّبه من قارئيه، ومؤلفه لم يلق الاهتمام والعناية به - كغيره من بعض العلماء العظماء - أردت أن أوضح قيمة هذا الشرح. وأبين جهد هذا العالم الجليل في هذا الكتاب، وقد جعلت هذا البحث في مقدمة، وخمسة فصول، وخاتمة.

وقسمت الفصل الأول إلى قسمين وكان القسم الأول عن كتاب "اللمع في العربية" لابن جني، فترجمت لابن جني النحوي، وبينت مادة كتاب "اللمع" وأهميته عند النحاة السابقين الذين جعلوه مادة يدرسونها لطلابهم، واللاحقين الذي قدموا شروحاً متعددة له. وقمت بذكر شارحيه من النحويين.

(١) الشريف الزيدي، عمر بن إبراهيم، كتاب البيان في شرح اللمع لابن جني، تحقيق علاء الدين حموية، ط١،

وأما القسم الثاني من الفصل الأول فتطرقت فيه إلى الحديث عن الشريف الزيدي عمر بن إبراهيم في حياته العامة، فتحدثت عن نسبه، ومولده، ونشأته، ورحلاته، وتحدثت عن أهم شيوخه وتلاميذه، ثم ذكرت مصنفاته، وحددت سنة وفاته - رحمه الله - وكان هذا في المبحث الأول. وأما المبحث الثاني فتناولت طريقة تناول الشريف للكتاب إذ إنه أتبع ابن جني في طريقة عرضه لأبواب شرحه، وانتهج طريقته في شرحه للكتاب، وكان المبحث الثالث عن مصادر الكتاب التي استقى منها آراءه النحوية.

وأما الفصل الثاني فقد أعدّ للأصول النحوية عند الشريف الزيدي في شرحه من سماع وقياس وتعليل، فتطرقت في المبحث الأول للحديث عن السماع. فقد دعم قضايا النحوية بشواهد من القرآن الكريم وقراءاته، والأحاديث النبوية وكلام العرب، فقامت باختيار مجموعة من هذه الشواهد النحوية، وعرضتها، ثم درستها وقارنتها مع آراء غيره مع العلماء، وبينت أنه احتج بشواهد القرآن الكريم كثيراً، مما أدى إلى تقدمه واحتلاله المركز الأول عن غيره من الشواهد. وتناول المبحث الثاني الحديث عن القياس والذي أثبت ذكاء الشريف فيه وبراعته. وأما التعليل فكان حديث المبحث الثالث الذي أسفر عن اهتمام الشريف فيه، فلا تخلو صفحة من صفحات كتابه من تعليقاته التي تعددت أشكالها مثل: الخفة، والثقل، والأولى، وغيرها.

وأما الفصل الثالث فسلطت فيه الضوء على موقف الشريف الزيدي من النحويين، ففي المبحث الأول بيّنت موقفه من البصريين، إذ نراه يعرض الآراء دون أن يرد عليها أو يعرضها ويرجحها، وهذا كثير في كتابه، أو يعرضها ويرد عليها وهذا قليل في كتابه، ثم انتقلت إلى المبحث الثاني لأتحدث عن موقفه من الكوفيين، وكان يرد أقوالهم، أو يكتفي بعرضها دون أي رد عليها، وخصصت المبحث الثالث عن ابن جني، فقد اتخذ منه موقف المعارض له في بعض مسائله إلا أن وقفات الشريف من ابن جني لم تكن كثيرة بالرغم من أنه يشرح كتابه "اللمع في العربية".

ووازنت في الفصل الرابع بين شرح اللمع للشريف عمر وشرحي ابن برهان وابن الخباز، فبينت أسلوب كل واحد من هؤلاء الشراح في تناول كتاب اللمع ومنهجه العام، وما تميز به شرحه، وتوضيح الشواهد النحوية عندهم، ومدى تأثيرهم بغيرهم وتأثيرهم.

وجاء الفصل الخامس تقويماً لهذا الكتاب، فأوضحت فيه مذهبه النحوي، وأهم اختياراته، ومصطلحاته، وتطرقت - أيضاً - للحديث عن خصائص كتابه، ثم ذكرت ما يؤخذ عليه في نهاية هذا الفصل. وفي الخاتمة سجلت النتائج التي توصلت إليها.

وأما منهج الدراسة فيعتمد على عرض أقوال الشريف عمر والنحاة في القضايا النحوية والمسائل الخلافية بعد إحصائها، ثم مناقشتها، وتحليلها، وموازنتها، وإبداء الرأي كلما توفّر ذلك وأمكن، واعتمدت في دراستي على مجموعة من كتب النحو، وأصوله، وإعراب القرآن الكريم، وغيرها من الكتب.

وأشكر الأستاذ الدكتور علي البوّاب على إشرافه وتوجيهاته لإخراج البحث بهذه الصورة، وأشكر - أيضاً - الأساتذة المناقشين على ما سيقدمون إليّ من توجيهات وإرشاد.

وفي النهاية أقول كما قال ابن الخباز في خاتمة كتابه "توجيه اللمع": "ومن عثر لي في هذا البحث على عثرة فليكن العاثر عاذراً، غافراً لزللها، وساداً لخللها، فإنّ السعيد من عدّت سقطاته"، وما أحسن ما أنشد أبو إسحاق الزجاج في كتاب المعاني:

أَرَدْتُ لِكَيْمًا لَا تَرَى لِي عَثْرَةً وَمَنْ ذَا الَّذِي يُعْطَى الْكَمَالَ فَيَكْمُلُ^(١)

ونسأل الله أن يرزقنا السداد في القول والإخلاص في العمل.

(١) ابن الخباز، أحمد بن الحسين، توجيه اللمع، شرح كتاب اللمع لابن جني، تحقيق فايز زكي، ط ١ (٢٠٠٢)، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ص ٦١٥.

الفصل الأول

التعريف بكتابي ابن جني والشريف الزيدي

١-١ المبحث الأول: كتاب اللّمع في العربية

١-١-١ المؤلف: ابن جني

٢-١-١ مادة كتاب اللّمع وأهميته

٣-١-١ شروح اللّمع

٢-١ المبحث الثاني: كتاب البيان في شرح اللّمع

١-٢-١ المؤلف: الشريف الزيدي

٢-٢-١ منهجه في الكتاب

٣-٢-١ مصادر شرح اللّمع للشريف الزيدي

المبحث الأول: كتاب اللمع في العربية

١-١-١ مؤلف الكتاب:

ابن جنّي^(١)

هو أبو الفتح عثمان بن جنّي، كان أبوه مملوكاً رومياً لسليمان بن فهد الأزدي، لذلك

ينسب ابن جنّي أزدياً بالولاء وهو القائل^(٢):

فَإِنْ أَصْنَبَحْ بِبِلَا نَسَبٍ	فَعَلِمِي فِي الْوَرَى نَسَبِي
عَلَى أُنِّي أَوَّلُ إِلِي	قُرُومِ سَلَادَةِ نَجْـبِ
قِيَاصِ رَةٍ إِذَا نَطَقُوا	أَرَمَّ السَّهْرُ فِي الْخَطْبِ
أَلَاكَ دَعَا النَّبِيَّ لَهُمْ	كَفَى شَرْفًا دُعَاءُ نَبِي

ولد ابن جنّي ونشأ بالموصل، وتلقى مبادئ التعليم فيها، وقد أخذ النحو عن أحمد بن

محمد الموصلّي الشافعي المعروف بالأخفش، وقد صحب ابن جنّي أبا عليّ الفارسي أربعين

سنة، وكان السبب في صحبته له أن أبا عليّ اجتاز بالموصل، فمرّ بالجامع، وأبو الفتح في حلقة

يقرئ النحو وهو شاب، فسأله أبو عليّ عن مسألة في التصريف فقصر فيها، فقال أبو عليّ:

زببت قبل أن تحصرم، فسأل عنه، فقل له: هذا أبو عليّ الفارسيّ، فلزمه من يومئذ، واعتنى

(١) انظر ترجمته في: ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة

المدني، القاهرة، ١٩٦٧م، ص ٣٣٢. والحموي، ياقوت، معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة

الأديب)، تحقيق إحسان عباس، ج ٤، ط ١، ١٩٩٣م، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ص ١٥٨٥-

ص ١٦٠١. والقفطي، علي بن يوسف، إنباه الرواة على أنباء النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم،

ج ١، ط ١، ١٣٦٩هـ، مطبعة دار الكتب المصرية، ص ٣٣٥. والسيوطي، عبد الرحمن، بغية الوعاة في

طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ج ٢، ط ١، ١٣٨٤هـ، مطبعة عيسى البابي

الحلبي وشركاه، ص ١٣٢.

(٢) الحموي، ياقوت، معجم الأدباء، ج ٤، ص ١٥٨٦.

بالتصريف فما أحد أعلم منه به، ولا أقوم بأصوله وفروعه، ولا أحسن أحد إحسانه في تصنيفه، فلما مات أبو عليّ تصدر أبو الفتح في مجلسه ببغداد، فأخذ عنه الثمانيني، وأبو الحسن السمسري^(١).

وكان نحويّاً حاذقاً مجوداً، واسع الرواية والدراية في اللغة، ولا يشق له غبار في علل النحو العربي، وبيان الحكمة في تصاريفها.

وذكره صاحب دمية القصر، فقال: "ليس لأحد من أئمة الأدب في فتح المقفلات، وشرح المشكلات ما له، ولا سيما في علم الإعراب، فقد وقع منها على ثمرة الغراب"^(٢).

وكان ابن جنّي يحضر عند المتنبّي، وينظره في شيء من النحو من غير أن يقرأ عليه شيئاً من شعره إكباراً لنفسه، وكان المتنبّي يقول فيه: "هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس"^(٣).

ومن أهم مؤلفاته: كتاب الخصائص، وكتاب المنصف في شرح تصريف المازني، وسر صناعة الإعراب، والمحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات، وكتاب اللع في العربية وهو الكتاب الذي شرحه صاحبنا الشريف الزيدي.

وتوفي ابن جنّي سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة للهجرة^(٤).

(١) الحموي، ياقوت، معجم الأدباء، ج٤، ص ١٥٨٩.

(٢) انظر: الباهرزي، علي بن الحسن، دمية القصر وعصرة أهل العصر، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، دار الفكر العربي - القاهرة، د.ت، ص ٢٩٧.

(٣) الحموي، ياقوت، معجم الأدباء، ج٤، ص ١٥٩٤.

(٤) المصدر نفسه، ج٤، ص ١٦٠٠.

٢-١-١ مادة كتاب اللمع وأهميته :

إن مادة كتاب "اللمع في العربية" مختصرة ولطيفة، وأعدت لتكون متناً يدرسه الطلاب على شيوخهم، ويشكل النحو ثلثي الكتاب، والصرف الثلث الأخير، وكان البدء بـ"الكلام وأقسامه" وانتهى بـ"الإمالة". وهذا نهج سار عليه النحاة القدماء في عرضهم لأبواب النحو، وإن كان هناك يسير من الخلاف.

وذكر محقق شرح ابن برهان أن الخطأ الذي وقع به صاحب "كشف الظنون" في أن كتاب "اللمع في العربية" لابن جني كان جمعاً من كلام شيخه الفارسي، هو ما ذكره السيوطي في بغية الوعاة "اللمع في النحو ذا القد جمعه من كلام شيخه الفارسي"^(١)، فذكر "ذا القد" بعد "اللمع" مباشرة فظن أن "ذا القد" نعت لكتاب "اللمع"^(٢). وعندما رجعت إلى نص السيوطي في بغية الوعاة قال: "...اللمع في النحو، ذا القد جمعه من كلام شيخه الفارسي". وجدت أنه قد فصل بين الكتابين "اللمع في العربية"، و "ذا القد" بفاصلة، ولم يذكر "ذا القد" بعد "اللمع" مباشرة دون فاصلة حتى يظن أن "ذا القد" نعت لكتاب "اللمع". أي أن كتاب "ذا القد" هو الذي جمع من كلام الفارسي، وليس كتاب "اللمع في العربية".

وكتاب "اللمع" لا يعد جمعاً لكلام الفارسي -أيضاً- لأن الكتاب أصغر في الحجم من أن يحتاج إلى جمع، وإن وقع فيه بعض عبارات المتقدمين.

(١) السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج٢، ص ١٣٢. وحاجي خليفة، كشف الظنون، ج٢، ص ١٥٦٢.

(٢) ابن برهان، عبد الواحد بن علي الأسدي، شرح اللمع، تحقيق فائز فارس، ج١، السلسلة التراثية (١١)، د.ت، ص ٤٥.

اهتم النحاة "باللمع" اهتماماً واضحاً، فقد كانوا يحفظونه، فقال البغدادي: "وأول ما ابتدأت حفظت "اللمع" في ثمانية أشهر، أسمع كل يوم شرح أكثرها مما يقرؤه غيري، وأنقلب إلى بيتي فأطالع شرح الثمانيني، وشرح الشريف عمر بن حمزة، وشرح ابن برهان، وكل ما أجد من شروحها، وأشرحها لتلاميذ يختصون بي"^(١).

وتتضح أهمية "اللمع" من عناية النحاة به، فاعتنى النحاة السابقون بالكتاب، وأخذوا يدرّسون مادته النحوية لتلاميذهم الذين يتلقون عنهم، ومنهم ابن خلكان، فقد درسه على ابن يعيش، ودرّسه الإمام النووي لتلاميذه^(٢)، وسلك النحاة اللاحقون طريق من سبقهم باهتمامهم باللمع، فأخذوا يشرحونه، وهذا ما سنراه لاحقاً في مبحث (شروح اللمع) من الرسالة.

٣-١-١ شروح اللمع :

يشكل كتاب اللمع لابن جني ثروة ثمينة، لما يحويه من قيمة علمية في المجالين النحوي والصرفي، مما أدى إلى اهتمام كثير من علماء العربية به، فعكفوا على دراسته. ووصل عدد الشراح إلى أكثر من عشرين شارحاً، اعتنى بالحديث عنهم وعن كتبهم، ومن أشهر هؤلاء:

١- شرح أبي القاسم عمر بن ثابت الثمانيني النحوي [ت ٤٢٢هـ]^(٣).

٢- شرح أبي القاسم عبد الواحد بن علي بن عمر بن إسحاق بن إبراهيم بن برهان [ت ٤٥٦هـ]^(٤).

(١) البغدادي، تاريخ بغداد، ط١، مكتبة الخانجي بالقاهرة، والمكتبة العربية ببغداد (١٩٣١م)، ص ٢٠١.

(٢) انظر: مقدمة رياض الصالحين (من كلام سيد المرسلين) للإمام النووي، رمز (ر).

(٣) السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج١، ص ١١٧.

(٤) السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج٢، ص ١٢٠-١٢١.

- ٣- شرح أبي نصر القاسم بن محمد بن مباشر الواسطيّ النحويّ الضرير [ت ٤٦٩هـ] ^(١).
- ٤- شرح أبي نصر حسن بن أسد الفارقي [ت ٤٨٧هـ] ^(٢).
- ٥- شرح أبي بكر الحسن بن عليّ بن محمد بن محمد بن عبد العزيز الطائي [ت ٤٩٨هـ] ^(٣).
- ٦- شرح أحمد بن عبد الله المهابذي الضرير [ت ٥٠٠هـ] ^(٤).
- ٧- شرح أبي زكريا يحيى بن عليّ بن محمد بن الحسن بن محمد بن موسى بن بسطام الشيباني، بن الخطيب التبريزي [ت ٥٠٢هـ] ^(٥).
- ٨- شرح أبي القاسم ناصر بن أحمد بن بكر الخويّ الشيرازي النحوي [ت ٥٠٧هـ] ^(٦).
- ٩- شرح أبي البركات عمر بن إبراهيم الكوفي [ت ٥٣٩هـ]. وهو الذي بين أيدينا.
- ١٠- شرح أبي السعادات هبة الله بن علي العلوي المعروف بابن الشجري [ت ٥٤٢هـ] ^(٧).

-
- (١) الحموي، ياقوت، معجم الأدباء (إرشاد الأريب في معرفة الأديب)، ج ١٨، ص ٥. والسيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج ٢، ص ٢٦٢.
- (٢) الحموي، ياقوت، معجم الأدباء (إرشاد الأريب في معرفة الأديب)، ج ٨، ص ٥٤-٥٧. والقفطي، إنباه الرواة على أبناء النحاة، ج ١، ص ٢٩٤-٢٩٨. والسيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج ١، ص ٥٠٠.
- (٣) القفطي، إنباه الرواة على أبناء النحاة، ج ١، ص ٣١٧. وانظر: السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج ١، ص ٥١٥.
- (٤) انظر: السيوطي، بغية الوعاة في طبقات النحويين والنحاة، ج ١، ص ٣٢٠. حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ج ٢، دار المعارف، ١٩٤١م، ص ١٥٦٣.
- (٥) ابن الأثير، نزهة الألباء في طبقات النحاة، ص ٣٧٢، والسيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج ٢، ص ٢٣٨.
- (٦) السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج ٢، ص ٣١١-٣١٠.
- (٧) ابن الأثير، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص ٤٠٤-٤٠٥، حاجي خليفة، كشف الظنون، ج ٢، ص ١٥٦٣.

١١- شرح أبي الحسن علي بن الحسين بن علي الضرير النحوي الأصفهاني المعروف بالجامع [٥٤٣هـ] (١).

١٢- شرح أبي عبد الله محمد بن علي بن أحمد الحلبي النحوي المعروف بابن حميدة [٥٥٠هـ] (٢).

١٣- شرح أبي محمد عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن نصر بن الخشاب النحوي [٥٦٧هـ] (٣).

١٤- شرح أبي محمد سعيد بن المبارك بن علي بن عبد الله بن سعيد بن محمد بن نصر بن عاصم المعروف بابن الدهان [٥٦٩هـ] (٤).

١٥- شرح أبي منصور أسعد بن نصر بن الأسعد العبرتي [٥٨٩هـ] (٥).

١٦- شرح أبي الحسن علي بن الحسن بن عنتر بن ثابت المعروف بشميم الحلبي [٦٠١هـ] (٦).

١٧- شرح أبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين، الإمام محي الدين العكبري، البغدادي الضرير النحوي الحنبلي [٦١٦هـ] (٧).

(١) القفطي، إنباه الرواة على أنباء النحاة، ج ٢، ص ٢٤٧-٢٤٨، الحموي، ياقوت، معجم الأدباء (إرشاد الأريب في معرفة الأديب)، ج ٣، ص ١٦٤-١٦٥.

(٢) السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج ٢، ص ١٧٣.

(٣) القفطي، إنباه الرواة على طبقات النحاة، ج ٢، ص ٩٩-١٠٣، وحاجي خليفة، كشف الظنون، ج ٢، ص ١٥٦٣.

(٤) ابن خلكان، وفيات الأعيان، تحقيق محمد محي الدين، طباعة نهضة مصر، ١٩٤٨م، ج ١، ص ٢٦١.

(٥) السيوطي، بغية الوعاة في طبقات النحاة، ج ١، ص ٤٤١-٤٤٢.

(٦) المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٥٦-١٥٧.

(٧) السيوطي، بغية الوعاة في طبقات النحاة، ج ٢، ص ٣٨-٣٩.

١٨- شرح أبي محمد القاسم بن القاسم بن عمر بن منصور الواسطي النحوي [ت ٦٢٦هـ] ^(١).

١٩- شرح أبي العباس شمس الدين أحمد بن الحسين بن الجناز الأربلي الموصلي النحوي
الضرير [ت ٦٣٧هـ] ^(٢).

٢٠- شرح أبي بكر محمد بن يحيى بن عبد الله الجذامي المالقي النحوي، المعروف
بالخفاف [ت ٦٥٧هـ] ^(٣).

٢١- نسخة غير منسوبة من شرح اللمع بمكتبة بايزيد باستانبول في تركيا تحت رقم
(١٩٩٢) ^(٤).

ويوجد لمحمود بن حمزة بن نصر الكرمانى [ت ٥٠٠هـ] كتاب "النظامي في النحو" اختصره من
اللمع ^(٥). وشرح جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام
الأنصاري [ت ٦٧١هـ] شواهد اللمع في كتاب سماه (الروضة الأدبية في شواهد علوم
العربية) ^(٦).

(١) القفطي، إنباه الرواة على أنباء النحاة، ج ٣، ص ٣١-٣٣، والسيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين
والنحاة، ج ٢، ص ٢٦٠-٢٦١. وحاجي خليفة، كشف الظنون، ج ٢، ص ١٥٦٣.

(٢) الذهبي، العبر في خبر من غبر، حققها وضبطها على مخطوطين: أبو هاجر محمد السعيد بن بيسيوني،
ج ٥، ط ١، ١٩٨٥م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص ١٥٩. والسيوطي، بغية الوعاة في طبقات
اللغويين والنحاة، ج ١، ص ٣٠٤.

(٣) السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج ١، ص ٤٧٣.

(٤) بروكلمان، كارول، تاريخ الأدب العربي، ترجمة عبد الحليم النجار، ج ٢، ط ٣، دار المعارف، مصر، د.ت،
ص ٢٤٧.

(٥) السيوطي، بغية الوعاة في طبقات النحويين والنحاة، ج ٢، ص ٢٧٧.

(٦) السيوطي، بغية الوعاة في طبقات النحويين والنحاة، ج ٢، ص ٦٨-٦٩.

المبحث الثاني: كتاب البيان في شرح اللمع

١-٢-١ المؤلف:

هو أبو البركات عمر بن إبراهيم بن محمد^(١). ولد بالكوفة سنة اثنتين وأربعين وأربعمائة للهجرة^(٢). أشار صاحب تاريخ دمشق إلى ذلك بقوله: "سألت أبا بركات الزبيدي عن مولده

(١) انظر: الشريف الزبيدي، البيان، ص ٢، ٣١٩.

السمعاني، عبد الكريم بن محمد، الأنساب، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى اليماني، ج ٦، ط ٣، نشر محمد أمين دبح، بيروت، ص ٣٤١.

وابن عساكر، علي بن الحسين بن هبة الله الشافعي، تاريخ مدينة دمشق، مجلد ١٢، دار البشير للنشر والتوزيع، (د.ت)، ص ٦٩٤-٦٩٥.

وابن الأنباري، عبد الرحمن، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص ٣٩٩.

وابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، دراسة وتحقيق محمد عبد القادر عطا، ومصطفى عبد القادر عطا، راجعه وصححه نعيم زرزور، ج ١٨، ط ١ (١٩٩٢م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص ٤١-٤٢.

وابن الأثير، عز الدين المبارك بن محمد الجزري، اللباب في تهذيب الأنساب، ج ٢، تصوير مكتبة دار المثنى، بغداد (د.ت)، ص ٨٦.

والحموي، ياقوت، معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، ج ٥، ص ٢٠٦٢-٢٠٦٤.

وابن منظور، محمد بن مكرم، مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، تحقيق روية النحاس، ج ١٨، ط ١ (١٩٨٩م)، دار الفكر، دمشق، ص ٢٥١-٢٥٢.

والذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب أرنؤوط، ج ٢٠، ط ١ (١٤٠١هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص ١٤٥.

وابن قاضي، شهاب الأسدي، طبقات النحاة واللغويين، تحقيق محسن غياض، ج ٢، مطبعة النعمان، النجف (١٩٧٤م)، ص ١٩٤.

والسيوطي، عبد الرحمن، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج ٢، ص ٢١٥.

والبغدادي، إسماعيل باشا، هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، ج ١، طبعة استانبول، مكتبة المثنى، بغداد (١٩٥١م)، ص ٧٨٣.

وبروكلمان، كارول، تاريخ الأدب العربي، ج ١، ص ٥٧٧.

والزركلي، خير الدين، الأعلام، ج ٥، ط ١٠ (١٩٩٢م)، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ص ٣٨-٣٩.

وكحالة، عمر رضا، معجم المؤلفين، ج ٧، طبعة الترقى، دمشق، (١٩٦٠)، ص ٢٧١.

(٢) القفطي، إنباه الرواة على أنباء النحاة، ج ٢، ص ٣٢٤=.

فقال: في سنة اثنتين وأربعين وأربعمائة بالكوفة^(١). وقيل إنه سكن في محلة سميت بالسَّبَّيع^(٢)، وعمل فيها إماماً لمسجد أبي إسحاق السبيعي.

ونشأ الشريف عمر في بيت علم، لا سيما أن أباه إبراهيم بن محمد كان ذا معرفة حسنة بالنحو، واللغة والأدب، وقول الشعر^(٣)، وتلقى العلم والمعرفة على يدي والده في بداية أمره، ثم على أيدي العلماء، وكان والده يسافر به طلباً للعلم، وقد أجازته أبو عبد الله بن محمد بن علي عبد الرحمن العلوي، وظل يطلب العلم والمعرفة، وصار عالماً بالنحو واللغة، وعارفاً بالحديث والفقه، والتفسير، حتى عدّ مسند الكوفة في عصره^(٤)، وكبر حتى لم يبق فيها من يروي الحديث غيره، وكان يقول: دخل أبو عبد الله الصوري الكوفة، وكتب عن أربعمائة شيخ، وقدم علينا هبة الله بن المبارك السقطي، فأفدته عن سبعين شيخاً من الكوفيين، وما في الكوفة اليوم أحد يروي الحديث غيري، ثم أنشد:

= الذهبي، ميزان الاعتدال، تحقيق علي محمد البجاوي، ج ٣، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة (١٣٨٢هـ)، ص ١٨١. العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، لسان الميزان، دراسة وتحقيق الشيخ عادل أحمد والشيخ علي محمد وعبد الفتاح أبو سنييه، ج ٤، ط ١ (١٩٩٦م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص ٣٢٤. وابن قطلوبغا، قاسم السوداني، تاج التراجم، حققه وقدم له محمد خير رمضان يوسف، ط ١ (١٩٩٢)، دار القلم للنشر والتوزيع، دمشق، ص ٢٢١. والسيوطي، طبقات الحفاظ، طبع ليدن (١٨٣٩هـ)، ص ٢٧. والداودي، محمد بن علي، طبقات المفسرين، تحقيق محمد عمر، ج ٢، ط ١ (١٣٩٢هـ)، مكتبة وهبة، القاهرة، ص ١.

والأمين، محمد، أعيان الشيعة، تحقيق حسن الأمين، ج ٨، ط ١ (١٩٧٧هـ)، مطبعة الإنصاف - بيروت، ص ٣٧٥.

(١) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، مجلد ١٢، ص ٦٩٥.

(٢) السَّبَّيع: سميت بهذا الاسم لنزول سبيع فيها، وهو بطن من حمدان السمعاني، الأنساب، ج ٧، ص ٣٥.

(٣) الحموي، ياقوت، معجم الأدباء، ج ١، ص ١١.

(٤) الذهبي، العبر في خبر من غير، ج ٢، ص ٤٥٧. وابن العماد، أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، أشرف على تحقيقه عبد القادر الأرناؤوط، حققه وعلق عليه محمد الأرناؤوط، مجلد ٦، ط ١ (١٩٩١م)، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ص ٢٠٠.

لَمَّا دَخَلْتُ الْيَمَنَ لَمْ أَرْ فِيهِ حَسَنًا
قُلْتُ: حَرَامٌ بِلَدِّهِ أَعْلَمُ مِنْ فِيهِمَا أَنَا^(١)

وعاش الشريف عمر فقيراً راضياً بالقليل، ونقل ياقوت عن السمعاني، قال: "وكان خشن العيش صابراً على الفقر قانعاً باليسير"^(٢)، ومع ذلك كان كريماً، صاحب فضل، فذكر السمعاني في الأنساب "وكان كثير الفضل وافر العقل"^(٣).

ويتصف بحسن الاستماع، وجمال الخط، فهو يكتب خطأً مليحاً وسريعاً أثناء الكتابة بالرغم من كبر سنه^(٤)، وكان واسع الرواية كثير السمع والكتابة^(٥). ويتصف بحفظ اللسان، والتفأول بالغد، وسرعة البديهة، ومما يدل على ذلك القصة التي ذكرها ياقوت في معجمه عن الشريف عمر، وقال: "وحكي أن أعرابيين مرّا بالشريف عمر وهو يغرس فسيلاً، فقال أحدهما للآخر: أيطمع هذا الشيخ مع كبره أن يأكل من جني هذا الفسيل؟ فقال الشريف: يا بني كم من كبش في المرعى وخروف في التتور، ففهم أحدهما ولم يفهم الآخر، فقال الذي لم يفهم لصاحبه: أيش قال؟ قال إنه يقول: كم من ناب يسقى من جلد حوار، فعاش حتى أكل من ثمر ذلك الفسيل"^(٦).

(١) ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ج ١٨، ص ٤١. والحموي، ياقوت، معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، ج ٥، ص ٢٠٦٣. والقفطي، إنباه الرواه على أنباء النحاة، ج ٢، ص ٣٢٤.
(٢) انظر: الحموي، ياقوت، معجم الأدباء، ج ٥، ص ٢٠٦٢.
(٣) انظر: السمعاني، الأنساب، ج ٦، ص ٣٤١.
(٤) الحموي، ياقوت، معجم الأدباء، ج ٥، ص ٢٠٦٢.
(٥) ابن كثير، البداية والنهاية، تحقيق أحمد عبد الوهاب فتيح، ج ١٢، دار الحديث، القاهرة (١٩٩٤)، ص ٢٣٧.
(٦) انظر: الحموي، ياقوت، معجم الأدباء، ج ٥، ص ٢٠٦٣.

وأثنى عليه ابن عساكر، فقال: "وهو أروع علوي لقينته"^(١)، وقال الذهبي عنه: "... خير دين على بدعته"^(٢).

ومدحه تلميذه أبو محمد عبد الله بن علي بن أحمد المقرئ النحوي بأبيات يظهر فيها شوقه إلى الكوفة، وإلى شيخه الشريف عمر، فقال:

يا كوفة البلد المُسدي إليّ يداً	والجالب الخيرَ إذا عزّت مطالِبُه
تراك تجمعنّا الأيام في زمنٍ	يا منزل العلم لا بستّ ملاعبُه
بذاك الصدر صدر الناس كلّهم	والباسق الغرّ لا غابت كواكبُه
حتّى أروّح قلباً بات مرتقباً	طوالع الفجر أو تبدو غواربُه
أخياً بكوفان علماً كان مندرساً	وقام بالحق فيها وهو خاطبُه
فماله في الورى شكل يماثلُه	وماله في التقى عدل يناسبُه
نجل النبي رسول الله متصل	بآله الغر لا مالت جوانبُه
بر عطوف رؤوف ماجد ورعٌ	غيث على الأرض قد عمّت سحائبُه
فاسمع مديح امرئٍ قد ظل ممترجاً	بلُحمة المدح أصلاً لا يجانبُه ^(٣)

ورحل الشريف عمر إلى الشام مع أبيه سنة خمس وخمسين وأربعمائه^(٤)، وسكنا دمشق مدة من الزمن، ثم رحلوا إلى حلب^(٥)، وفيها لقي الشريف عمر شيخه أبا القاسم زيد بن علي الفارسي الذي قرأ عليه كتاب الإيضاح لأبي عليّ الفارسي، وذلك في السنة ذاتها، وهذا ما أكده ابن عساكر بقوله: إن الشريف عمر "قدم دمشق وسكنها مدة، وسمع بها أبا عبد الرحمن بن

(١) انظر: ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، م ١٢، ص ١٦٤.

(٢) انظر: الذهبي، ميزان الاعتدال، ج ٣، ص ١٨١.

(٣) ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص ٣٩٩. والقفطي، إنباه الرواة على أنباء النحاة، ج ٢، ص ٣٢٤، والذهبي: تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ص ٥١٥.

(٤) القفطي، إنباه الرواة على أنباء النحاة، ج ٢، ص ٣٢٥.

(٥) الحموي، ياقوت، معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، ج ٥، ص ٢٠٦٢.

أحمد النيسابوري، وقرأ بها النحو على أبي القاسم زيد بن عليّ النحوي^(١)، ويظهر أن الشريف عمر تنقل مع أبيه بين دمشق وحلب مرات عدة، ودليل ذلك حديثه للسمعاني عن مرض والده، فقال: "مرض أبي إما بدمشق أو بحلب"^(٢).

ويبدو أنه خرج للحج من الشام، بدليل ما ذكره ياقوت في معجمه "حكى أبو طالب الهراس الدمشقي، وكان حج مع أبي البركات"، ثم عاد إلى العراق بعد زيارة طرابلس الشام التي لقي فيها الشريف أبا البركات بن عبيد الله العلوي الحسيني^(٣).

وقد صرح الشريف عمر أنه زيديّ المذهب تديّناً، ولكنه يفتي ظاهراً بمذهب أبي حنيفة - رحمه الله تعالى، فقال صاحب الأنساب: "سمعتَه يقول: أنا زيديّ المذهب، لكنني أفتي على مذهب السلطان، يعني أبا حنيفة"^(٤).

وقال السمعاني - أيضاً - في كتابه الأنساب: "وكنْتُ أُلْزِمُهُ طَوْلَ مَقَامِي بِالْكَوْفَةِ فِي الْكَرَاتِ الْخَمْسِ"^(٥)، ما سمعت منه في طول ملازمتي له شيئاً في الاعتقاد أنكرته عليه غير أنني كنت يوماً قاعداً في باب داره، وأخرج فيها جزءاً مترجماً بتصحيح الأذان بـ: حيّ على خير العمل، فأخذته لأطالعه فأخذه من يدي، وقال: هذا لا يصلح لك، له طالب غيرك، ثم قال: ينبغي للعالم أن يكون عنده كل شيء فإن لكل نوع طالباً^(٦)، وقال ابن عساكر: "ولم ألمح منه في مذهبه

(١) انظر: ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، م ١٢، ص ١٦٢.

(٢) انظر: الحموي، ياقوت، معجم الأديباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، ج ٥، ص ٢٠٦٢.

(٣) المصدر نفسه، ج ٥، ص ٢٠٦٢.

(٤) انظر: السمعاني، الأنساب، ج ٦، ص ٣٢٤. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، م ١٢، ص ٦٩٥. القفطي، إنباه الرواة على أبناء النحاة، ج ٢، ص ٣٢٥. وابن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، م ٦، ص ٢٠٠. العسقلاني، لسان الميزان، ج ٤، ص ٣٢٤. والسيوطي، طبقات الحفاظ، ص ٢٧.

(٥) الكرات الخمس: كناية عن الصلوات الخمس.

(٦) انظر: السمعاني، الأنساب، ج ٦، ص ٣٤٢. الحموي، ياقوت، معجم الأديباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، ج ٥، ص ٢٠٦٢ - ص ٢٠٦٣. والذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ص ٥١٦. والعسقلاني، لسان الميزان، ج ٤، ص ٣٢٥.

شيئاً^(١)، وحكى ابن عساكر عن أبي وعن أبي طالب بن الهراس الدمشقي أن الشريف عمر صرّح له بالقول بالقدر وخلق القرآن، فاستعظم أبو طالب ذلك منه، وقال: إن الأئمة على غير ذلك! فقال له: إن أهل الحق يعرفون بالحق، ولا يُعرَفُ الحقُّ بأهله^(٢).

ونقل صاحب معجم الأدباء عن السمعاني أنه قال: "سمعت يوسف بن مقلد يقول: كنت أقرأ على الشريف عمر جزءاً، فمر بي ذكر عائشة، فقلت: رضي الله عنها. فقال لي الشريف تدعو لعدوة علي؟! أو تترضى على عدوة علي؟! فقلت: حاشا وكلا ما كانت عدوة علي"^(٣)، وقد ذكر عن أبي الغنائم النرسي أنه قال: "عمر بن إبراهيم الكوفي جارودي"^(٤) المذهب، فلا يرى الغسل من الجنابة"^(٥).

وسمع القفطي أبا طالب السلفي يقول: "الشريف عمر هذا أديب نحوي، وفي المذهب زيدي، وكان يفتي بالكوفة على مذهبه، وسمع معنا على جماعة من شيوخنا الكوفيين، كان من

(١) انظر: ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، م ١٢، ص ٦٩٥. ابن منظور، مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، ج ١٨، ص ٢٥٢.

(٢) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، م ١٢، ص ٦٩٥. والذهبي، ميزان الاعتدال، ج ٣، ص ١٨١. والعسقلاني، لسان الميزان، ج ٤، ص ٣٢٤. والسيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج ٢، ص ٢١٥. والداودي، طبقات المفسرين، ج ٢، ص ١، والزركلي، الأعلام، ج ٥، ص ٣٩.

(٣) انظر: ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ج ١٨، ص ٤٢. والحموي، ياقوت، معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، ج ٥، ص ٢٠٦٣. والذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ص ٥١٦. والصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك، الوافي بالوفيات، اعتناء رمزي بعلبكي، ج ٢٢، ط ٢ (١٩٩١)، تصوير مطابع دار صادر، بيروت، ص ٤١٣.

(٤) الجارودية، فرقة متطرفة من الزيدية، نسبت إلى أبي الجارود، ويزعم أصحابها أن النبي صلى الله عليه وسلم نص على إمامة علي كرم الله وجهه بالوصف دون التسمية، ثم بعده الحسن ثم الحسين، والإمامة بعد ذلك شورى في ولدهما، ويزعمون أن الناس قصّروا حين لم يتعرفوا الوصف، ولم يطلبوا الموصوف وإنما نصبوا أبا بكر باختيارهم، فكفروا بذلك، وأبو جارود سمّاه الإمام محمد الباقر لفسقه وضلاله سرحوباً أي: شيطان أعمى يسكن البحر. السمعاني، الأنساب، ج ٣، ص ١٦٠. والذهبي، محمد حسين: التفسير والمفسرون، بحث تفصيلي عن نشأة التفسير وتطوره وألوانه ومذاهبه مع عرض شامل لأشهر المفسرين وتحليل كامل لأهم كتب التفسير من عصر النبي (ص) إلى عصرنا الحاضر، ج ٣، (د.ت)، ص ٢١-٢٣.

(٥) انظر: الذهبي، العبر في خبر من غير، ج ٢، ص ٤٥٧. والصفدي، الوافي بالوفيات، ج ٢٢، ص ٤١٣. وابن العماد: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، م ٦، ص ٢٠١.

عقلاء الرجال، حسن الرأي في الصحابة مثلياً عليهم، متبرئاً ممن يتبرأ منهم، والزيدون في تشيعهم القديم يقولون بخلافة أبي بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي، ويرون أن علياً أفضل، ويجوز تقديم المفضول على الفاضل^(١)، وذكر للشريف عمر تصانيف في النحو وغيره. إلا أن هذه التصانيف فقدت ولم يبق منها إلا (كتاب البيان في شرح اللمع). وقد ذكر اسم جزء من تصحيح الأذان بـ: "حي على خير العمل"، وهو جزء جمعه من مسموعاته -حسب قول السمعاني: "...وأخرج لي شدة من مسموعاته، وجعلت أفتقد فيها حديث الكوفيين، فوجدت فيها جزءاً مترجماً بتصحيح الأذان بـ: حي على خير العمل"^(٢)، إلا أن هذا الجزء قد فقد كما فقدت تصانيفه في الحديث والنحو، وأخذ الشريف عمر النحو عن شيخه أبي القاسم زيد بن علي الفارسي، وتأثر به الشريف عمر، وكان هذا التأثير واضحاً في كتابه البيان^(٣). وأخذ النحو عن الشريف أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد الشجري، وأبو محمد بن عبد الله بن علي المقرئ. وتوفي الشريف عمر رحمه الله -بالكوفة، في النصف من شعبان^(٤)، وذكر ابن الجوزي أن وفاته يوم الجمعة السابع من شعبان^(٥)، سنة تسع وثلاثين وخمسمائة^(٦)، وصلى عليه نحو الثلاثين ألفاً^(٧)، ودفن يوم السبت في المقبرة المسبلة التي للعلويين^(٨).

(١) انظر: القفطي، إنباه الرواة على أنباء النحاة، ج ٢، ص ٣٢٥.

(٢) انظر: السمعاني، الأنساب، ج ٦، ص ٣٤٢.

(٣) انظر: الفصل الرابع من الرسالة، ص ١٧٦.

(٤) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج ١٢، ص ٦٩٥.

(٥) ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ج ١٨، ص ٤٢.

(٦) السمعاني، الأنساب، ج ٦، ص ٣٤١، وابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص ٣٩٩. وابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٢، ص ٢٣٧. وابن تغري بردي، يوسف، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج ٥، طباعة دار الكتب المصرية، تصوير وزارة الثقافة، القاهرة (١٩٣٦)، ص ٢٧٦. وابن قطلوبغا، تاج التراجم، ص ٢٢٢. وحاجي خليفة، كشف الظنون، ج ٢، ص ١٥٦٢.

(٧) ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ج ١٨، ص ٤٢. والحموي، ياقوت، معجم الأدباء، ج ٥، ص ٢٠٦٤.

(٨) ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص ٣٩٩. والقفطي، إنباه الرواة على أنباء الرواة، ج ٢، ص ٣٢٤.

١-٢-٢ منهجه في الكتاب : اختلف النحاة في طرق تناولهم لمؤلفاتهم النحوية، فكل واحد منهج خاص يتسم به، ويميزه عن غيره، وإن كان هناك بعض النقاط التي قد يلتقي بها النحاة إلا أن الآراء والترجيحات تختلف من نحوي لآخر، بالإضافة إلى جمال الأسلوب وصياغة العبارة.

والقارئ لمقدمة الشريف الزيدي في كتابه "البيان في شرح اللمع" يجد أنه أشار بالبنان إلى بعض سمات منهجه، حيث قال: ".واقصرت في العلل على ذكر البعض فإن التطويل والإكثار ربما يسأم به المبتدئ، ويكون داعياً إلى الملل، ولم أخله مع ذلك من شرح وبيان وذكر دليل وبرهان"^(١).

ومن هذا المنطلق سأوضح منهجه في كتابه، وذلك على النحو الآتي:

- ترتيب أبواب الكتاب: ترسم الشريف الزيدي خطى ابن جني، وحذا حذوه في عرضه لأبواب شرحه، حيث رتب أبواب كتابه على نهج صاحب "اللمع في العربية". ولم يخالفه في تقديم أو تأخير، فبدأ بالمادة النحوية، ثم تلاها بالمادة الصرفية.

طريقة عرض الكتاب: تناول شرح كتابه بطريقة القول، فكان يبدأ بعرض فقرة من نص ابن جني بقوله: "قال الشيخ أبو الفتح عثمان بن جني رحمه الله: الكلام كله ثلاثة أشياء: اسم وفعل، وحرف جاء لمعنى"^(٢). ثم اختصرها بكلمة "قال أبو الفتح". ومثال ذلك قوله: "قال أبو

(١) انظر: الشريف الزيدي، البيان، ص ٢ - ص ٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣.

الفتح: فالاسم ما حسن فيه حرف من حروف الجر، وكان عبارة عن شخص، فحرف الجر نحو قولك: مِنْ زَيْدٍ، وإلى عَمْرٍ. وكونه عبارة عن شخص، نحو قولك: هذا رجلٌ، وهذه امرأةٌ^(١).

وغلّب على شرحه قوله: "قال"، ومثاله ما قاله في باب (الإعراب والبناء): "قال: الإعراب ضد البناء في المعنى ومثله في اللفظ. والفرق بينهما زوال الإعراب لتغير العامل وانتقاله ولزوم البناء الحادث عن غير عامل وثباته"^(٢). وبعد الانتهاء من تدوين نص ابن جني يتناوله بالشرح والتفصيل مبتدئاً بقوله: "اعلم أن" واستخدام هذا الأسلوب في الشرح دليل قاطع على أن الكتاب أعدّ لتعليم التلاميذ، ومنهياً كلامه بقوله: "والله أعلم" أو "والله أعلم بالصواب"، وهذا أسلوب تربوي وتعليمي، ويبرز فيه صفة العالم المتواضع، التارك لدارسيه إبداء وجهات نظرهم، فقد يرجحون رأيه، وقد يخالفون، فهو بشر قد يخطئ، وقد يصيب.

- الاختصار:

وقد تجلّى أسلوب الاختصار في منهجه، وما يؤكد أن شرحه مبني على الاختصار ما قاله في مقدمته: "...واقترعت في العلل على ذكر البعض، فإن التطويل والإكثار ربما يسأم به المبتدئ، ويكون داعياً إلى الملل..."^(٣). وقام باختصار نص "اللمع" في باب "النداء"، وباب "الترخيم"، وباب "الندبة". وقد أورد في نهاية شرحه لبعض الأبواب ما يدل على الاختصار، ومنها على سبيل المثال: قوله في باب "الجمع" عند حديثه عن الأسماء إذا كانت على وزن فَعَالٍ أو فَعِيلٍ كسرت في الكثرة على فُعْلان: "قأماً ما استغني بالكثير عن

(١) الشريف الزبيدي، البيان، ص ٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٧.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢.

القليل، فنحو غزالٍ، وُغْزَلانٍ، ولم يقولوا: أغزلة. وقالوا: ظَلِيمٌ وظُلْمَانٌ، ولم يقولوا: أظلمه. وهذا الباب يكثر فقس ما يأتيك على ما أريتك^(١).

وقال -أيضاً- في باب الاسم الواحد: "اعلم أن للعرب في الوقف مذاهب يطول شرحها، ولكن أشير إلى بعضها ليتوصل به إلى بقيتها.."^(٢). وذكر الشريف الزيدي ذلك عندما أوضح بعض المذاهب في الوقف على الاسم الظاهر السالم، التي منها حذف التنوين من الاسم المرفوع أو المجرور "هذا زيد" و"مررت بزيد"، ولها أوجه كثيرة كالإشمام والروم والتضعيف وإلحاق الواو والياء^(٣). وإذا كان الاسم منصوباً منوناً، أبدلت من تنوينه ألفاً "رأيت زيداً".

وأشار الشريف الزيدي في خاتمة كتابه إلى الاختصار بقوله: "وقد اختصرنا هذه الفصول غاية الاختصار، إذ ليس القصد بسط القول وتكثيره، ولأن بها مقنعاً لمن اشتغل بها وقاس عليها"^(٤).

ونرى أن الاختصار عند الشريف يكون بالتصريح (أي قوله: واختصرنا أو واقتصرت..)، وأما بالتلميح (أي قوله: فقس عليه..).

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص ٥٦١.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٩.

(٣) الإشمام: هو نوع من أنواع الوقف ويكون بضم الشفتين بغير تصويت، ولا يكون إلا في الرقع والضّم اللبدي، محمد نجيب، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ط٣، ١٩٨٨، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص ١١٩. الروم: هو الإتيان بالحركة مع إضعاف صوتها، وكأنك تروم الحركة مختلساً لها ولا تنتمها. المصدر نفسه، ص ٩٦.

التضعيف: وهو تشديد الحرف الموقوف عليه، وعلامته شين فوق الحرف. المرجع نفسه، ص ٥٤.
النقل: وهو تحويل الحركة إلى الساكن قبلها، فيسكن الآخر وعلامته عدم العلامة. المرجع نفسه، ص ٢٢٣.
وهناك وجه خامس من وجوه الوقف وهو الإسكان، وعلامته فاء فوق الحرف. المرجع نفسه، ص ١٤.
(٤) الشريف الزيدي، البيان، ص ٧١٠.

وعلى الرغم من هذا الاختصار إلا أنه غير مغلّ بالشرح، فكان يعطي كل ذي حق حقه، وهذا ما أكدّه في مقدمته، حيث قال: "ولم أخله مع ذلك من شرح وبيان، وذكر دليل وبرهان"^(١).

- إيراد التساؤلات :

يستخدم الشريف الزيدي في شرحه أسلوب "الفنقلة" أي: فإن قلت. فيضع صاحبنا في ذهنه مجموعة من الأسئلة التي يتوقع الاستفهام عنها، ويجيب عليها، فيسهل الأمر على الدارس لكتابه، ويوفر الوقت والجهد له من عناء البحث عن المعلومة. ومثال ذلك قوله في باب "لا" في النفي: "فإن قال قائل: فما الذي أوجب بناء هذا الاسم، وهو متمكن معناه في نفسه؟ قيل له: لما كان هذا الاسم الواقع بعد (لا) ملازماً لـ(لا) ولم يقع غيره موقعه قل تمكنه فصار بقلة التمكن مشابهاً للحروف فبني"^(٢).

وقال أيضاً- في باب "التصغير": "فإن قال قائل: فلمَ ضموا أول الاسم المصغر؟ قيل له: الفتحة اختص بها جمع التكسير، نحو قولنا: مصحف ومصحف فبقي معنا الضم والكسر، فلو كسر أوله لاجتمعت الكسرة مع الياء الزائدة للتصغير، وقد يقع بعد الياء حرف مكسور فيما زاد على ثلاثة أحرف، نحو: عقيرب، وكان يؤدي إلى اجتماع كسرتين وياء في الكلمة، وذلك ثقل فعدلوا إلى الضم ليكون الضم بإزاء الياء والكسرة"^(٣).

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص ٢ - ص ٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٧٤.

(٣) المصدر نفسه، ص ٦٣٦.

إن استخدام هذا الأسلوب يدل على أن كتاب البيان كتاب تعليمي، ويدل على معرفته وسعة علمه .

- أسلوب الإحالة:

نجد أن الشريف الزيدي قد اتبع أسلوب الإحالة في العديد من أبواب كتابه حتى يبعد القارئ عن الملل، ويضع بين يديه المفيد. ومن الأمثلة الواردة في كتابه على ذلك: ورد في باب (الإعراب والبناء) قوله: "فأما (منذ) فيكون حرفاً ويكون اسماً، فإذا جررت ما بعدها كانت حرفاً، وإذا رفعتة فهي اسم، ولها باب يستوفى الكلام فيه"^(١).

علق الشريف على أن (منذ) قد تأتي حرفاً أو اسماً حسب ما بعدها، فإذا كان ما بعدها مجروراً فهي حرف، وإذا كان ما بعدها مرفوعاً فهي اسم، ثم بين أنه سوف يكمل الحديث عنها في بابها، حتى لا يحدث تكراراً يملّ القارئ، ويرجع الأمور إلى مواقعها الصحيحة.

وتحدث في نفس الباب عن أفعال الأمر، فقال: "وأما أفعال الأمر، نحو: (خذ) و(كل) و(اضرب)، وأشباه ذلك، فجميعها مبنية على الوقف.... وعند الكوفيين إنها معربة على تقدير محذوف، فتكون مجزومة، ويكون التقدير، لتأخذ، لتأكل، لتضرب. وهذا يستقصى في باب إعراب الأفعال وبنائها إذا صرنا إليه إن شاء الله"^(٢).

وبين الشريف أن أفعال الأمر عند البصريين مبنية على الوقف (السكون)، وهي مبنية لأنها أفعال لم تشابه الأسماء؛ لأنه ليس في أوائلها حروف المضارعة، وأما بناؤها على الوقف،

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص ٣٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٠-٤١.

فيعود إلى أن الوقف هو الأصل في البناء، وعند الكوفيين هي معربة، وأحال الشريف المسألة إلى بابها ليتحدث بشكل موسع عنها، ويمنع التكرار الممل بذلك.

وهكذا، نلاحظ أن الإحالات الموجودة في كتابه تدل على حرصه على إبعاد الملل الذي قد يعتري القارئ من كثرة التكرار، وتدل على حرصه على إيصال ما هو مفيد للقارئ، والعمل على تركيز الطلاب في الموضوع المطروح دون تشتيت لأفكارهم بتداخل المواضيع بعضها ببعض.

- التعريفات:

أراد الشريف الزيدي غرس المعرفة اللغوية الصحيحة لدى المتلقي، حيث مال إلى التعريف في معظم أبواب كتابه ، وإن في هذا حقيقة تتجلى في المنفعة لمن يريد فهم اللغة وخاصة النحويين. والمتتبع أسلوبه يجد أنه يوجد مناخاً تعليمياً مناسباً . ومن الأمثلة التي تؤكد ذلك:

ما قاله في باب جمع التذكير، حيث أوضح أن لهذا الجمع مسميات أخرى منها: جمع التصحيح، وجمع السلامة، وجمع على هجائين، فقال: "وهذا الجمع يقال له: جمع التصحيح، وجمع السلامة، لأنه صح فيه نضد الواحد وبنائوه، وسلم فيه.. ويقال له أيضاً: جمع على هجائين؛ لأنه مرة يكون بالواو ومرة يكون بالياء"^(١).

ومما قاله ،أيضاً، في باب الفاعل : "اعلم أن الفاعل عند أهل العربية هو كل اسم ذكرته بعد فعل، وحدثت بالفعل عنه، وبينته له، وأسندته إليه، فبهذه الصفات يصير فاعلاً، لا

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص ٨٢.

لإحداث شيء في الحقيقة. والفاعل عند المتكلمين: هو المحدث للفعل والمخرج له من العدم إلى الوجود، سواء تقدم على فعله أو تأخر عنه^(١).

ومما قاله في باب الترقيم: "الترقيم في اللغة: هو التليين والتسهيل، ومنه قولهم: كلام رخم إذا كان ليناً"^(٢). فالكلام الرخم أي الرقيق والترخم التليين، وقيل الحذف، ومنه ترخم الاسم في النداء وهو أن يحذف من آخره حرف أو أكثر.

ومما قاله في باب التصغير: "اعلم أن التصغير إنما هو تحقير ما يجوز أن يتوهم عظيماً، وتقليل ما يجوز أن يتوهم كثيراً، وتقريب ما يجوز أن يتوهم بعيداً..."^(٣).

نلاحظ أن الشريف، قد استخدم هذه التعريفات في مقدمات بعض أبوابه، وهذا يدل على معرفته اللغوية.

ويقودنا هذا الحديث إلى أن الشريف الزيدي يبتعد عن استخدام الألفاظ الغريبة، وإن ورد بعض منها نراه يعقد فصلاً يسميه "تفسير الغريب"، يوضح فيه معاني هذه الألفاظ الغريبة. ومن الأمثلة على ذلك: ما ذكر في باب (الجمع): تفسير الغريب: البرثن، برثن السبع والطائر وهو ظفره، الزبرج: زينة الدنيا، وقيل: هو الذهب، وقيل: هو السحاب الأحمر الذي تُسفره الرياح. والسبطر: الممتد، وهو مثل السبط من الشعر/يقال: شعر سبط. والجذول: النهر الصغير. والعثير: الغبار. والأرطى: نبت. والجيفس: القصير السمين. والجخدب: بجيم وخاء معجمتين:

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص ١١٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٩٣.

(٣) المصدر نفسه، ص ٦٣٤.

دابة نحو الحرباء وجمعه: جُخَادِبٌ، ورجل جُخْدَبٌ: وهو القصير السمين. والحذريّة: الأرض الخشنّة. العنصوة: قزعة من الشعر والجمع: عناص^(١).

نلاحظ أن الشريف الزيدي يريد إيصال المعلومة لذهن المتلقي بعبارات وألفاظ سهلة وميسرة، ويقلل به عن الألفاظ الغريبة التي قد ترهقه، ولا تصل به إلى الغرض المطلوب.

– عقد مسائل نحوية:

عقد الشريف الزيدي مسائل نحوية في نهاية معظم أبواب كتابه "البيان"، ومن ذلك

قوله في "باب النداء": "مسألة: فإن وصفت الاسم العلم بـ (ابن) كان لك فيه وجهان: أحدهما: أن ترفع الاسم؛ لأنه مقصود بالنداء، وتتصب (ابناً)؛ لأنه مضاف، فتقول: يا زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو، كقولك: يا زَيْدُ صَاحِبِ عَمْرٍو. والثاني: أن تجعل (ابناً) و(زيداً) كشيء واحد فتتصبهما، فتقول: يا زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو، كما قالوا: (يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيّ) قال الشاعر:

يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيّ - لَا أَبَا لَكُمْ لَا يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوْءٍ عَمْرٍو^(٢)

فتفتح دال (زَيْدٍ) اتباعاً لفتحة النون من (ابن)."

وكذلك من مسائله ما قاله في باب (معرفة ما ينصرف وما لا ينصرف): "مسألة: إن سأل سائل فقال: قد زعمتم أن الاسم المؤنث إذا كان على ثلاثة أحرف ساكن الأوسط انصرف نحو: (هِنْدٌ، وَجُمْلٌ) فما قولكم في (حِمَصٌ، وَجُورٌ، وَمَاهٌ)^(٣)، هل يجوز صرفها أم لا؟

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص ٥٦٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٩٠.

(٣) حِمَص: مدينة بالشام. جور: مدينة بفارس، ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج ٢، مطبعة دار صادر، بيروت (١٩٥٥م)، ص ١٨١.

قيل له: لا يجوز صرفها؛ لأنها أسماء أعجمية فزادتها العجمة ثقلاً فلم تتصرف، وإنما صرفت تلك الأسماء وإن كان فيها تعريف وتأنيث؛ لأن الخفة عادلّت أحد الثقليّن، وها هنا حدث ثقل ثالث فلم ينصرف^(١).

ونلاحظ أن عقد مثل هذه المسائل في ثنايا شرحه، لدليل على غزارة علمه، وسعة اطلاعه، وعلى حرصه على إيصال معلومات كثيرة ومفيدة ومتنوعة للقارئ بأسلوب سهل وواضح.

ونخلص من ذلك كله أن الشريف الزيدي جعل كتابه كتاباً تعليمياً، يقدم المعلومة ببسر وسهولة إلى ذهن دارسها.

١-٢-٣ مصادر شرح اللمع للشريف الزيدي:

الناظر في كتاب "البيان في شرح اللمع" للشريف الزيدي، يرى المصادر التي استفاد منها الشريف الزيدي بوضوح في كتابه، فكان يشير إلى من روى عنهم، أو نقل من كتبهم، أو استعان بآرائهم المبنوثة في كتب غيره. ومن أهم مصادره التي رتبها تاريخياً ما يأتي:

- كتاب سيبويه:

يعد سيبويه شيخ المدرسة البصرية، وكتابه أهم كتب النحو البصري وأبرزها التي تعدّ مورداً ينهل منه النحاة. فلا يخلو كتاب في النحو من العودة إلى هذا الأثر الكبير. ونرى أن الشريف-كغيره من العلماء- ورد هذا النبع المعطاء، وغرف منه بصورة واضحة في كتابه، وكان يشير إلى كتاب سيبويه إما مصرحاً به أو غير مصرح. وفي تصريحه يتبع ما يلي:

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص ٥٣٧-٥٣٨.

أ- الأخذ بالمعنى:

ما قاله في باب "الكلام" عند حديثه عن استعمال النحويين للفظ "كلم": "وسيبيويه استعمال الكلم فيما كان دالاً على معنى لا يكون مفيداً إذا لم يكن مركباً"^(١).

وقال، أيضاً، في باب (التعجب) أثناء حديثه عن (ما): "اعلم أن (ما) من قولنا: ما أحسن زيداً. اسم تام لا يحتاج إلى صلة وموضعه رفع بالابتداء، هذا مذهب سيبويه"^(٢).

وفي الباب نفسه بين أن "أصبح، وأمسى" لا يزدان في فعل التعجب، فقال: "وسيبيويه لا يجيز ذلك؛ لأن (أصبح، وأمسى) لا يقعان زوائد، وكان تجيء زائدة"^(٣).

وفي باب (الاستفهام) لما عرض أوجه رفع (أَيُّهُمْ)، قال: "والثاني: ما قاله سيبويه: إنها مبنية على الضم؛ لأنها في موضع المبني"^(٤).

وذكر أن (ما) إذا دخلت على الحروف (إن، كأن، ليت..) تبطل عملها، فقال: "اعلم أن جمهور النحويين كـ(سيبويه) وأصحابه، إذا ادخلوا (ما) على هذه الحروف ابطلوا عملها، فصارت عندهم بمنزلة (هل)، فتقع بعدها الجمل من المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل.."^(٥).

(١) انظر: سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ج١، ط٢، ١٩٨٢م، عالم الكتب، ص ٢. والشريف الزيدي، البيان، ص ٤.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج١، ص ٣٧، والشريف الزيدي، البيان، ص ٥٧.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج١، ص ٤٦٨.

(٤) سيبويه، الكتاب، ج١، ص ٣٩٧. والشريف الزيدي، البيان، ص ٦٧٣.

(٥) الشريف الزيدي، البيان، ص ٦٨٣-٦٨٤.

ب-نقل نص كلام سيبويه:

عند تعريفه الفعل في باب (أقسام الكلام)، قال: "فأما سيبويه فقال: الفعل: أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، ولما هو كائن لم ينقطع"^(١).

وقال في باب "إن وأخواتها" عند الحديث عن معنى لعل: "قال سيبويه: لعل وعسى طمع وإشفاق"^(٢).

ولما تطرق لمعاني الباء في باب (حروف الجر)، قال: "قال سيبويه: وهي للإلحاق والاختلاط"^(٣).

وبين أن الفعل ينتصب بعد الفاء بـ(أن) مضمرة في باب (الحروف التي تنصب الفعل، قال: "فعند سيبويه أن الناصب للفعل أن مضمرة فيها.. واحتج سيبويه بأن الفاء لو كانت هي الناصبة لجاز دخول حرف العطف عليها، فكنت تقول: (وَفَأَحَدْتُكَ). وفي الكتاب قال: "...ولو كانت الفاء والواو وأو ينصبن لأدخلت عليهن الفاء والواو للعطف"^(٤). فلما لم يجز علم أنها حرف عطف، والناصب للفعل هو (أن).

وقد ينقل الشريف الزيدي عن سيبويه بشيء من التصرف، مثل قوله عن معنى الواو في باب (العطف): "ومعناها الجمع بين الشيئين، وإدخال الثاني فيما دخل فيه الأول من غير تقديم الأول ولا تأخير الثاني، ولهذا قال سيبويه: إن قولهم: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو، إن ذلك يقتضي

(١) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٢. والشريف الزيدي، البيان، ص ١٤.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ٣١١. والشريف الزيدي، البيان، ص ١٥٩.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ٣٠٤. والشريف الزيدي، البيان، ص ٢٥٣.

(٤) سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ٤١. الشريف الزيدي، البيان، ص ٤٣٢.

مرورين؛ لأنه يحتمل أنه مر بزید، وانقطع ثم مر بعمرٍ بعد ذلك. وقوله في الكتاب "مَرَرْتُ
بَزَيْدٍ وَعَمْرٍو... والمرور هنا مروران".^(١)

وينقل الشريف -أيضاً- كلام سيبويه من شرح السيرافي، كقوله في باب (النداء، عند
حديثه على أن (يا) حرف ناب عن جملة فعل وفاعل "قال: وقد عبر سيبويه عن هذا المعنى بأنه
فعل لا يستعمل إظهاره".^(٢)

ومن نقله عنه من غير تصريح ما قاله في باب (ظرف المكان): "وحكي عن بعضهم أنه
أجاز: ذهب الشام واليمن، شبهه بالمبهم إذ كان مكاناً، وكان يقع عليه المذهب والمكان، وهذا
شاذ؛ لأنه ليس في (ذهب) دليل على الشام، وفيه دليل على المذهب والمكان، ومثل ذهب الشام،
دخلت البيت"^(٣).

وفي الكتاب قال سيبويه: "وقد قال بعضهم: ذهب الشام، يشبهه بالمبهم، إذ كان مكاناً يقع
عليه المكان والمذهب، وهذا شاذ؛ لأنه ليس في (ذهب) دليل على الشام، وفيه دليل المذهب
والمكان، ومثل "ذهب الشام": دخلت البيت"^(٤).

- معاني القرآن للفراء:

الفراء من علماء الكوفة البارزين، وقد استفاد الشريف الزيدي في شرحه من هذا الكتاب. ومن
الأمثلة عليها:

(١) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٢١٨. والشريف الزيدي، البيان، ص ٢٩٥ - ص ٢٩٦.

(٢) السيرافي، شرح الكتاب، ج ٣، ص ٣٤. والشريف الزيدي، البيان، ص ٣٦٣.

(٣) الشريف الزيدي، البيان، ص ٢٠٩.

(٤) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٣٥.

- الأخذ بالمعنى:

وقال في باب (إن وأخواتها): "وأجاز الفراء العطف على اسم إن قبل الخبر إذا كان اسمها مما لا يظهر فيه الإعراب، نحو قولك: إني وزيدٌ، وإن هذا وزيدٌ وإن الذي عندك وزيدٌ قائمان فأجاز الرفع"^(١).

- نقل كلام الفراء:

وقال في باب (حتى): "وقال الفراء: هي نائبة عن إلى؛ لأنها من عوامل الأفعال تعمل في الفعل النصب، ولكن تختص بالفعل، فلهذا أجاز أن تتوب عن (إلى)"^(٢).

ونقل الشريف الزيدي عن الفراء دون تصريح قوله في باب "إعراب الأفعال وبنائها" عند كلامه عن الفعل المضارع: "وقال قوم: إنما ارتفع هذا الفعل؛ لأنه خلا من حروف النصب والجزم"^(٣). وهذا ما ذهب إليه الفراء في كتابه "معاني القرآن": رفعت "تعبدون" في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ ؛ لأن دخول "أن" يصلح فيها، فلما حذف الناصب رفعت"^(٤).

- المقتضب للمبرد:

إن كتاب "المقتضب" للمبرد من المصادر التي استقى منها الشريف في شرحه. وقد اتبع فيه طريقة:

(١) انظر: الفراء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق ومراجعة محمد علي النجار، ج ٢، ط ١، ١٩٥٥م، عالم

الكتب، بيروت، ص ٣١٠ - ص ٣١١، والشريف الزيدي، البيان، ص ١٧١.

(٢) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ١٣٦-١٣٧، والشريف الزيدي، البيان، ص ٢٦٠.

(٣) الشريف الزيدي، البيان، ص ٤١٦.

(٤) انظر: الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٥٣.

- الأخذ بالمعنى:

وفي باب (لا) في النفي، قال: "والذي أملاه علينا شيخنا أبو القاسم زيد بن علي: أن الأسماء الشائعة التي ينفى بها الجنس مبنية على الفتح، وهذا هو قول المبرد"^(١).

وعند عرض (أيا) في باب (الحكاية)، قال: "ومنهم من يقول إن (أياً) في حال الرفع هي مرفوعة بالخبر لا على سبيل الحكاية، قال: لأنك لو أظهرت الخبر لم تكن إلا مرفوعة فكذلك إذا حذفته. وهذا قول المبرد"^(٢).

نقل كلام المبرد، ومن ذلك: حديثه عن حد الاسم في باب (أقسام الكلام): "وقال أبو العباس: الاسم ما دل على مسمى تحته"^(٣).

وفي معرض قوله عن معاني (من) في باب حروف الجر، قال: "وقال أبو العباس المبرد: وليس هو عندي كما قال سيبويه (أي بمعنى التبعية)؛ لأن قوله: أَخَذْتُ مِنْ مَالِهِ، إنما جعل (مَالَهُ) ابتداء غاية ما أخذ.. فتكون عند أبي العباس لابتداء الغاية، ودلالتها على التبعية عنده من حيث ما هي انتهاء. هذا مذهبه فأعرفه"^(٤).

ونقل عنه دون تصريح، فقال في باب (التمييز): "فإن قيل: فهل يجوز أن تقول: عندي عشرون دراهم أو عشرون عبيداً؟ قيل له: لا يجوز ذلك من حيث إنك إذا قلت: عشرون، فقد

(١) انظر: المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، ج ٤، ط ٢ (١٣٩٩هـ)، لجنة

إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ص ٣٥٧. والشريف الزيدي، البيان، ص ١٧٣.

(٢) المبرد، المقتضب، ج ٢، ص ٣٠٢. والشريف الزيدي، البيان، ص ٦٩٥.

(٣) الشريف الزيدي، البيان، ص ١٠.

(٤) المبرد، المقتضب، ج ١، ص ٤٤. والشريف الزيدي، البيان، ص ٢٤٤-٢٤٥.

أُتيت على العدد، فلم تحتج إلا إلى ذكر ما يدل على الجنس. وإذا قلت: هو أفره الناس عبداً، جاز أن تعني عبداً واحداً، فمن ثم جاز ذكر الجماعة^(١).

وهذا هو قول المبرد في المقتضب: "يجوز أن تقول: -وهو حسن جداً- أنت أفره الناس عبداً وأجود الناس دوراً، ولا يجوز: عندي عشرون دراهم يا فتى، والفصل بينهما: أنك إذا قلت: عشرون، فقد أُتيت على العدد، فلم يحتج إلا إلى ذكر ما يدل على الجنس، فإذا قلت: هو أفره الناس عبداً، جاز أن تعني عبداً واحداً، فمن ثم حسن واختير -إذا أرادت الجماعة- أن تقول عبداً"^(٢).

٤- معاني القرآن وإعرابه للزجاج

تضمن شرح الشريف الزيدي آراء الزجاج التي استفاد منها في أثناء كتاباته. ومنها:

أ- الأخذ بالمعنى:

قال في باب (المعرفة والنكرة) عند حديثه عن الهاء في (رأيتُه): "وتقول للغائب (رأيتُه)، فالهاء هي الضمير، وهي اسم، ولما اشبعوا، ضمها لحقها واو لا تثبت في خط ولا وقف؛ لأنها ليست من نفس الكلمة، هذا مذهب الزجاج"^(٣).

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص ٢٢٧-٢٢٨.

(٢) المبرد، المقتضب، ج ٣، ص ٣٤.

(٣) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٤٧.

ب- نقل كلام الزجاج:

قوله في باب (الأفعال) عند تكلمه عن أصل الأفعال وأقدمها رتبة: "وقال أبو إسحاق الزجاج: الأصل في الاستقبال، وذلك أن الفعل وضع للإخبار، والإخبار يكون عما يوجد وعما لا يوجد، وذلك يكون في الاستقبال"^(١).

ولم يصرح به عند قوله في علة "أمس" أن "بعض الناس يقول: "أمس" تضمن لمعنى لام التعريف؛ لأن الأصل كان فيه "الأمس" فحذفت اللام وضمن معناها فبني، وبني على الكسر لأن من حقه أن يكون ساكناً لما بين أن أصل البناء، فاجتمعت السين الساكنة، والميم الساكنة، فحرك بالكسر لالتقاء الساكنين"^(٢).

وهذا رأي الزجاج الذي قال: "لأن تعريفه "الأمس" كما أن تعريف "غد": الغد، فلما كان كذلك وكان ظرفاً، وضمن معنى الألف واللام وجب إسكانه ولكنه كسر لالتقاء الساكنين"^(٣).

- الأصول لابن السراج:

كتاب ابن السراج من الكتب المهمة التي اعتمد عليها الشريف الزيدي في شرحه، ويتبع في أخذه عنها طريقتين:

أ- الأخذ بالمعنى:

ومن ذلك حديثه عن "بل" في باب (العطف)، فقال: "وأما (بل): فهي للإضراب عن الأول والإثبات للثاني، وهذا المعنى هو المتداول بين النحويين، وذكره ابن السراج في باب حروف

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص ٩٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ٧٣.

(٣) انظر: الزجاج، إبراهيم بن العمري، معاني القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق عبد الجليل عبدة شلبي، ج ٢، ط ١ (١٩٨٨م)، عالم الكتب، بيروت، ص ١٢٤.

العطف. وقوم ينكرون ذلك، ويقولون: إنها يعطف بها في كتاب الله تعالى، ولا يجوز أن يقال: إن الله تعالى أَضْرَبَ عن شيءٍ. وقالوا: الصحيح أن يقال: "هي لترك شيء من الكلام وأخذ في غيره. وذكر هذه العبارة ابن السراج في آخر كتاب الأصول في باب حروف المعاني"^(١).

ب- نقل كلام ابن السراج بتصريف:

فقد قال في باب (أقسام الكلام) حين تكلم عن حد الاسم "فأما محمد بن السري فإنه قال: "الاسم ما دل على معنى عار من الدلالة على الزمان"^(٢).

وقال في باب (ما يدخل في الكلام فلا يغيره): وكان ابن السراج لا يفرق بين شيء منها، ويقول الإنسان مخير بين إعمال الجميع وإلغاء الجميع، ممن أَعْمَلَ الكل جعل (ما) زائدة ملغاة دخولها كخروجها لا يغير إعراباً عنده، تقول: إنما زيداً منطلق، وكذلك سائر أخواتها. ومن أبطل عملها جعل (ما) كافة للعمل، وبنى (إن) معها فيبطل شبهها للفعل فيقول: إنما زيد منطلق. قال في الأصول: و(إنما) ها هنا بمنزلة فعل ملغى، مثل: أَشْهَدُ لَزَيْدٍ خَيْرٌ مِنْكَ"^(٣).

ومن نقل الشريف دون تصريح به ما قاله في باب (إن وأخواتها) عن العطف على اسم (إن) بالرفع قبل الخبر: "والكسائي يجيز الرفع مع المكني والظاهر"^(٤).

وهذا ما ذهب إليه ابن السراج في أصوله: "والكسائي يجيز الرفع في الاسم الثاني مع الظاهر والمكني"^(٥).

(١) انظر: ابن السراج، محمد بن السري، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ج ٣، مطبعة النعمان،

النجف (١٩٧٣)، ص ١٧٣. والشريف الزيدي، البيان، ص ٣٠٦.

(٢) ابن السراج، الأصول في النحو، ج ١، ص ٣٨. والشريف الزيدي، البيان، ص ١٠.

(٣) ابن السراج، الأصول، ج ١، ص ٢٨١. والشريف الزيدي، البيان، ص ٦٨٤.

(٤) الشريف الزيدي، البيان، ص ١٧٢.

(٥) ابن السراج، الأصول، ج ١، ص ٢٥٧.

- شرح كتاب سيبويه للسيرافي:

يتبع الشريف الزيدي من شرح كتاب سيبويه للسيرافي طريقتين في الأخذ منه وهما كما

يلي:

أ- الأخذ بالمعنى:

ومن ذلك حين تحدث عن ضمير المؤنثة الغائبة في باب (المعرفة والنكرة)، قال:

"وأما (بها) فالهاء والألف جميعاً هي الاسم بلا خلاف، وحكاها (أبو سعيد في الشرح)"^(١).

ب- نقل نصه وأحياناً بتصريف، منها:

عند عرضه لحرف العطف "الواو" في باب (العطف): "قال أبو سعيد في الشرح: أجمع

النحويون واللغويون من البصريين والكوفيين على أن الواو لا توجب تقديم ما قدم لفظه، ولا تأخير ما أخر لفظه"^(٢).

وفي عرضه لخلافهم في الاسم الذي لا ينصرف إذا دخله الألف واللام والإضافة، قال:

"وذكر أبو سعيد في الشرح أن حقيقة منع الصرف إذهاب التثوين دون منع الجر قال: والدليل على صحة ذلك أن المرفوع والمنصوب مما لا مدخل للجر فيه، وإنما يذهب التثوين منه فقط"^(٣).

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص ٣٥١.

(٢) السيرافي، شرح الكتاب، ج ١، ص ٥٤٧. الشريف الزيدي، البيان، ص ٢٩٦.

(٣) الشريف الزيدي، البيان، ص ٥٣٦.

ونقل الشريف الزيدي من هذا المصدر دون تصريح به، فقال: "فإن قال: لم فتحوا ما قبل ياء التنثية وكسروا ما قبل ياء الجمع، وهلا كسروا ما قبل ياء التنثية وفتحوا ما قبل ياء الجمع؟ قيل له: لما أضيف حرف التنثية إلى الواحد أشبه تاء التأنيث المضافة إلى الواحد، والتاء فتح ما قبلها، فكذلك الياء، وجوب آخر: أن الألف لما اختصت بالتنثية وكان ما قبلها مفتوحاً فتحاً لازماً فتحوا ما قبل الياء لئلا يختلف الباب"^(١).

وهذا ذكره السيرافي في شرحه: "وإنما وجب أن يكون ما قبل هذه الحروف في التنثية مفتوحاً وفي الجمع على غير ذلك من قبل أن حرف التنثية لما أضيف إلى الواحد لعلامة التنثية أشبه الهاء التي تضاف إلى الواحد لعلامة التأنيث وهي تفتح ما قبلها، ففتح ما قبل حرف التنثية لهذه المشابهة.

ووجه آخر وهو: أن بعض علامات التنثية ألف لازمة لها مستعملة فيها، والألف لا يكون إلا مفتوحاً ففتحوا ما قبل غيرها من الحروف لئلا تختلف، إذ ليس علة تضطر إلى المخالفة"^(٢).

- معاني القرآن للأخفش:

يعد معاني القرآن للأخفش مصدراً هاماً، نهل منه الشريف الزيدي في شرحه، وكان يتبع في الأخذ منه طريقتين:

أ- الأخذ بالمعنى:

قال في باب (البدل) عند حديثه عن العامل في التابع: "وعند الأخفش أن العامل في التابع كونه وصفاً، أو توكيداً، أو بدلاً لمرفوع أو منصوب أو مجرور، فيكون العامل معنويّاً لا

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص ٧٣.

(٢) السيرافي، شرح سيبويه، ج ١، ص ٢١٥.

لفظياً، وعنده أن البديل والمبديل جملتان؛ لأن العامل في هذه الجملة غير العامل في هذه الجملة...^(١).

ب- نقل كلام الأخفش:

ومنها حين تحدث عن (ما) في باب (التعجب): "وكان الأخفش يقول: إن (ما) اسم موصول، وما بعده صلته، وخبره محذوف"^(٢).

- الإيضاح لأبي علي الفارسي:

روى الشريف كتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي عن شيخه أبي القاسم زيد بن علي، وقد نقل كلامه بتصريف، ومثال ذلك:

حديثه عن حد الاسم، قال "وذكر أبو علي الفارسي في كتابه المعروف بـ (الإيضاح): الاسم ما جاز الإخبار عنه، قال: ومن صفات الاسم جواز دخول الألف واللام عليه، ولحاق التنوين له كقولنا: الفَرَسُ، الغُلامُ، وفَرَسٌ، وغُلامٌ"^(٣).

وحين تكلم عن أي الأفعال أقدم في الرتبة، قال: "وقال أبو علي الفارسي: والذي عندي أن العناية تقع بالشيء الموجود، ثم بما يعرض له، وفيه الحاضر الموجود، والمستقبل والماضي

(١) الأخفش، سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، تحقيق فائز فارس، ج ١، ط ١، ١٩٧٩م، ص ١٤٧. والشريف الزيدي، البيان، ص ٢٨٩.

(٢) الأخفش، معاني القرآن، ج ١، ص ١٣٩. والشريف الزيدي، البيان، ص ٤٥٨.

(٣) الشريف الزيدي، البيان، ص ١٠.

غير الموجودين، إلا أن المستقبل سيحضر، فهو يتوقع كونه، والماضي منقضٍ كونه، فالمستقبل والحاضر في المرتبة على حال سواء^(١).

ويتقل الشريف رأي أبي عليّ معتمداً على ما أملاه عليهم شيخهم أبو القاسم زيد بن علي ومن ذلك في معرض حديثه عن الإعراب بالحركات في باب (الإعراب والبناء)، فقال: "قال شيخنا أبو القاسم - فيما أملاه علينا من شرح الإيضاح لأبي علي: الرفع والنصب والجر ليست بحركة في الحقيقة وإنما الحركة الضم والفتح والكسر، فهذه هي الحركات، وإنما الرفع والنصب والجر أسماء للإعراب الذي هو الحركات"^(٢).

وينقل عنه دون تصريح به حين تحدث عن علة بناء الأسماء والأعلام في باب (النداء): "وذكر غيره أنها وقعت موقع التاء من "أنت، فأشبهت الحرف فبنيت"^(٣).

وهذا قول (أبو علي) في الإيضاح: "... وأسماء الخطاب يغلب عليها معاني الحروف بدلالة أن كل موضع تقع فيه أسماء يكون فيه دلالات على الخطاب، وقد تكون للخطاب مجردة من معاني الأسماء وذلك مثل الكاف في ذلك وأولئك وهنالك، والتاء في (أنت)^(٤).

- شرح الإيضاح لأبي القاسم زيد بن علي:

إن أبا القاسم زيد بن علي شيخ الشريف الزيدي، لذا لا نغفل أبداً في اعتماده على ما أملاه شيخه عليه في شرحه، فهذا يبدو واضحاً في ثنايا صفحات كتابه وأخذ من كتاب شيخه بطريقتين هما:

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص ٩٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ٩.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٦٤.

(٤) أبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي، تحقيق حسن شاذلي فرهود، ط ١ (١٣٨٩هـ)، مطبعة دار التأليف - القاهرة، ص ٢٢٩.

أ- الأخذ بالمعنى :

ففي معرض حديثه عن (ليس) في باب (كان وأخواتها)، قال: "فأما (لَيْسَ) فعند صاحب اللّمع أنها فعل؛ لأنها مخففة من (لَيْسَ) مبنية على حالة واحدة، غير منصرفة فلا يكون منها أمر ولا نهى ولا مصدر ولا مستقبل، والذي كان يعتمد عليه شيخنا - رحمه الله - وهو مذهب أبي علي الفارسي - أنها حرف ضد (كان)، فتعمل عمل (كان)، ألا ترى أنك تنفي بها الحال كما تثبت بـ (كان) ما مضى"^(١).

وقال حين تكلم عن حد الفعل في باب (أقسام الكلام): "والذي يعتمد عليه شيخنا في حد الفعل: ما دلّ على حدث وزمان ماضٍ، أو مستقبل أما يكون عامّاً في حاضرٍ ومستقبل"^(٢).

ب- نقل نص كلام شيخه:

قال في باب الإعراب والبناء: "وكان شيخنا يقول: البناء: وقف، وفتح، وكسر، وضم، ويقول: بدأت بالوقف؛ لأنه الأصل في المبنيات، كما بدأنا بالرفع في المعرب؛ لأنه الأصل في المعربات".

وقال في اشتقاق الاسم: "قال شيخنا - رحمه الله - واشتقاق الاسم من السمو في المعنى غير ظاهر عند من لم ينعم النظر في علم الاشتقاق، وذلك أن السمو هو الارتفاع، والاسم لا يجتمع معناه مع هذا المعنى، إذ ليس في حده ما يدلّ على ذلك، ولكن إذا أنعمت النظر، وأنصفت

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص ١٤٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٦.

نفسك: تبين لك معناه في الاسم، وذلك أن الشيء إذا لم يكن له اسم كان مجهولاً خاملاً لا يذكر ولا يعرف، فيكون الاسم فيه معنى السمو^(١).

وصفوة القول إن صاحبنا الشريف الزيدي اعتمد على أهم المصادر النحوية في شرحه، بالإضافة إلى ما أملاه عليه شيخه أبو القاسم زيد بن علي الفارسي وكان يعود إلى المصادر التي يريد الاستفادة منها مباشرة، فلم يكن يعتمد اعتماداً كلياً على ما يمليه شيخه.

وأما المصادر التي لم يصرح بها أو بأصحابها، فلم يقصد بذلك نسبها إليه، وإنما يبدو أن القصد من وراء ذلك هو غياب اسم الكتاب أو اسم صاحبه عن ذهنه أثناء إملاء شرحه، والدليل على صحة ذلك أنه يورد عبارات مثل (قال قوم)، أو (قال بعضهم)، أو (ومن الناس من يقول) وغيرها من عبارات تشير إلى ذلك^(٢).

(١) الشريف الزيدي، البيان ص ٧.

(٢) انظر: الشريف الزيدي، البيان، ص ٣٤، ص ١٠٢، ص ٤٤٢، ص ٤١٨.

الفصل الثاني

الأصول النحوية عند الشريف الزيدي

١-٢ المبحث الأول: السماع

١-١-٢ القرآن الكريم

٢-١-٢ الحديث الشريف

٣-١-٢ كلام العرب

٢-٢ المبحث الثاني: القياس

٣-٢ المبحث الثالث: التعليل

تمهيد : أصول النحو

عرف ابن الأنباري أصول النحو بقوله: "أدلة النحو التي تفرعت عنها فروعها وفصوله، وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل"^(١).

وأما السيوطي فعرف أصول النحو بقوله: "أصول النحو علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل"^(٢).

واعتمد النحاة على أصول النحو في كتبهم، حتى أنك لا تجد كتاباً يخلو من الحديث عنها، فهذه الأصول لا تغيب عن فكر النحاة منذ مرحلة التأسيس، فتوجد في كتاب سيبويه شواهد كثيرة عليها، وأخذت مجدها على يدي ابن جنّي، وابن الأنباري، ثم السيوطي فأصبحت علماً له منهجه وحدوده.

(١) ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، لمع الأدلة، تحقيق عطية عامر، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٦٨م، ص ٢٧.

(٢) السيوطي، عبد الرحمن، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: محمد حسن محمد إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ص ١٣.

٢-١ المبحث الأول: السماع

يعدّ السماع الأصل الأول من أصول النحو العربي، وهو أحد المصادر التي اعتمدها العلماء في جمع اللغة ورصد حقائقها. ويعرفه ابن الأنباري بقوله: "اعلم أن النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح، الخارج عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة"^(١)، فمن خلال هذا التعريف بيّن ابن الأنباري شروطاً للسماع وهي: أن يكون النص المنقول كلاماً عربياً فصيحاً، وأن يكون النص المنقول خارجاً عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة وهو بذلك يقسمه إلى قسمين: المتواتر والآحاد^(٢).

ويحدد السيوطي معنى السماع بقوله: "وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمّل كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم، وكلام نبيه - صلى الله عليه وسلم -، وكلام العرب قبل بعثة الرسول - عليه السلام - وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لا بدّ فيها من الثبوت"^(٣).

ومصادر السماع تعد أدلة قطعية من أدلة النحو العربي، وهي القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب شعراً كان أو نثراً.

(١) ابن الأنباري، عبد الرحمن، لمع الأدلة، ص ٢٨. (حدّ الكثرة عند ابن الأنباري ثلاثمائة وثلاثة عشر).

(٢) المتواتر: لغة القرآن وما تواتر من السنة وكلام العرب، وهذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم، وشرط التواتر: أن يبلغ عدد ناقله عدداً لا يجوز على مثلهم الاتفاق على الكذب. وأما الآحاد: فما تفرد بنقله بعض أهل اللغة ولم يوجد فيه شرط التواتر وهو دليل مأخوذ به، والأكثر من على أنه يفيد الظن. وشرط الآحاد: أن يكون ناقله عدلاً رجلاً كان أو امرأة، حراً كان أو عبداً، انظر: السيوطي، عبد الرحمن، الاقتراح في علم أصول النحو، ص ٥٣-٥٤. والخطيب، محمد عجاج، في أصول الحديث علومه ومصطلحه، ط ٤، ١٩٨١م، دار الفكر للطباعة والنشر، لبنان-بيروت، ص ٣٠١-٣٠٢.

(٣) السيوطي، عبد الرحمن، الاقتراح في علم أصول النحو، ص ٢٤.

٢-١-١ القرآن الكريم:

يعدّ القرآن الكريم مصدراً من المصادر التي اعتمدها النحاة في وضع قواعدهم واستخراج الأدلة منه، وذلك لأنه أفصح الكلام وأبلغه، وتعدّ نصوصه أوثق النصوص، وأكثرها صحة وسلامة.

ولذلك نجد أن شواهد القرآن الكريم قد ظهرت في كتب النحو منذ سيبويه، فالنحاة كانوا يوردون شواهد القرآن الكريم في كتبهم، مقرونة في الأغلب بما ورد عن العرب من شعر أو نثر، والنحاة لم يقتصرُوا في الاستشهاد على النصوص القرآنية، بل ضموا إليها قراءاتها.

وليس هناك خلاف في جواز الاحتجاج بنصوص القرآن الكريم في تقرير الأحكام النحوية، ولكن النحاة المتأخرين اختلفوا في مدى الاستفادة من قراءاته، كما ذكر السيوطي في الاقتراح بجواز الاحتجاج بهذه القراءات فيقول: "أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه وإن لم يجز القياس عليه"^(١).

وبين السيوطي في كتابه الاقتراح خطأ من ينسبون بعض القراءات إلى اللحن، ذلك أن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها، والثبوت دليل على جوازها في العربية^(٢).

(١) السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص ٢٤.

(٢) انظر: المصدر نفسه، ص ٢٥.

وبما أن القرآن الكريم من مصادر النحو العربي، وشواهد موجودة في كتب النحاة، نرى الشريف عمر قد استخدم شواهد القرآن في كتابه البيان، واحتج بوجوه من القراءات القرآنية في كتابه، وبلغ عدد الآيات التي استشهد بها ثلاثمائة وتسعاً وعشرين آية، واستخدمه لهذا العدد الكبير من شواهد القرآن الكريم إنما هو دليل على اهتمام الشريف بهذا الدليل وتقديمه على غيره.

وأما القراءات القرآنية فقد كانت عنايته بها قليلة، إذ إنه لم يسم في كثير من القراءات من قرأها، فعدد القراء الذين سماهم قليل و منهم: نافع^(١)، وحمزة^(٢)، وعاصم^(٣)، وأبو عمرو^(٤). وسنتناول بعض الأمثلة على استشهاد الشريف عمر بالقرآن الكريم:

قال تعالى: ﴿وَأَنْطَلِقُ الْمَلَائِكَةُ مِنْهُمْ أَنْ أَمْشُوا﴾ (سورة ص: ٦).

يذكر الشريف في هذه الآية أنَّ (أنَّ) المفتوحة الهمزة بمعنى "أي"^(٥).

(١) نافع: هو أبو رويم نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي بالولاء المدني، أحد القراء السبعة، أصله من أصبهان. وتوفي بالمدينة سنة (١٦٩هـ). انظر: الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد، غاية النهاية في طبقات القراء، عني بنشره ج. برجستراسر، ج ٢، ط ١، ١٩٣٣م، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ص ٣٣٠.

(٢) حمزة: هو حمزة بن حبيب بن عمارة بن اسماعيل، التميمي الزيات، ويكنى أبا عماره، أحد القراء السبعة، وتوفي بخلوان في خلافة أبي جعفر المنصور سنة (١٥٦هـ). انظر: المرجع نفسه، ج ١، ص ٢٦١.

(٣) عاصم: هو عاصم بن أبي النجود، ويقال له ابن بهذلة، الكوفي الأسدي بالولاء، أحد القراء السبعة، كان ثقة في القراءات، صدوق في الحديث، قيل اسم أبيه عبيد وبهذلة اسم أمه، وهو من التابعين. وتوفي بالكوفة سنة (١٢٨هـ). انظر: المرجع نفسه، ج ١، ص ٣٤٦.

(٤) أبو عمرو: هو زيان بن العلاء بن عمار المازني البصري، أحد القراء السبعة، وقيل اسمه يحيى وتوفي بالكوفة سنة (١٥٤هـ). انظر: المرجع نفسه، ج ١، ص ٢٨٨.

(٥) الشريف الزيدي، البيان، ص ١٦٧.

بيّن الأخفش أنها تكون بمعنى "أي" ^(١)، وأشار ابن خالويه إلى ذلك بقوله: "زعم الخليل أنه بمنزلة "أي"؛ لأنك إذا قلت انطلق بنو فلان أن امشوا فأنت لا تريد أن تخبر أنهم انطلقوا بالمشي" ^(٢).

وكذلك قال صاحب الكشف: "وأن" بمعنى "أي" لأن المنطلقين عن مجلس التقاؤل لا بد لهم من أن يتكلموا ويتفاوضوا فيما جرى لهم، فكان انطلاقهم مضمناً معنى القول، ويجوز أن يراد بالانطلاق: الاندفاع في القول وأنهم قالوا: امشوا، أي أكثروا واجتمعوا وقرئ: (وانطلق المأ منهم امشوا) بغير "أن" على إضمار القول، وعن ابن مسعود: وانطلق المأ منهم يمشون أن اصبروا" ^(٣).

وذكر ابن هشام أنه ليس المراد بالانطلاق المشي، بل انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام، كما أنه ليس المراد بالمشي المشي المتعارف بل الاستمرار على الشيء ^(٤).

إن "أن" المفتوحة الهمزة الواقعة على الفعل "امشوا" لا تعمل فيه، وهي بمعنى "أي" وبهذا لا يخالف الشريف عمر آراء العلماء في هذه المسألة.

وقال تعالى: ﴿فَاجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ (سورة يونس: ٧١) وفي هذه الآية يذكر الشريف أن "الواو" بمعنى "مع" فنقول: "اجمعوا أمركم مع شركائكم" ^(٥).

(١) الأخفش، معاني القرآن، ج ١، ط ١، ص ١١٤.

(٢) ابن خالويه، الحسين بن أحمد، إعراب القراءات السبع وعللها، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ج ١، ط ١، ١٩٩٢م، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ص ٨٤.

(٣) انظر: الزمخشري، محمود بن عمر، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأفاويل في وجوه التأويل، ج ٢، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، د.ت، ص ٧٣.

(٤) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعريب، ص ٧٩.

(٥) الشريف الزبيدي، البيان، ص ٢١٥.

وذهب الأخفش أن نصب "شُرَكَاءَكُمْ" أحسن من رفع "شُرَكَاءُكُمْ"؛ لأنك لا تجري الظاهر المرفوع على المضمَر المرفوع، إلا أنه قد حسن في هذا الفصل الذي بينهما، ويعني "أمركم" كما قال: ﴿أَءَذَا كُنَّا تُرَابًا وَءَابَاؤُنَا﴾ (النمل: ٦٧) فحسن؛ لأنه فصل بينهما بقوله "تراباً" (١).

وذهب صاحب الكشف إلى أن الواو بمعنى (مع) يعني: "فاجمعوا أمركم مع شركائكم" (٢)، وأما ابن هشام فقال: "في قراءة السبعة 'فأجمعوا' بقطع الهمزة 'وشركاءكم' بالنصب، فتحتل الواو فيه ذلك، وأن تكون عاطفة مفرد على مفرد بتقدير مضاف؛ أي 'وأمر شركائكم'، أو جملة على جملة بتقدير فعل، أي 'واجمعوا شركاءكم' بوصل الهمزة، وموجب التقدير في الوجهين: أن 'أجمع' لا يتعلق بالذوات، بل بالمعاني؛ كقولك: 'أجمعوا على قول كذا'، بخلاف 'جمع' فإنه مشترك بدليل 'فجمع كيده'، وتقرأ 'فاجمعوا' بالوصل فلا إشكال، ويقرأ برفع الشركاء عطفاً على الواو للفعل بالمفعول" (٣).

وأشار السيوطي في همع الهوامع أنه لا يجوز أن يجعل "وشركاءكم" معطوفاً؛ لأن "أجمع" لا ينصب إلا "الأمر" فأما أن يجعل مفعولاً معه أو مفعولاً بـ "اجمعوا" مقدراً، فهو يجيز النصب على المعية، وعلى إضمار الفعل الصالح (٤).

(١) الأخفش، معاني القرآن، ج ٢، ص ٣٤٦.

(٢) الزمخشري، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ج ٢، ص ٩٤.

(٣) ابن هشام، مغني البيب عن كتب الأعراب، ص ٥٠١.

(٤) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العال سالم، ج ٣،

مؤسسة الرسالة ١٩٩٢، ص ٢٤٤.

وذهب البغدادي أن المعنى "مع شركائكم" لأنك تقول (جمعت قولي وأجمعت أمري)، ويجوز أن يكون لما أدخل الشركاء مع الأمر حملة على مثل لفظه؛ لأن المعنى يرجع إلى شيء واحد^(١).

ولم يخرج الشريف عمر عما ذهب إليه النحاة في أن التقدير (اجمعوا أمركم مع شركائكم) فنصب على المعية.

والملاحظ أنه لم يجز عطف "شركاءكم" على "أمركم"، لأنه يقال: "أجمع أمره"، ولا يقال "أجمع الشركاء"، بل يقال: "اجمعهم" فالنصب يكون على المعية، ويجوز أن تكون الواو عاطفة و "شركاءكم" مفعول به لفعل محذوف تقديره "اجمعوا".

وقال تعالى: ﴿وَالَّتِي بَسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نَسَائِكُمْ إِنْ آتَيْتُمْ فَعِدَّتَهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ يَحْضَنْ^٥﴾ (الطلاق: ٥).

الشاهد على حذف الخبر ﴿فَعِدَّتَهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ﴾ وهو خبر جملة مع جواز إظهاره فحذف الخبر الثاني لدلالة الأولى عليه^(٢)، ذهب ابن برهان والأصبهاني إلى جواز حذف المبتدأ أو الخبر، إذا دلّ عليه الكلام الذي قبله^(٣)، ويرى ابن هشام ضعف قول إن الأصل واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر، والأولى أن يكون الأصل واللائي لم يحضن كذلك^(٤).

(١) البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج ٢، ص ١٤٢.

(٢) الشريف الزيدي، البيان، ص ١١٨.

(٣) ابن برهان، شرح اللمع، تحقيق فائز فارس، ج ١، السلسلة التراثية (١١)، د.ت، ص ٥١. والأصبهاني،

علي بن الحسين الباقولي، كتاب شرح اللمع في النحو لابن جني. تحقيق: محمد خليل الحربي، ط ١،

٢٠٠٧، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ص ١٤٨.

(٤) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، مجلد الأول، ص ٤٨.

ويلاحظ أن الشريف عمر لم يخرج عما ذهب إليه ابن برهان والأصبهاني في جواز الحذف، إذا دل عليه دليل.

وقال تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ (البقرة: ١٢٤)

والشاهد تقديم المفعول به "إبراهيم" على الفاعل "رَبُّهُ"^(١).

الأصل في الفاعل أن يتصل بالفعل، ثم يأتي بعده المفعول، إلا أنه تقدم المفعول على الفاعل وجوباً، إذ اتصل بالفاعل ضمير يعود إلى المفعول وهذا ما ذهب إليه الأخفش والأصبهاني^(٢)، ووافق الشريف عمر ما ذهبوا إليه.

وقال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (الشورى: ١١)

والشاهد أن "الكاف" زائدة^(٣).

تجيء "الكاف" زائدة، وهي تفيد التوكيد، أي: "ليس مثله شيء"، وهذا ما أكدته ابن برهان إذ قال: "والكاف في قوله تعالى: 'ليس كمثل شيء' زائدة"^(٤)، وأشار الأصبهاني أن "الكاف" زائدة، لأن المعنى "ليس مثله شيء"، ولو كان غير زائدة لكان المعنى "ليس مثل مثله شيء" وهذا كفر^(٥).

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص ١٩٢.

(٢) الأخفش، معاني القرآن، ج ١، ص ١٤٦. والأصبهاني، كتاب شرح اللمع، ص ١٣١.

(٣) الشريف الزيدي، البيان، ص ٢٥٢.

(٤) انظر: ابن برهان، شرح اللمع، ص ٢٢٣.

(٥) الأصبهاني، كتاب شرح اللمع، ص ١٣٢.

فقال ابن كثير في معنى الآية: "أي ليس كخالق الأزواج كلها شيء لأنه الفرد الصمد الذي لا نظير له"^(١).

وذهب صاحب الإنصاف أن زيادة الكاف كثيرة^(٢).

والملاحظ أن الشريف عمر لم يختلف مع النحاة في عرض هذه المسألة، فأشار إلى أن "الكاف" تكون زائدة.

وقال تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ (يوسف: ٢٩)

والشاهد جواز حذف أداة النداء "يا" التي هي أصل حروف النداء^(٣).

اتفق النحاة على جواز حذف أداة النداء "يا"، فقال ابن برهان في شرح اللمع، "يجوز حذف حرف النداء مع الاسم العلم؛ لأن البيان الذي فيه يكون به علماً مع الإقبال عليه قد يستغني به عن حرف النداء"^(٤)، وذهب صاحب الكشف إلى أن "يوسف" حذف منه حرف النداء لأنه منادى قريب مفاطن للحديث وفيه تقريب له، وتلطيف لمحله"^(٥).

(١) انظر: ابن كثير، عماد الدين أبو الفداء اسماعيل، مختصر تفسير ابن كثير، اختصار وتحقيق محمد علي الصابوني، م ٣، ط ٧، ١٩٨١م، دار القرآن الكريم، بيروت، ص ٢٧١.

(٢) ابن الأثير، أبو البركات عبد الرحمن، ت ٥٧٧هـ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين. تحقيق: جودة مبروك، ط ١، ٢٠٠٢، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص ٢٥٧.

(٣) الشريف الزيدي، البيان، ص ٣٦٩.

(٤) انظر: ابن برهان، شرح اللمع، ص ٢٧٤.

(٥) الزمخشري، الكشف، ص ٤٦١.

وأما ابن الأنباري فقد بين أن حذف حرف النداء، يعود لكثرة الاستعمال، ولأن الكلام دليل عليه^(١). وأشار السيوطي في همع الهوامع إلى جواز حذف حرف النداء اختصاراً^(٢). وكذلك علق الشريف عمر أن "يا" أصل حروف النداء، والدليل على ذلك جواز حذفها من المنادى، والتقدير "يا يوسف".

وقرئ قوله تعالى: ﴿الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾^(٣) (النساء: ١). بنصب "والأرحام" وجراها. والشاهد عند الشريف أن العطف على الضمير المجرور لا يجوز إلا بإعادة حرف الجر.

ذهب الأخفش أن "والأرحام" منصوبة، أي: اتَّقُوا الْأَرْحَامَ، وهو الأحسن من "والأرحام" جر؛ لأنك لا تجري الظاهر المجرور على المضمرة المجرور^(٤). بينما ذكر الزمخشري "والأرحام" بالحركات الثلاث، فقال: "فالنصب على وجهين: إما على "واتَّقُوا اللَّهَ وَالْأَرْحَامَ"، أو أن يعطف على محل الجار والمجرور، كقولك: "مررت بزيد وعمراً". وينصره قراءة ابن مسعود "تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ" والجر على عطف الظاهر على المضمرة، وليس بسديد؛ لأن الضمير المتصل متصل كاسمه، والجار والمجرور كشيء

(١) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص ٥٨١.

(٢) السيوطي، همع الهوامع في شرح الجوامع، ج ٣، ص ٤٣.

(٣) قال ابن برهان: قرأ بجر الأرحام: ابن مسعود وابن عباس العم ويحيى بن وثاب وإبراهيم النخعي، وطلحة الباقي والأعمش وأبان بن تغلب والحسن البصري وقتادة ومجاهد وحمزة الزيات وأبو إياس. ابن برهان،

شرح اللمع، ج ١، ص ٢٦٦.

(٤) الأخفش، معاني القرآن، ج ١، ص ٢٢٤.

واحد... والرفع على أنه مبتدأ وخبره محذوف، كأنه قيل "والأرحام كذلك، على معنى:
والأرحام مما يتقي، أو والأرحام مما يتساءل به"^(١).

وبين ابن الأنباري في الإنصاف أن الكوفيين يجوزون العطف على الضمير
المخفوض، وحجتهم أنه جاء بالتنزيل و كلام العرب، فقال الشاعر:

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتَمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ
فالأيام: خفض بالعطف على الكاف في "بك" والتقدير بالأيام.

لكن البصريين لا يجيزون ذلك؛ لأن الجار مع المجرور بمنزلة شيء واحد، فإذا
عطفت على الضمير المجرور... فكأنك قد عطفت الاسم على الحرف الجار وعطف
الاسم على الحرف لا يجوز، ومنهم من قال: إنما قلنا ذلك لأن الضمير قد صار عوضاً
عن التتوين، ومنهم من تمسك بان قال: أجمعنا على أنه لا يجوز عطف المضمير المجرور
على المظهر المجرور و لا يجوز أن يقال (مررت بزيد وك) فكذلك ينبغي أن لا يجوز
عطف المظهر المجرور على المضمير المجرور ولا يقال: مررت بك وزيد. لأن الأسماء
مشتركة في العطف، فكما لا يجوز أن يكون معطوفاً، فلا يجوز أن يكون معطوفاً
عليها^(٢). وقد قدم ابن الأنباري قراءة النصب عندما تناول المسألة في كتابه "البيان في غريب
إعراب القرآن"، فقال: "والقراءة الأولى أولى"، أي: قراءة نصب (الأرحام)^(٣). وذكر

(١) الزمخشري، محمد بن عمر، الكشف، ج١، ص ٤٦٢.

(٢) ابن الأنباري، عبد الرحمن، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص ٤٦٤-٤٦٦.

(٣) انظر: ابن الأنباري، عبد الرحمن، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد طه، مراجعة
مصطفى السقا، ج١، الهيئة المصرية العامة، مصر، ١٩٨٠م، ص ٢٤١.

صاحب "حجة القراءات" أن من خفض عطف على الضمير المخفوض (به)، ومن نصب عطفه على لفظ الجلالة (الله)، وأراد: وانتقوا الأرحام، أي لا تقطعوها^(١). وأيده في ذلك ابن خالوية^(٢)، وبين المبرد أن البصريين لا يعطفون الظاهر على المضمير المخفوض، والذين أجازوه، فعلى قبح كالضرورة^(٣). وخالف الفراء رأي مدرسته في هذه المسألة، واعتبر أن خفض على الضمير المخفوض فيه قبح، وإن هذا لا يجوز إلا في الشعر^(٤).

وأشار الزجاج في كتابه (معاني القرآن) إلى ذلك^(٥)، وأما أبو علي الفارسي فقد ضعف قراءة الخفض، فقال: "وأما من جر (الأرحام) فإنه عطفه على الضمير المجرور بالهاء، وهذا ضعيف في القياس، وقليل في الاستعمال، وما كان كذلك فترك الأخذ به أحسن"^(٦). ورجح صاحب "الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها"، قراءة النصب: "لأنه الأصل، وهو المستعمل وعليه الحجة وهو القياس"^(٧).

قال تعالى: ﴿كَلَّمَآ الْجَنَّتَيْنِ ءَأَتَتْ أَكْلَهَا﴾ (الكهف: ٣٣).

-
- (١) أبو زرعة، عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، حجة القراءات، تحقيق سعيد الأفغاني، ط ١، ١٩٧٤م، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص ١٨٨-١٩٠.
- (٢) ابن خالوية، الحسين بن أحمد، الحجة في القراءات السبع، تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم، ط ١، ١٩٩٠م، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص ١١٨-١١٩.
- (٣) المبرد، محمد بن يزيد، الكامل، عارضه بأصوله وعلق عليه محمد أبو الفضل إبراهيم، والسيد شحاته، ج ٣، دار نهضة مصر، مصر، د.ت، ص ٣٩.
- (٤) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٢٥٢-٢٥٣.
- (٥) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج ٢، ص ٦.
- (٦) انظر: الفارسي، أبو علي، الحجة للقراء السبعة، تحقيق بدر الدين قهوجي، وبشر جويجاني، ج ٣، ط ١، ١٩٨٧م، دار المأمون، بيروت، ص ٢١.
- (٧) ابن أبي طالب، مكي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق محي الدين رمضان، ج ١، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧٤م، ص ٣٧٥-٣٧٦.

والشاهد أن "كلتا" مفرد غير مثنى، فلو كانت مثنى لقال: "آتتا"، وإنما هي مفرد فقال "آتت"^(١). لم يختلف العلماء في هذه المسألة، فذهب الأخفش إلى جعل الفعل واحداً، ولم يقل "آتتا" لأنه جعل ذلك لقوله "كلتا" في اللفظ، ولو جعله على معنى قولك "كلتا"، لقال: "آتتا"^(٢). وبين الزمخشري أن "آتت" حمل على اللفظ، لأن "كلتا" لفظه لفظ مفرد، ولو قيل: "آتتا" على المعنى لجاز^(٣).

وقال ابن الأنباري: "آتت" بالإفراد حملاً على اللفظ، ولو كان مثنى لفظاً ومعنى، لكان يقول "آتتا"، كما تقول: "الزيدان ذهباً". وهذا ما أشار إليه صاحب المغني^(٤)، وأما البغدادي فذكر أن العرب قد تفرد إحدى كلى بالإمالة، وهم يذهبون بإفرادها إلى تنبيهها^(٥).

وهذا ما ذهب إليه البصريون، ومن سار على نهجهم، بينما ذهب الكوفيون إلى أنه مثنى اللفظ والمعنى وحجتهم على ذلك أن الشاعر قد استعمل مفردهما، قال الراجز:

فِي كُلِّ رَجُلَيْهَا سُلَامَى وَاحِدَةٍ كَلَّتَاهُمَا مَقْرُونَةً بَزَائِدَةٍ^(٦)

فإن كان للمؤنث مفرد فالمذكر كذلك، لأنه فرعه.

وبين العكبري أن "كلتا الجنيتين: مبتدأ، و"آتت" خبره، وأفرد الضمير حملاً على لفظ "كلتا"^(٧).

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص ٢٨٥.

(٢) الأخفش، معاني القرآن، ج ٢، ص ٣٩٦.

(٣) الزمخشري، الكشف، ص ٥٨.

(٤) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص ٣٥٦. وابن هشام، المغني، ص ٣١٢.

(٥) البغدادي، خزانة الأدب، ج ١، ص ١٣٣.

(٦) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص ٣٥٥. والبغدادي، خزانة الأدب، ج ١، ص ٦٢.

(٧) العكبري، عبد الله بن الحسين، البيان في إعراب القرآن. تحقيق: علي محمد البيجاوي، القسم الثاني، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ص ٨٤٧.

ونلاحظ أن الشريف عمر سار على منوالهم في هذه المسألة.

وقرئ قوله تعالى وهي قراءة شاذة: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾^(١)
 (النمل: ٥٦)، (العنكبوت: ٢٤)، برفع (جواب) ونصبه، والشاهد على أنه إذا كان المبتدأ معرفة
 والخبر معرفة، فلك أن تجعل أيهما المبتدأ، والآخر الخبر إذا كانا سواء في العلمية. فمن رفع
 "الجواب" جعله اسم "كان"، و"إلا أن قالوا" الخبر ومن نصب "الجواب" جعله خبرها، و"إلا أن
 قالوا" الاسم^(٢).

وذهب سيبويه صاحب الكتاب إلى أن "أن" محمولة على كان، كأنه قال: "فما كان جواب
 قومه قول كذا وكذا، وإن شئت رفعت الجواب فكانت أن منصوبة"^(٣).

وقال أبو الفتح: "الأقوى" جواب قومه بالنصب ويجعل اسم كان قوله: (إلا أن قالوا) لشبه
 أن بالمضمر، من حيث كان لا توصف كما لا يوصف، والمضمر أعرف من هذا المظهر^(٤).
 وذكر ابن هشام في المغني: "واعلم أنهم حكموا لـ (أن) و(أن) المقدرتين بمصدر معرف بحكم

(١) قرأ الحسن البصري والأعمش "جواب" بالرفع، والباقي قرأ بالنصب، القاضي. عبد الفتاح، البدور الزاهرة
 في القراءات العشر المتواترة في طريقي الشاطبية والدري، القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب،
 ط١، ١٩٨١م، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، ص٢٥٩.

(٢) الشريف الزبيدي، البيان لابن جني، ص١٠٦.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ج٣، ص١٥٥.

(٤) انظر: ابن جني، عثمان، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق عبد القادر عطا،
 ج٢، ط١، ١٩٩٨م، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ص١٨٥-١٨٦. أبو حيان، البحر المحيط،
 ج٧، مطبعة النصر الحديثة، الرياض، د.ت، ص٨٦. الدمياطي، أحمد بن محمد، اتحاف فضلاء البشر
 في القراءات الأربعة عشر، رواء وصححه وعلق عليه علي محمد الصباغ، مطبعة عبد الحميد أحمد
 حنفي، د.ت، ص٣٣٨.

الضمير؛ لأنه لا يوصف، كما أن الضمير كذلك، فلهذا قرأت السبعة "فما كان جواب قومه إلا أن قالوا". والرفع ضعيف كضعف الإخبار بالضمير عما دونه في التعريف مثال "زيد أنا"^(١).

ونلاحظ أن الأفصح هو نصب "جواب" على أنها خبر "كان" و"إلا أن قالوا" خبرها، وأن قرئ بالرفع على أن "جواب" اسم "كان"، و"إلا أن قالوا" اسمها. وهذا ما أشار إليه الشريف عمر.

ومما سبق نلاحظ أن الشريف عمر في عرضه للقضايا النحوية، كان يكثر من الاستشهاد بالقرآن الكريم ويمثل هذا المصدر الاحتجاج المركز الأول عنده، وهذا يدل على مدى اهتمام الشريف.

ونلاحظ -أيضاً- أن الشريف عمر استخدم هذه الشواهد بطريقتين الأولى: ذكر الشاهد على المسألة النحوية دون أن يتعدى الاستشهاد بها ومن الأمثلة على ذلك:

ما جاء به ليستشهد على أن الفعل إذا تقدم على فاعله وحد، ولم تأت فيه بعلامة للتنبيه ولا جمع، وهذه اللغة الفصيحة. قال تعالى: ﴿ قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا ﴾ (المائدة: ٢٣)^(٢).

وما جاء على جواز إقامة الجار والمجرور موضع الفاعل. قوله تعالى: ﴿ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾^(٣) (البقرة: ١٠٥). وما استشهد به على أنك إذا أكدت الضمير كنت قد عطفت اسماً على اسم. قوله تعالى: ﴿ أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ (الأعراف: ١٩)^(٤).

(١) انظر: ابن هشام، عبد الله، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص ٩٦.

(٢) الشريف الزيدي، البيان، ص ١٢١.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٣٤.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٧٠.

والطريقة الثانية يذكر الشاهد ويعلق عليه، ويبين وجه الاستشهاد به على المسألة النحوية وهذه الطريقة مثلنا عليها سابقاً.

ولاحظت أن الشريف عمر يورد أكثر من شاهد على الحكم النحوي، ومنها:

ما جاء بإعمال (ما)، قال الله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ (يوسف: ٣١)، وقال تعالى: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ (المجادلة: ٢) ^(١). ومنها تقديم المفعول على الفاعل. قال تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ﴾ (الأنفال: ٥٠). وقال تعالى: ﴿وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ﴾ ^(٢) (البقرة: ١٢٤).

وكما وأنه يكرر بعض هذه الشواهد في أكثر من موضع في موضوع واحد، ومن ذلك: قول الشريف في (باب خبر المبتدأ)، فأما إذا كان معك معرفتان كنت مميزاً فيهما، نجعل أيهما شئت المبتدأ، والآخر الخبر إذا كانا سواء في العلمية، والإفادة تحصل من كل واحد منهما، كما تحصل من الآخر، وقرئ قوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ برفع (الجواب) ونصبه فمن رفع (الجواب) جعله اسم (كان) و(إلا أن قالوا) الخبر. ومن نصبه جعله خبرها، و(إلا أن قالوا الاسم) ^(٣). وكرر قوله في (باب كان وأخواتها). فأما إذا كان المبتدأ معرفة والخبر معرفة، فارفع أحدهما وانصب الآخر، ولا عليك أيهما رفعت أو نصبت، كما تفعل في المبتدأ وخبره، وعليه قوله: "فما كان جواب قومه" برفع (الجواب) ونصبه، فإذا نصف كان خبر (كان)، وإذا رفع كان اسمها ^(٤).

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص ١٥٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٩٢.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٠٥ - ١٠٦.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٤٦.

وكرر قوله تعالى: ﴿أَسْكَنْتَ أَنْتَ وَزَوْجَكَ الْجَنَّةَ﴾ (البقرة: ٣٥) واستشهد به على أنك إذا أكدت الضمير كنت قد عطفت اسماً على اسم^(١). وقال في الموضع الآخر في (باب التوكيد): "فإذا أريد توكيد الاسم أظهر ثم أكد كما يفعلون في العطف سواء"^(٢).

وقد يكرر الشاهد في مواضع مختلفة ومن ذلك استشهاده على الاستفهام التوبيخي، قوله تعالى: ﴿ءَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ (المائدة: ١١٦)، واستشهد بالآية نفسها على أنه إذا أدخلت همزة الاستفهام على همزة قطع فلك أن تدخل بين المحققة المليئة ألفاً، لأن المليئة في نية التحقيق. وكذلك استشهد بالآية: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ (يوسف: ٧١) على إعمال "ما"، وعلى أن "ما" تأتي بمعنى الجحد. وأيضاً استشهد على أن تعجبوا مع التاء كقوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَوُا تَذَكَّرُ يُوسُفَ﴾ (يوسف: ٨٥)، وجاءت على استشهد حذف (لا) وهي المرادة (لا تفتأ).

ومما جاء -أيضاً- وقوع الجار والمجرور موقع الفاعل، كقوله تعالى: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ (الرعد: ٤٣)، (الإسراء: ٩٦) واستشهد بها -أيضاً- على أن الباء زائدة^(٣). كما واستشهد على أن التاء تدخل على اسم الله تعالى: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُمْ﴾ (الأنبياء: ٥٧). وبها استشهد على أنها من مواضع النون مع اللام الداخلة على الفعل لتلقي القسم^(٤).

وأما القراءات، فكان الشريف عارفاً بها وبأنواعها من متواتر وآحاد وشاذ، فهو يعرض القراءات محاولاً الاستفادة منها، ويشركها في مسائله النحوية. وكان ينسب القراءات إلى

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص ١٧٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٧٩.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٣٤ - ص ٢٥٣.

(٤) المصدر نفسه، ص ٥٧٧، ص ٦١٠.

أصحابها في معظم الأحيان، ويصرح بأسمائهم مثل: نافع، وعاصم، وحمزة، فقال مثلاً عند حديثه عن العطف على الضمير المجرور: "فأما قراءة حمزة: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ (النساء: ١) بعطف الأرحام على الضمير المجرور فقليل إنما جر (الأرحام) بعامل دل عليه الأول لا بالأول" (١).

وفي بعض القراءات لم يذكر اسم قرائتها، وإنما كان يقول "قرئ"، فعلى سبيل المثال، قال: "وقرئ: ﴿وَأَذْبَرَ السُّجُودَ﴾ (ق: ٤٠) بالفتح والكسر (٢)، فمن فتح أراد جمع دبر، ومن كسر أراد المصدر" (٣).

وقد يورد القراءة ويذكر بعدها الوجه الإعرابي لكل منهما مثل، قوله تعالى: ﴿وَلَا يَلْنَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا نَكُ﴾ (هود: ٨١) قرئ (امرائك) بالنصب والرفع (٤)، فمن نصب جعلها منصوبة على تمام الكلام، ومن رفع جعلها على البذل من (أحد). أي أن الاستثناء المنفي له وجهان: أن تنصب تشبيهاً بالواجب، فالفاعل والفاعل تقدما على الاستثناء، فنصبته بهما كأنك أدخلت حرف النفي بعد استقرار الكلام، والوجه الآخر، أن ترفعه وتجعله بدلاً من الفاعل" (٥).

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص ٣١٧.

(٢) قرأ الكسائي وعاصم ويعقوب بفتح الهمزة، وقرأ بالكسر باقي العشرة. عبد الفتاح القاضي، البدور الزاهرة، ص ٣٠١.

(٣) الشريف الزيدي، البيان، ص ٦٥٦.

(٤) قرأ بالرفع ابن كثير وأبو عمرو، وقرأ الباقي بالنصب. القاضي، البدور الزاهرة، ص ٢٥٤.

(٥) الشريف الزيدي، البيان، ص ٢٣٥.

وقد يفسر القراءة مثل قوله تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (الحجر: ٢)^(١)، وهنا تدخل "ما" على "رُبَّ" فتكفها عن العمل. وقد جاءت "ما" هنا حرفاً كافاً^(٢).

وقد يحملها على لهجات إحدى القبائل مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَيْنِ﴾ (طه: ٦٣). وقد ذكرها على أن (إن) لا يجوز أن تكون بمعنى "نعم" فيكون الخبر مؤكداً دون الاسم، وهذا لا يجوز، ولكن نحمله على لغته من يجعل التنثية في الأحوال الثلاث بالألف، وهي لغة بلحارث بن كعب، فيكون ذلك أولى.

وهذا كله دليل على قوة الشريف عمر وبراعته في هذه القراءات التي يستخدمها في دراساته النحوية، ويستفيد منها في استخراج الأحكام النحوية.

٢-١-٢ الحديث الشريف

الحديث النبوي الشريف ما صدر عن النبي -صلى الله عليه وسلم- من قول أو فعل أو إقرار. وهو المصدر الثاني الذي يلي القرآن الكريم في التشريع الإسلامي. ومع ذلك فإن كثيراً من أئمة النحاة لم يعتدوا بالحديث النبوي أصلاً من الأصول، تستببط منه القواعد. حتى إنه إذا وجد في كتب بعضهم يكون تقوية لما يستشهد به من قرآن أو كلام للعرب، ولم يوجد ليكون مصدراً لاستنباط حكم نحوي.

(١) و(رُبَّمَا) قرأت بالتشديد وبالتخفيف، فقرأ بالتشديد ابن كثير وابن عامر وحمزة والكسائي وخلف ويعقوب.

وقرأ بالتخفيف عاصم ونافع وأبو جعفر. ابن مجاهد، أحمد بن موسى بن العباس، السبعة في القراءات.

تحقيق: شوقي ضيف، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ص ٣٦٦.

(٢) الشريف الزيدي، البيان، ص ٢٥٠.

ويعود السبب في ترك النحاة الاحتجاج بالحديث لوقوع الرواية بالمعنى فيه، كما قال السيوطي في الاقتراح: "فقد قال أبو الحسن بن الضائع في شرح الجمل: "تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه، وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن، وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي - صلى الله عليه وسلم - لأنه أفصح العرب"^(١).

وانقسم النحاة في الاستشهاد بالحديث إلى ثلاثة أقسام:

- المجيزون للاحتجاج بالحديث مطلقاً وأهم هؤلاء ابن مالك، وكانت حججهم تدور حول أن إثبات اللغة يكتفي بغلبة الظن، فالكلام المنقول الذي يحتج به لا يبدل لأن الأصل عدم التبديل، وخاصة أن هذه الأحاديث تم تدوينها قبل فساد اللغة عندما كان كلامهم مما يحتج به، فالخلاف في جواز نقل المعنى إنما هو في الأحاديث التي لم تدون^(٢).

- المنكرون للاحتجاج به مطلقاً ويمثلهم أبو حيان، وكانت حججهم تدور حول عدم وثوقهم بأن ذلك اللفظ هو لفظ الرسول الكريم، وإذ أنهم لو وثقوا بذلك لجرى الحديث مجرى القرآن الكريم في إثبات القواعد الكلية، وإصدار الأحكام، كما قال أبو حيان "إنما تنكبت العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية"^(٣).

(١) انظر: السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص ٣٠.

(٢) البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج ١، ص ٢٧.

(٣) السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص ٣١.

- المتوسطون بين المذهبين ويمثلهم الشاطبي، وكانت حجتهم تدور حول أن الحديث قسمان: قسم اعتنى ناقله بمعناه دون لفظه، ولم يقع به استشهاد أهل اللسان، وقسم اعتنى ناقله بلفظه لمقصود خاص، كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته صلى الله عليه وسلم، ككتابه لهمدان، وكتابه لوائل بن حجر، والأمثال النبوية، فهذا يصح الاستشهاد به في العربية^(١).

فأكثر النحاة المتقدمين والمتأخرين لم يستشهدوا بالحديث في كتبهم، وإن وقع الاستشهاد به كان داعماً لما يستشهد به من القرآن، أو كلام العرب. فلم يكن مصدراً لاستتباط الأحكام النحوية.

وأما الشريف عمر فقد اتبع طريقهم، فقد كان مقلاً في الاستشهاد بالحديث الشريف، وذلك بسبب تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث دون التقيد باللفظ. وكان عدد الأحاديث التي استشهد بها الشريف عمر ثمانية، ذكر اثنين منها على أنهما عبارة نثرية، مثل: ما أورده في باب المفعول المطلق: "التحيات لله"^(٢)، وقد مثل به على جواز جمع المصدر إن اختلفت أنواعه^(٣).

(١) البغدادي، خزانة الأدب، ج ١، ص ١٣.

(٢) "التحيات لله"، جزء من حديث التشهد "عن النبي صلى الله عليه وسلم: "التحيات لله والصلوات الطيبات للسلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله". أخرجه أبو داود، سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني، سنن أبي داود المسمى السنن، رقم كتبه وأبوابه وفقاً للمعجم المفهرس، هيثم بن نزار تميم: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، ط ١، ١٩٩٩م، ص ٢٢٥. وصحيح مسلم بشرح النووي، في باب التشهد في الصلاة، ج ٢، ص ٢٩٩. والهيتمي، نور الدين علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد منبع الفوائد، باب التشهد والجلوس والإشارة بالإصبع فيه، تحرير العراقي وابن حجر، ج ٢، مؤسسة المعارف للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، ١٩٨٦م، ص ١٤٥.

(٣) الشريف الزبيدي، البيان، ص ١٨٧.

ومثل ما أورده الشريف في باب جمع التأنيث : "وجاء عن النبي - صلى الله عليه وسلم - : "لَيْسَ فِي الْخَضِرَاوَاتِ صَدَقَةٌ"^(١).

فيقول الشريف: فأما إذا كانت الألف ممدودة قلبتها واواً، لأنك لو أبقيتها، لاجتمع ثلاث ألفات، وقلبوا إحداهن واواً تفصل بين الألفين، ولم تقلبها ياء؛ لأن المقصور قد قلبها ياء، فكان يشبه المقصور بالممدود" فقد ذكر الشريف هذا الحديث في قلب همزة "خضراء" عند الجمع واواً^(٢).

وأما جمعهم "خضراء على خضراوات" فلأنهم أرادوا بخضراء الوصف بالخضرة وإنما أرادوا بها الخضر. وهي البقول والفاكهة فهي قد صارت اسماً لهذه البقول ولا يقال في مقابلها (أخضر)، فهي (فعلاء) ليس لها (أفعل)، وقد جرت مجرى (صحراء)، التي معناها الأرض الخلاء، فجمعها، كصحراء، بالألف والتاء، إنما هو باعتبار أنهما "اسمان لا صفتان".

قال الجليس النحوي: "والمؤنث الممدود قلبت همزته واواً في الجمع السالم فيقال: صحراوات في جمع صحراء، هذا إذا كان اسماً، وإن كان صفة، مثل صفراء لم يجز ذلك؛ لأن

(١) حدثنا عبد الله بن جعفر بن درستويه النحوي، حدثنا يعقوب بن سفيان، حدثنا أحمد بن الحارث البصري، حدثنا الصقر بن حبيب، قال: سمعت أبا رجاء العطاردي، يحدث عن ابن عباس، عن علي بن أبي طالب: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "ليس في الخضروات صدقة، ولا في القرايا صدقة، ولا في أقل من خمسة أوسق صدقة، ولا في العوامل صدقة، ولا في الجبهة صدقة". أخرجه الدارقطني، الإمام الحافظ أبو الحسن علي بن عمر، ٣٨٥هـ، المؤلف والمختلف، تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر، م الثالث، ط ١، ٩٨٦م، دار الغرب الإسلامي، ص ١١٨٣. والدينوري، ثمار الصناعة في علم العربية (ت ٤٩٠هـ)، ص ٧٣، وأورد برواية "ليس في الخضروات زكاة" رقم الحديث (١٥٨٥٢) والهندي، علاء الدين المتقي بن حسام الدين، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، ضبطه وفسر غريبه الشيخ بكري، جمعه ووضع لها فهرسه الشيخ صفوة السقا، ج ٦، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٩م، ص ٣٢٢.

(٢) الشريف الزيدي، البيان، ص ٩٠.

مذكره وهو أصفر، لا يجمع جمع السلامة، فأما قول الرسول -صلى الله عليه وسلم- : "ليس في الخضروات صدقة" فليس بصفة، بل جعلها اسماً للبقوليات^(١).

وقد أورد الشريف في باب العطف حديثاً آخر وهو: قول النبي -صلى الله عليه وسلم-: "لَقَدْ هَمَمْتُ أَلَّا أَتَهَبَ إِلَّا مِنْ قُرْشِيٍّ أَوْ أَنْصَارِيٍّ أَوْ تَقْفِيٍّ"^(٢). وعلق الشريف على ذلك بقوله: "والمفهوم من ذلك أن القرشي والتقفي فيه سواء". لقد أورد الشريف أن الحديث ورد "أو" وتقيد الإباحة فإنه لو أَتَهَبَ من القرشي والتقفي جميعاً لم يحنث^(٣).

فـ"أو" إن وقعت بعد الطلب فهي للإباحة، والإباحة يجوز فيها الجمع بين الشيئين، فجاز لك الجمع بين الإتهاب من قرشي وتقفي، وجاز أن تنهت من واحد دون الآخر.

ونلاحظ مما سبق أن الشريف عمر سار على نهج بعض النحاة المتقدمين في إقلالهم في الاستشهاد بالحديث الشريف، ويعود السبب في ذلك إلى أن رواة الحديث ينقلونه بالمعنى لا باللفظ، فيتصرفون به، وقد يحرفونه؛ لأن معظمهم أعاجم.

ونلاحظ أن الأحاديث الشريفة التي أوردتها الشريف عمر، كانت على مسائل نحوية وأخرى على مسائل لغوية يذكر فيها معاني هذه الأحكام ومثال ذلك ما قاله في باب (المعرب والمبني): "وقال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- لما سئل عن المرأة في عقد النكاح: "النِّبْ"

(١) الدينوري، ثمار الصناعة، ص ٧٣.

(٢) أخبرنا محمد بن عبد الله بن عبد السلام، بيروت، قال: حدثنا محمد بن اسماعيل بن علي، قال: حدثنا يونس بن محمد قال: حدثنا حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس أن أعرابياً وهب للنبي صلى الله عليه وسلم فأثابه عليها، فقال: رضيت، قال: لا، فزاده، وقال: رضيت، قال: نعم، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: لقد هممت أن لا أتهدب إلا من قرشي أو أنصاري أو تقفي. وانظر: الفارسي، الأمير علاء الدين علي بن بلبان، الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان، قدم له وضبط نصه كما يوسف الحوت، المجلد الثالث، ط ١، ١٩٨٧م، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ص ١٠٠. وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل، المسند، تحقيق أحمد محمد شاكر، ج ٤، ط ٢، ١٩٤٨م، دار المعارف للنشر، مصر، ص ٢٤٠.

(٣) الشريف الزيدي، البيان، ص ٣٠٥.

تُعَرِّبُ عَنْ نَفْسِهَا، وَالْبِكْرُ تُسْتَأْذَنُ وَإِذْنُهَا صُمَاتُهَا^(١). فقولُه - صلى الله عليه وسلم - "النَّيِّبُ تُعَرِّبُ" أي تبين بنعم أو لا^(٢).

وكانت - أيضاً - تستخدم تقوية وداعماً للشواهد الأخرى كالقرآن أو كلام العرب، وما أورده في ذلك قوله في باب (العطف): "وحكى أصحاب (الشافعي) عن (الفراء) و(ثعلب) أنها (أي: الواو) للترتيب، وبه يقول (الشافعي) ويحتج به في قوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ (المائدة: ٦).

فيقول: إن الواو رتبت الوجه على اليدين، واليدين على الرؤوس، والرؤوس على الأرجل. وقال: والدليل على ذلك أن عبد بني الحسحاس أنشد عمر بن الخطاب:

عُمَيْرَةٌ وَدَّعَ إِن تَجَهَّزْتَ غَادِيَا كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا^(٣)

فقال له عمر: لو قدّمت الإسلام لأجزتك، قال: وهذا يدل على الاعتبار والترتيب، وقال ويدلّ عليه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الصفا والمروة، فقالوا: بأيّهما نبدأ، فقال صلى الله عليه وسلم: ابدأوا بما بدأ الله به^(٤) «^(٥)».

(١) أخرجه صحيح مسلم، للإمام مسلم بن الحاج القشيري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، (باب استئذان الثيب في النكاح بالنطق والبكر بالسكوت، ج ٢، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ص ١٠٣٧. وأخرجه الشافعي، محمد بن إدريس، المسند (باب خطبة الصغيرة إلى وليها والرشيدة إلى نفسها، دار الكتب العلمية، بيروت، ص ١٧٢.

(٢) الشريف الزيدي، البيان، ص ٢٠-٢١.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ٣٠٧. وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ١، ص ٢٥٣. وابن جني، الخصائص، ج ٢، ص ٤٨٨.

(٤) انظر: صحيح مسلم، بشرح النووي، ج ٨، ص ١٧٧. وأخرجه الدار قطني، سنن الدار قطني، ج ٢، ص ٢٥٣.

(٥) الشريف الزيدي، البيان، ص ٢٩٦-٢٩٧.

٢-١-٣ كلام العرب

هو المصدر الثالث من مصادر المادة اللغوية المسموعة عن العرب، قال السيوطي: "وأما كلام العرب فيحتج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربييتهم"^(١).

والمقصود بكلام العرب ما أثر عن العرب من شعر ونثر قبل الإسلام وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين وشيوع اللحن.

وعندما أراد العلماء أن يجمعوا المادة اللغوية من المرويات النثرية، لاستخراج القواعد والأحكام حددوا لها مكاناً وزماناً، فأما المكان فقد اعتمدوا كلام القبائل في قلب جزيرة العرب، وردوا كلام القبائل التي على السواحل أو في جوار الأعاجم.

أي أن المقياس الذي اعتمد عليه النحاة في الاحتجاج بكلام القبائل هو قربها أو بعدها من الأمم المجاورة، فإذا كانت هذه القبائل قريبة من الأمم المجاورة لا يجوز الاحتجاج بكلامهم، وإذا كانت هذه القبائل بعيدة عن مخالطة هذه الأمم قبل الاحتجاج بكلامهم.

وأما الحد الزماني، فقد كان حتى منتصف القرن الثاني الهجري، حيث يؤخذ بكلام العرب الجاهلية وفصحاء الإسلام، وأما أهل البادية فاستمر العلماء يدونون لغاتهم حتى فسدت سلاتهم في القرن الرابع الهجري.

فالمعيار في التصنيف الزماني والمكاني هو الوثوق من سلامة لغة المحتج به وعدم تطرق الفساد إليها.

(١) السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص ٣٣.

أما الشريف عمر فقد احتج بكلام العرب بشقيه الشعر والنثر، ليثبت بها قواعده، وأحكامه النحوية، وكان الاستشهاد بالشعر يحتل المركز الثاني عنده بعد الاستشهاد بالقرآن الكريم، وبلغ عدد شواهد الشعرية مائتين وسبعين بيتاً نذكر منها قول طرفة بن العبد:

لَلْفَتَى عَقْلٌ يَعِيشُ بِهِ حَيْثُ تَهْدِي سَاقَهُ قَدَمُهُ^(١)

إن الشاهد فيه قوله "حَيْثُ" حيث جاءت للزمان، والأكثر مجيئها للمكان.

وفي هذا الموضوع ذهب الأخفش: أَنَّ "حَيْثُ" تأتي ظرفاً للزمان بمعنى "الحين"، وتكون الجملة التي بعدها في موضع الجر، وذلك لإضافة "حيث" إليها، بينما ذهب ابن مالك إلى أن المعنى على الظرفية المكانية، إذ المعنى "أين مشى، لا حين مشى" وهو بذلك يخالف الأخفش؛ لجواز إرادة المكان على ما هو أصله^(٢)، ووافق الشريف عمر الأخفش في ذلك، إذ بيّن أن "حيث" تدل على ظرف الزمان على الرغم من كثرة دلالتها على ظرف المكان.

والملاحظ أنهم قد حملوا "حيث" على أصلها كما هو ظاهر من كلامهم.

ومن الشواهد الشعرية - أيضاً - التي احتج بها الشريف.

قول الشاعر:

سُرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي عَلَى كَانِ - الْمُسَوِّمَةِ الْعِرَابِ^(٣)

(١) ابن جني، الخصائص، ج ١، ص ٧٥. والبغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج ٧، ص ١٩. وديوان طرفة بن العبد، جمع كرم البستاني، دار بيروت للطباعة والنشر، ص ٨٦. والشريف الزبيدي، البيان، ص ٣٤. تهدي: تسير. الرازي، مختار الصحاح، باب الهاء، أعدها للنشر محمد محمد تامر، د.ت، ص ٤٥٧.

(٢) البغدادي، خزانة الأدب، ج ٧، ص ١٩-٢٠.

(٣) ابن برهان، شرح اللمع، ج ١، ص ٥٧. والأصبهاني، كتاب شرح اللمع، ص ١٤٨. وابن الخباز، توجيه اللمع، ص ١٤٢. وابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، شرح ابن عقيل، تحقيق الفاخوري، ج ١، ط ١، =

وقد ذهب ابن برهان والأصبهاني إلى أن "كان" تجبئ زائدة لا تعمل شيئاً^(١)، وقسم البغدادي زيادة كان إلى قسمين: زيادة حقيقية، لا تعمل، ولا تدل على معنى، وزيادة مجازية تدل على معنى ولا تعمل^(٢).

فالنحاة لم يختلفوا في أنها لا عمل لها في اسم ولا خبر ولا هي لوقوع شيء، ولكن الاختلاف في معنى زيادة (كان)، فيرى ابن يعيش أن تكون زائدة دخولها كخروجها، ولا تفيد سوى التأكيد، بينما قال السيرافي: "لسنا نعني أن دخولها كخروجها في كل معنى، وإنما نعني بذلك أنها ليس لها عمل، ولا هي لوقوع شيء مذكور، ولكنها دالة على الزمان الماضي، وفاعلها مصدرها"، يكون تقدير الشاهد "على المسومة العراب كان ذلك الكون"، وهذا ما أشار إليه الشريف الزيدي.

واستشهد الشريف بقول جرير:

أَقْلِي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَا وَقُولِي إِنْ أَصَابْتُ لَقَدْ أَصَابَا^(٣)

= ١٩٨٩، دار الجيل، بيروت، ص ٢٢٦. والبغدادي، خزنة الأدب ولب لسان العرب، ج ٩، ط ٢، ١٩٨٨م، ص ٢٠٧. والشريف الزيدي، البيان، ص ١٤٠. وابن منظور، لسان العرب، مادة (كون)، ج ١٣، ص ٣٧٠.

(١) وابن برهان، شرح اللمع، ج ١، ص ٥١. والأصبهاني، شرح اللمع في النحو لابن جني، ص ١٤٨.

(٢) البغدادي، خزنة الأدب، ج ٩، ص ٢٠٧.

(٣) ديوان جرير، شرح يوسف عبده، دار الجيل، بيروت، د.ت، ص ٨٩. وانظر سيبويه، الكتاب، ج ٤، ص ٢٠٨. وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص ٥٢٧. وابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص ٤٨٠. وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج ١، ص ١٦. والسيوطي، شرح شواهد المغني، ج ٢، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت-لبنان، ص ٧٦٢. والبغدادي، خزنة الأدب ولب لسان العرب، ج ١، ص ٦٩. الشريف الزيدي، البيان، ص ٧٨.

والشاهد فيه قوله: "العتابا"، و"أصابا"، حيث جيء بالألف لترك الترتم (وهو التغني ويحصل بأحرف الإطلاق لقبولها لمد الصوت فيها)^(١)، ويروى بـ"العتابن" و"أصابن" حيث أدخل تنوين الترتم على الفعل "أصاب"، والاسم "العتاب".

ويرى صاحب الكتاب أنّ حذف الألف من "العتاب"، حين لم يرد المنشد أن يترتم، فوقف في الشعر، على هذا المنسوب غير المنون بالسكون، كما يقف عليه في كلام العرب^(٢).

وقال ابن الأنباري: "وإنما يفعلون ذلك إذا أرادوا ترك الترتم، لأن التنوين ليس فيه من الامتداد ما في الألف والواو والياء"^(٣)، وأما ابن هشام فقد ذكر أنّ النون جيء بها عوضاً عن الترتم بـ "و"، فإذا أنشدوا، ولم يترنموا جاؤوا بالنون في مكانها^(٤)، وهذا ما ذهب إليه ابن عقيل، وصاحب الخزائنة، فهما يريان مجيء التنوين بدلاً من الألف لترك الترتم، وهذا يلحق آخر الفعل "أصاب"، وآخر المعرف باللام "العتاب"^(٥)، وبين السيوطي ذلك في كتابه همع الهوامع بقوله: "والتميميون لا يفعلون ذلك إلا إذا ترنموا فإن لم يترنموا حذفوا المدة، ثم منهم من يقف بالسكون، ومنهم من يعوض المدة بالتنوين"^(٦)، وذكر الشريف عمر أن الألف قد تلحق الاسم المعرف باللام في أواخر القوافي، وجاء بعلّة جديدة في هذه المسألة، فقال: "فلو حذفت النون التي مع الألف واللام لاشتبهت التننية بالواحد، فلهذا أثبتت وقد جاء بشاهد آخر على أن الألف

(١) اللبدي، معجم المصطلحات النحوية، ص ١١٠.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج ٤، ص ٢٠٨.

(٣) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص ٥٢٧.

(٤) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج ١، ص ٤٨٠.

(٥) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج ١، ص ١٦. والبغدادي، خزائنة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج ١، ص ٦٩-٧٠.

(٦) انظر: السيوطي، عبد الرحمن، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج ٥، عني بتصحيحه محمد بدر النعساني، تصوير دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، د.ت، ص ٣٤٢.

قد تلحق الاسم المعرّف باللام في أواخر الآي كقوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونًا﴾ (الأحزاب: ١٠).

ومنها قول ذي الرمة:

هَيَا ظَبْيَةَ الْوَعَسَاءِ بَيْنَ جَلَجِلٍ وَبَيْنَ النَّقَا أَنْتِ أَمْ أَمْ سَالِمٍ^(١)

والشاهد فيه قوله "هيا" حيث أن الأصل "أيا" والهاء بدل من الهمزة، إذ كان مخرجهما واحداً، وحرف النداء "هيا" مثل حرفي النداء "يا" و"أيا" إذ ينادى بها البعيد والنائم والساقي، لما فيها من مد الصوت بالألف والطول، وينادى بها القريب توكيداً، وهذا ما أكدته الشريف عمر^(٢).

بينما أكثر النحاة^(٣) أخذوا هذا البيت على أن الشاهد في قوله "أنت" حيث أدخل الألف بين الهمزتين لاجتماعهما، ولأن مذهب الشعراء يخرجون الكلام مخرج الشك وأن لم يكن هناك شك ليدلوا بذلك على قوة الشبه، ويسمى في صنعة الشعر "تجاهل العارف".

ومن الشواهد الشعرية التي ذكرها الشريف عمر قول الشاعر:

لَيْتَ هَزَبَرٌ مُدِلٌ عِنْدَ خَيْسَتِهِ بِالرَّقْمَتَيْنِ لَهُ أَجْرٌ وَأَعْرَاسُ^(٤)

(١) سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ٥٥١. والأخفش، معاني القرآن، ج ١، ص ٣٠، ص ١٦٨. وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص ٣٨٥. وابن الخباز، توجيه اللمع، ص ٣٢١. وديوان ذي الرمة: قدم له وشرحه أحمد حسن بسبح، ط ١، ١٩٩٥م، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ص ٢٧٣.

(٢) الشريف الزبيدي، البيان، ص ٣٧٠.

(٣) مثل سيبويه والأخفش.

(٤) ديوان الهذليين، ج ٣، نشر الدار القومية، ١٩٦٥م، ص ٤. وابن الخباز، توجيه اللمع، ص ٧٩. وابن برّي، عبد الله، شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي، تقديم وتحقيق عيد مصطفى درويش، مراجعة محمد علام، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٩٨٥م، ص ٦٩. والشريف الزبيدي، البيان، ص ٤٣.

والشاهد فيه قوله "أَجْرٍ" حيث أنه منقوص ياؤه منقلبة عن الواو بعد قلب الضمة قبلها كسرة.

ذهب ابن الخباز إلى أن جمع "جَرَوْ" "أَجْرٍ" وأصله "أَجْرُؤ" فأبدلت من ضمة الراء كسرة، فانقلبت الواو بعد الراء ياء فصارت أَجْرِيًّا وهو منقوص^(١).

وقال ابن بَرِّى في شرح شواهد الإيضاح: "أَجْرٍ جمع (جَرَوْ) وأصله "أَجْرُؤ" فأبدلت الواو ياء، لوقوعها طرفاً بعد ضمة، وليس ذلك في الأسماء، وكسروا ما قبلها لتصبح الياء، ولأنه قد يقع بعدها ياء الإضافة في نحو: أَجْرُوى وأَجْرُوى، لو قيل ذلك على الأصل، فالأفعال بخلاف ذلك، فلم يستقل فيها نحو: (يدعو) قبل الياء جرت مجرى ياء قاض^(٢).

وأما الشريف الزيدي فلم يخرج عما ذهبوا إليه في هذه المسألة.

ومنها: قول الفرزدق:

إِلَى مَلِكٍ مَا أُمُّهُ مِنْ مُحَارِبٍ أَبُوهُ وَلَا كَانَتْ كُلِّيبٌ تُصَاهِرُهُ^(٣)

إن الشاهد فيه قوله: "مَا أُمُّهُ مِنْ مُحَارِبٍ" حيث تقدم الخبر على المبتدأ "أبوه" مع وجود ضمير في الخبر يعود على المبتدأ المتأخر. وذهب ابن هشام إلى أنه يتقدم الخبر الواقع جملة اسمية "مَا أُمُّهُ مِنْ مُحَارِبٍ"، وفق تقدير "ما" المجازية أو التيمية على المبتدأ "أبوه"، وحكم هذا التقدم الجواز بقله، والذي جوزهُ أمن اللبس في المعنى؛ لأنه بمنزلة قولك "أخوه ناجح أحمد"^(٤).

(١) ابن الخباز، توجيه اللمع، ص ٧٩.

(٢) ابن بري، شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي، ص ٦٩.

(٣) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج ١، ص ١٩٢. والسيوطي، شرح شواهد المغني، ج ١،

ص ٣٥٧. والشريف الزيدي، البيان، ص ١١٦. وديوان الفرزدق، ص ٧٠.

(٤) ابن هشام، المغني، ج ١، ص ١٩٢.

وهذا ما ذهب السيوطي إليه في جواز تقدّم الخبر على المبتدأ إذا كان جملة.

وأما الشريف عمر فيوافق ما ذهباً إليه، فالشاهد على جواز تقديم خبر المبتدأ عليه، لأن النية به التأخير، وقد علق الشريف عمر على هذا الشاهد بقوله: "تقديره: أبوه ما أمّه من محارب فـ "أبوه" مبتدأ، وقوله "مَا أُمُّهُ مِنْ مُحَارِبٍ" خبر المبتدأ، وقد تقدّم عليه وهو جملة^(١).

وكذلك قول ميسون:

لِّلْبُسِّ عِبَاءَةٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مَنْ لُبِسَ الشَّفُوفِ^(٢)

والشاهد في قولها "وَتَقَرَّرَ" حيث نصب الفعل المضارع بـ "أن" مضمرة بعد الواو التي بمعنى مع، فقال صاحب الكتاب: "نصب "تَقَرَّرَ" بإضمار "أن" بعد الواو ليعطف على اللبس، لأنه اسم و"تقر" فعل، فلم يكن عطفه عليه فحمل على إضمار "أن"، لأن "أن" وما بعدها اسم، فعطف اسم على اسم، وجعل الخبر عنهما واحداً وهو "أحب"^(٣).

وقال البغدادي: أن "تقر" منصوب بأن مضمرة بعد الواو، وأن تقر من تأويل مصدر معطوف على مصدر وهو "لبس"^(٤).

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص ١١٦.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ٤٥. والزعاجي، عبدالرحمن، كتاب الجمل في النحو، تحقيق علي توفيق الحمد، ط ٤، ١٩٨٨م، دار الأمل، إربد-الأردن، ص ١٨٧. والأصبهاني، شرح اللمع، ص ١٠٩. وابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج ١، ص ٣٨٨، ص ٤١٠، ص ٥٠٢، ج ٢، ص ١٢٧، ص ٢٠٦. وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج ٢، ص ٣٥٩. والسيوطي، شرح شواهد المغني، ج ٢، ص ٦٥٣. والسيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج ٤، ص ١٤١. وابن بري، شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي، ص ٢٥٠. والشريف الزيدي، البيان، ص ٤٣٠.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ٤٥.

(٤) البغدادي، خزانة الأدب، ج ٨، ص ٥٠٣.

وأما الشريف الزيدي، فقد ذهب إلى جواز ظهورها فقال: "ولو أظهرت لجاز، لو قالت: "وَأَنْ تَقْرَ عَيْنِي"، لكان حسناً لولا وزن الشعر.

وقال الشاعر:

إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَادْفِنُونِي فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهْدُمُهُ الشِّتَاءُ^(١)

إن الشاهد فيه قوله "إذا كان الشتاء" حيث جاءت "كان" تامة بمعنى "وقع" و"تجدد"، قال الزجاجي في كتابه الجمل: "تكون" "كان" تامة تكتفي باسم واحد لا خبر فيه، وتكون بمعنى الحدث والوقوع"^(٢)، وهذا ما ذكره ابن برهان عندما قال: "وكان في الأصل فعل تام لا يتعدى بمعنى حدث"^(٣).

فعندما تكون "كان" دالة على الحدث، تستغني عن الخبر المنصوب، وهذا ما أشار إليه الأصبهاني والشريف عمر.

وقد ذكر الشريف الزيدي إلى جانب هذا الشاهد الآية الكريمة: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُوْعُسْرَةٍ﴾

(البقرة: ٨)، ليبين أن (كان) دالة على الوقوع والحدث^(٤).

(١) الزجاجي، كتاب الجمل في النحو، ص ٤٩. وابن برهان، شرح اللمع، ج ١، ص ٤٨. والأصبهاني، كتاب شرح اللمع في النحو لابن جني، ص ١٤٣. وابن الخباز، توجيه اللمع، ص ١٣٨. والسيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج ٢، ص ٨٢. والشريف الزيدي، البيان، ص ١٤٧. وابن منظور، لسان العرب (مادة كون)، ج ١٣، طبعة مصورة عن طبعة بولاق. معها تصويبات وفهارس متنوعة، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ص ٣٦٥. و"يهدمه" تروى "يُهَرِّمُه" أو "يَهْزِمُه".

(٢) الزجاجي، كتاب الجمل في النحو، ص ٤٩.

(٣) ابن برهان، شرح اللمع، ج ١، ص ٤٨.

(٤) الشريف الزيدي، البيان، ص ١٤٧.

واستشهد الشريف بالرجز أيضاً على قضايا النحوية، وإليك بعضاً منها:

قول الراجز رؤبة بن العجاج:

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ^(١)

والشاهد فيه قوله "لَعَجُوزٌ" حيث جاءت اللام زائدة في الخبر المؤخر، ويجوز أن تكون

لام الابتداء، والمبتدأ محذوف مقدر بـ"هي".

فقد ذكر ابن خالويه أن من العرب من يدخل لام التأكيد في خبر المبتدأ، فيقول: "زيد

لأخوك"، وهي لغة مستقيمة^(٢).

وذهب ابن هشام إلى أن "اللام" زائدة، ويجوز أن تكون لام الابتداء، والمبتدأ محذوف

والأصل "لَهي عَجُوزٌ"^(٣).

وقال صاحب الخزانة: "شذ دخول اللام على خبر المبتدأ المؤخر مجرداً من إن، وقد

بعضهم: "لهي عَجُوزٌ"، لتكون في التقدير داخلة على المبتدأ"^(٤).

(١) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها، ج ٢، ص ٤٠. وابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج ١، ص ٣٤٦، ص ٣٤٩. والبغدادى، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج ٩، ص ٣٢٣. والشريف الزيدى، البيان، ص ١٦٢. وابن منظور، لسان العرب: ج ١، مادة (شهرب)، ص ٥١٠.

(٢) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها، ج ٢، ص ٤٠.

(٣) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج ١، ص ٣٤٦.

(٤) البغدادى، خزانة الأدب، ج ٩، ص ٣٢٣-٣٥٧.

وهي عند ابن جني غير زائدة، لكنها في البيت ضرورة، والضرورة التي تدخل لها اللام في غير خبر إن فمن ضرورات الشعر، ولا يقاس عليها. والوجه أن يقال: "لأم الحليس عجوز شهربه"^(١). وأما الشريف عمر فيبين أن تأكيد الخبر من ضرورات الشعر.

فالنحاة قد حملوا هذا القول على الاضطرار، أي دخول اللام على الخبر "عجوز" ضرورة، فأصل الكلام: "أم الحليس لهي عجوز شهربه".

ومنها أيضاً قول الراجز^(٢):

لَوَاحِقُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقْقِ^(٣)

والشاهد فيه قوله: "كالمقق" حيث جاءت الكاف زائدة.

بيّن ابن عقيل أن ورود "الكاف" في "كالمقق" زائدة فقد قال: "أي فيها المقق، أي: الطول وما حكاها الفراء أنه قيل لبعض العرب كيف تصنعون الأقط؟ فقال: كهين، أي: هيناً"^(٤).

(١) البغدادي، خزانة الأدب، ج ٩، ص ٣٢٣.

(٢) رؤبة بن العجاج، الأصبهاني، شرح اللمع في النحو، ص ٢٣٢. وابن الأنباري، الإنصاف، ص ٢٥٧.

(٣) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج ٢، ص ٣٢. والأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، ص ٣٢٢، ص ٤٠٩. والسيوطي، شرح شواهد المغني، ج ٢، ص ٧٦٤. والشريف الزيدي، البيان، ص ٢٥٢. والبغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج ١٠، ص ٣٥١. اللواحق: جمع لاحقة: ضمير وهزل، الأقرباب: الخاصرة، وقيل من الشاكلة إلى مران البطن، المقق: الطول. الجواهري، اسماعيل بن حمادو الصحاح في اللغة، تحقيق أحمد عبد الغفور، دار الكتاب العربي، د.ت، ص ٤٩٩.

(٤) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج ٢، ص ٣٢.

وذهب الأشموني إلى أن "الكاف" وردت زائدة، غير دالة على معنى من المعاني التي تستعمل فيها^(١).

وأشار البغدادي أن "الكاف" فيه زائدة، والمقق: الطول، ولا يقال في الشيء كالطول، إنما يقال: فيه طول، فكأنه قال فيها مقق، أي طول^(٢). وسار الشريف عمر على نهج النحاة في هذه المسألة.

ونلاحظ أن النحاة لم يختلفوا في مجيء الكاف هنا زائدة، وموضع المجرور "كالمقق" الرفع على الابتداء، وخبره الظرف قبله (فيها)، والجملة حال من الأقرب.

- وبعد عرضنا لنماذج من شواهد الشريف الشعرية وما قال فيها، نجد أنه يذكر شواهده أحياناً منسوبة إلى قائلها، وأحياناً غير منسوبة، فمن الشعراء الذين صرح الشريف بنسبة بعض شواهدهم إليهم على سبيل المثال:

فقال الشريف الزيدي في باب (المفعول له): "وقال النابغة:

وَحَلَّتْ بُيُوتِي فِي يَفَاعٍ مُمَنِّعٍ يُخَالُ بِهِ رَاعِي الْحَمُولَةِ طَائِرًا
حِذَارًا عَلَى أَنْ لَا تُصَابَ مَقَادَتِي وَلَا نِسْوَتِي حَتَّى يَمُتَنَّ حَرَائِرًا^(٣)

أي: للحدز عليهن".

(١) الأشموني، شرح الأشموني، ص ٤٠٩.

(٢) البغدادي، خزانة الأدب، ج ١٠، ص ٣٢٢.

(٣) انظر: ديوان النابغة، جمع الشيخ محمد بن عاشور، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، الجزائر، ١٩٧٦م،

ص ١١٦. وسيبويه: الكتاب، ج ١، ص ١٨٤. والشريف الزيدي، البيان، ص ٢١٣.

وعند حديثه عن (حتى) ومعناها الابتداء، قال: وقال امرؤ القيس:

سَرَيْتَ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَ سُرَاتَهُمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقْدَنَ بِأَرْسَانِ^(١)

واستشهد الشريف على جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل بغير توكيد عند

الكوفيين، فقال: "فأما الكوفيون فيجيزون العطف في هذا الباب بغير توكيد على كل حال

ولا فصل عندهم بين الشعر وغيره، بعلّة أنه عطف اسم على اسم، سواء ظهر أو لم

يظهر، وينشدون قول جرير:

وَرَجَا الْأَخِيْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبُّ لَهُ لِيْنَالَا^(٢)

عطف (أب) على الضمير في (تَكُنْ).

واستشهد بقوله على إبطال عمل (ما) عند دخوله على (لَعَلَّ)، فقال الشريف: "ومن الدليل

على إبطال العمل قول ابن كراع:

تَحَلَّلْ وَعَالَجْ ذَاتَ نَفْسِكَ وَأَنْظُرْنَ أَبَا جُعَلٍ لَعَلَّ مَا أَنْتَ حَالِمٌ^(٣)

وعند حديثه أن لكل جمع مكسر جمعا وجماعة، فمن أنث فعله حملة على الجماعة، ومن

ذكر فعله جملة على الجمع، وبيّن أن هذا يكون محمولاً على المعنى، فقال: "ومن ذلك قول

الحطيئة:

(١) انظر: ديوان امرؤ القيس، ص ٩٢. سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ٢٠٢. والمبرد، المقتضب، ج ٢، ص ٣٨.

وابن يعيش، شرح المفصل، ج ٥، تصوير مكتبة عالم الكتب، د.ت، ص ٧٨. والشريف الزيدي، البيان، ص ٢٦٣.

(٢) انظر: ديوان جرير، ص ٣٦١. وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ٢، ص ٤٧٦. والأشموني،

شرح الأشموني، ج ٣، ص ١١٣. والشريف الزيدي، البيان، ص ٣١٥.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٢٨٠. ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٨، ص ٥٧. والشريف الزيدي، البيان،

ص ٦٨٤.

وَإِنِّي لَرَاجِيهِ وَإِنْ كَانَ نَائِيًا رَجَاءَ الرَّيِّعِ أَنْبَتَ الْبَقْلُ وَأَبْلَاهُ
لِزُغْبٍ كَأَوْلَادِ الْقَطَا رَأَتْ خَلْفَهَا عَلَى عَاجِزَاتِ النَّهْضِ حُمْرٍ حَوَاصِلُهُ^(١)

ولم يقل: (حواصلها)؛ لأنه أراد الجمع، والله أعلم.

وفي معرض حديثه عن اختلافهم في الجمع بالألف والتاء، قال: "وقد اختلف في الجمع بالألف و التاء، فقال قوم: هو جمع القلة فإذا أرادو الكثرة كسروه. وقال قوم: هو يصلح لهم جميعاً ويفرق بينهما بالدليل، واستشهدوا بقول حسان بن ثابت:

لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغُرُّ يَلْمَعْنَ بِالضُّحَى وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمًا^(٢)

قالوا: والشاعر لا يفتخر بالقلة".

وعندما تطرق لمعاني (أو) استشهد ببيت ذي الرمة على أنها تكون بمعنى (بل)، فقال:

"وقال قوم: إن (أو) تكون بمعنى (بل)، واحتجوا بقول الشاعر ذو الرمة:

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْنَقِ الضُّحَى وَصَوَرَتِهَا أَوْ أَنْتِ فِي الْعَيْنِ أَمْلَحُ^(٣)

– وقد استشهد الشريف الزيدي في كتابه بشواهد شعرية لم يعرف قائلها، وإليك بعض الأمثلة:

(١) انظر: ديوان الحطيئة بشرح ابن السكيت والسكري والسجستاني، تحقيق: نعمان طه، ط١، ١٣٧٨هـ،

طباعة مصطفى الحلبي وأولاده، القاهرة، ص٢٣٨. والشريف الزيدي، البيان، ص١٢٨.

(٢) انظر: ديوان حسان بن ثابت، ج١، ص٣٥. وسيبويه، الكتاب، ج٢، ص١٨٠. وابن يعيش، شرح المفصل،

ج٥، ص١١. والشريف الزيدي، البيان، ص٥٧٣.

(٣) ابن الأثير، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج٢، ص٤٧٨. والبغدادي، خزائن الأدب، ج٤، ص٤٢٢.

والشريف الزيدي، البيان، ص٣٠٣.

كقول الشاعر:

اسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْباً لَسْتُ مُخْصِيَهُ رَبَّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ^(١)

وكذلك قول الآخر:

مِنْ أَجْلِكَ يَا لَّتِي تَيَّمْتُ قَلْبِي وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالْوَدِّ عَنِّي^(٢)

- ومن الملاحظ أن الشريف استشهد بشواهد سيبويه وغيره من النحويين، فقد بلغ عدد

أبيات سيبويه التي استشهد بها مئة وتسعة أبيات. ونذكر منها:

ما جاء شاهداً على جواز تذكير المؤنث، وتأنيث المذكر فقال: "وقال الشاعر في تذكير المؤنث:

فَلَا مُزْنَةً وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا^(٣)

وأما استشهاده بشواهد المبرد، فنذكر منها ما يلي:

وحين تحدث عن العامل في التمييز، قال: "إذا كان العامل فيه فعلاً، فيجوز تقدم المفعول

على الفعل، وهذا قول الكوفيين، وأنشد من أجاز تقديم المنصوب:

أَتَهْجُرُ لِيْلَى لِفُرَاقِ حَبِيبِهَا وَمَا كَانَ نَفْساً بِالفُرَاقِ تَطِيبُ^(٤)

(١) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ١٧. والمبرد، المقتضب، ج ٢، ص ٣٢٠. وابن جني، الخصائص، تحقيق عبد

الحكيم بن محمد، ج ٣، المكتبة التوفيقية، د.ت، ص ٢٤٧. والشريف الزيدي، البيان، ص ١٩٥.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٣٠٩. والبغدادي، خزنة الأدب، ج ١، ص ٣٥٧-٣٥٨. والشريف الزيدي، البيان، ص ٣٧٧.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٢٤٠. الأخفش، معاني القرآن، ج ١، ص ٥٤. وابن جني، الخصائص، ج ٢، ص ٤١١. وابن الشجري، الأمالي، تحقيق محمود محمد الطناجي، ج ١، مكتبة الخانجي للطبع والنشر، القاهرة، د.ت، ص ١٦٠. والشريف الزيدي، البيان، ص ١٢٦.

(٤) المبرد، المقتضب، ج ٣، ص ٣٦. وابن جني، الخصائص، ج ٢، ص ٣٨٢. وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ٢، ص ٨٢٨. والشريف الزيدي، البيان، ص ٢٢٦.

فقدم (نفساً) هو تمييز".

ذكر الشريف أنك إذا عطفت على المستغاث به كسرت اللام فقال: "قال الشاعر:

يُبْكِيكَ نَاءٌ بَعِيدُ الدَّارِ مُعْتَرِبٌ يَا لَلْكَهُولِ وَلِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ^(١)

فكسر اللام من الشبان؛ لأنه قد اكتفى بفتحة (لام) الكهول.

- وكان الشريف الزيدي عندما يتحدث عن بعض مسائله النحوية يستشهد بشواهد الشعرية

مقرونة بشواهد أخرى ومن النماذج على ذلك:

وفي معرض حديثه عن معاني الباء قال: "فأما باء التعدي فإنها أيضاً للإلصاق، وكذلك

في حال زيادتها تدل على الإلصاق أيضاً، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِكُمُ إِلَى

النَّهْلِ﴾^(٢) (البقرة: ١٩٥) تقديره - والله أعلم -: لَا تُلْقُوا أَيْدِيَكُمْ، وقوله تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ

رَبِّكَ﴾ (العلق: ١)، حمل على زيادة الباء، تقديره: "اقرأ اسمَ رَبِّكَ". بدليل قول الشاعر:

هُنَّ الْحَرَائِرُ لَا رَبَّاتُ أَخْمِرَةٍ سَوْدُ الْمُحَاجِرِ لَا يَقْرَأُ بِالْسُورِ^(٣)

يريد (لا يقرأ) السور".

وتجيء (ما) للصلة، فقال: "وأما التي للصلة فنحو قوله تعالى: ﴿فِيمَا نَقُضُّهُمْ مِيثَقَهُمْ﴾

(النساء: ١٥٥) (المائدة: ١٣) ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَئِنْ لَمْ يَأْمُرْ﴾ (آل عمران: ١٥٩)، ومنه قول عنتره:

(١) المبرد، المقتضب، ج ٤، ص ٢٥٥. والبغداد، خزانة الأدب، ج ١، ص ٢٩٥. والشريف الزيدي، البيان، ص ٣٨٥.

(٢) ديوان الراعي التميمي، جمع وتحقيق راينهرت فايبرت، دار النشر فرانكفورت، بيروت، ١٤٠١هـ، ص ١٢٢. والبغداد، خزانة الأدب، ج ٣، ص ٦٦٧. والشريف الزيدي، البيان، ص ٢٥٤.

يَا شَاةَ مَا قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ حَرُمْتُ عَلَيَّ وَلَيْتَهَا لَمْ تَحْرُمُ^(١)

يريد: يَا شَاةَ قَنَصٍ.

وذكر شواهد على أن (أو) بمعنى الواو، فقال: "...عليه تأولوا قوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ

أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَاتِكُمْ﴾ (النور: ٦١) إلى آخر الآية. يريد -

والله أعلم - وبُيُوتِ آبَائِكُمْ وَبُيُوتِ أُمَّهَاتِكُمْ. وقال جرير:

نَالِ الْخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ^(٢)

معناه: وكانت له قدراً. وقال توبة بن الحمير:

وَقَدْ زَعَمْتُ لَيْلَى بِأَنِّي فَاجِرٌ لِنَفْسِي تُقَاهَا أَوْ عَلَيْهَا فَجُورُهَا^(٣)

معناه: وعليها فجورُها.

واستشهد على أن (كان) بمعنى صار بقول الشاعر:

حَتَّى إِذَا لَاحَ بِكَ الْقَتِيرُ وَالرَّأْسُ قَدْ كَانَ لَهُ شَكِيرٌ^(٤)

أي: صار.

(١) ديوان عنصرة، تحقيق ودراسة محمد يوسف مولوي، المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت، د.ت، ص ٢١٣. والشريف الزيدي، البيان، ص ٦٧١.

(٢) ديوان جرير، ص ٢١٠. وابن الشجري، الأمالي، ج ٢، ص ٣١٧. والشريف الزيدي، البيان، ص ٣٠٢.

(٣) ديوان توبة بن الحمير، تحقيق إبراهيم عطية، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٣٨٧هـ، ص ٣٦. والشريف الزيدي، البيان، ص ٣٠٣.

(٤) البيتان من مشطور الرجز. أنظر: الشريف الزيدي، البيان، ص ١٤١.

وكذلك قوله:

بِفَيْقَاءَ قَفَرٍ وَالْمَطْيِ كَأَنَّهَا قَطَا الْحَزْنَ قَدْ كَانَتْ فِرَاحاً بِيَوْضُهَا^(١)

أي: قد صارت.

وذكر أن الخبر إذا كان ظرفاً أو حرف جر جاز أن يتقدم على الاسم لتوسّعهم فيه. وذلك أن تقديمه وتأخيرهِ سواء؛ لأنهم فصلوا به بين المضاف والمضاف إليه، ولم يعتدوا به فاصلاً، وذلك نحو قول الشاعر:

كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفٍّ يَوْمَآ يَهُودِيٌّ يَقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ^(٢)

فأدخل (يوماً) بين (كفٍّ) و(يهوديٍّ)، وكذلك قول الآخر:

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ إِيْغَالَهِنَّ بَنَا أَوَاخِرَ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيْجِ^(٣)

والتقدير: كأنّ أصوات أواخر الميس، فأدخل (من إيغالهنّ بنا) بتقديم الخبر وهي الجملة؛

لأجل حروف الجر، وقد ورد القرآن بذلك، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُولِي الْأَلْبَابِ﴾

عمران: ١٣)، (النور: ٤٤)، (النازعات: ٢٦).

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٧، ص ١٠١. والبغدادي، خزنة الأدب، ج ٤، ص ٣١. والشريف الزبيدي، البيان، ص ١٤١.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٩٠. وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ٢، ص ٤٣١. والشريف الزبيدي، البيان، ص ١٦٠.

(٣) ديوان ذي الرمة، ص ١٠٥. والمبرد، المقتضب، ج ٤، ص ٤٧٥-٤٧٦. والمرزوقي، شرح ديوان الحماسة، ج ٣، ص ١٨٠. والشريف الزبيدي، البيان، ص ١٦٠.

- ونرى الشريف الزيدي عندما يعرض شواهد الشعرية، يقوم بذكر البيت كاملاً، كما رأينا في الأمثلة السابقة، وقد يقتصر على موضع الشاهد فقط فيذكر صدر البيت دون عجزه، فعلى سبيل المثال:

وبين أنه إذا فصلت بين الفعل والاسم كان ترك العلامة أحسن، والدليل على أن حذف العلامة أحسن أنهم قد حذفوا العلامة في التأنيث الحقيقي مع الفصل فمع غير الحقيقي أولى، قال الشاعر:

إِنَّ امْرَأً غَرَّةً مِّنْكَنَّ وَاحِدَةً..... (١)

ولم يقل: (غرته)؛ لأنه أقام (مكنن) مقام علامة التأنيث لما كان زائداً، كما أن التاء زائدة.

وقد وضعت العرب المصادر موضع الحال، فمنها ما هو معرفة بالألف واللام، فنحو قول أوس:

فَأُورِدَهَا التَّقْرِيْبَ وَالشَّدَّ مَنَهَلًا..... (٢)

أراد: فأوردها تقريباً وشداً في معنى مقرباً وشاداً.

وقد يذكر الشريف عجز البيت دون صدره، ومنها:

عندما تحدث عن حروف الجر التي قد تزداد مع المفعول الصحيح، واستشهد بقول الشاعر:

..... لا يَقَرَّ أَنْ بِالْـسُّورِ (٣)

(١) عجز البيت (بَعْدِي وَبَعْدُكَ فِي الدُّنْيَا لَمَعُورُ). انظر: ابن الانباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ١، ص ١٧٣. والشريف الزيدي، البيان، ص ١٢٧.

(٢) عجز البيت (قِطَاةٌ مُعِيدٌ كَرَّةَ الْوَرْدِ عَاطِفٌ). ديوان أوس بن حجر، تحقيق محمد يوسف نجم، دار صادر، ١٣٨٠هـ، ص ٦٨. والشريف الزيدي، البيان، ص ٢٢٣.

(٣) الشريف الزيدي، البيان، ص ٢٤٣.

إنما هو يَقْرَأُ السُّورَ، فزاد الباء.

وفي معرض الحديث عن جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الظرف وحرف الجر

في ضرورة الشعر وفي ذلك قول الشاعر:

..... لِلَّهِ دَرْ الْيَوْمَ مَنْ لَامَهَا^(١)

وإنما هو: لله در من لامها، فأدخل الظرف بين المضاف والمضاف إليه.

- والقارئ لكتابه يلاحظ أنه يكرر بعضاً من شواهد الشعرية في الموضوع نفسه ومن الأمثلة

على ذلك:

تكرار الشاهد على مجيء (حاشا) فعلاً فينصب، فقال الشاعر:

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ^(٢)

وفي (إذا) معنى المجازاة إلا أنها لا يجازى بها إلا في ضرورة الشعر، وقد كرر الشريف

الشاهد نفسه على هذه المسألة فقال: "قال الشاعر:

تَرْفَعُ لِي خِنْدِفٌ وَاللَّهُ يَرْفَعُ لِي نَارًا إِذَا مَا خَبَتْ نِيرَانُهَا تَقْدُ^(٣)

فجزم (تَقْدُ) بـ(إِذَا) للضرورة، وإنما لم يجازوا بها لما فيها من معنى التوقيت والشرط

والجزاء".

(١) ديوان عمر بن قميئة، تحقيق حسن كامل الصيرفي، د.ت، ص ١٨٠. وسيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٩٠. والمبرد، المقتضب، ج ٤، ص ٣٧٠. وصدر البيت (فَلَمَّا رَأَتْ سَاتِدَ مَا اسْتَعْبَرَتْ). والشريف الزيدي، البيان، ص ٤٩٠.

(٢) ديوان لبید بن ربیعہ، دار صادر، ١٣٨٦هـ، ص ١٣٠. انظر: الشريف الزيدي، البيان، ص ٢٣٣، ص ٢٤٠.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٤٣٠. وابن الشجري، الأمالي، ج ١، ص ٣٣٣. والبغدادي، خزنة الأدب، ج ٣، ص ١٦٠. والشريف الزيدي، البيان، ص ٤٥٣، ص ٦٨٧.

- وقد يكرر شواهد في مواضع مختلفة، ومثال ذلك:

قال الشريف: "وقد قيل أصلها: (أي هيا)، (أيا) والهاء بدل من الهمزة إذا كان مخرجهما واحداً.

قال الشاعر:

هِيََا ظَبْيَةَ الوَعَسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلٍ وَبَيْنَ النَّقَا أَنْتِ أُمُّ أُمِّ سَالِمٍ^(١)

وكرر نفس الشاهد على مسألة أخرى وهي: إذا دخلت همزة الاستفهام على همزة قطع فلك أن تدخل بين الهمزتين ألفاً (أنت).

- ويجد الدّارس لشواهد كتابه الشعرية، أنها تركز على الطبقات الثلاث المتعارف عليها

عند النحاة القدامى. وأما الطبقة الرابعة فلم يستشهد بها، وإن ساق بيتاً للبحثري مثل به دخول

نون الوقاية بين (لعل) وياء المتكلم، فقال الشاعر:

فَلَعَلَّنِي أَقْوَى الرَّدَى فَيَرِيحُنِي عَمَّا قَلِيلٍ مِنْ جَوَى الْبُرَحَاءِ^(٢)

ونخلص مما سبق أن الشريف عمر اعتمد على هذا المصدر في استشاده على مسائله،

وقضاياه النحوية، وأكثر من استخدامه والاعتداد به، ولكن بدرجة أقل من استشاده بالقرآن

الكريم.

ولاحظنا أنه اعتمد الشواهد الشعرية بشقيها القصيد والرجز، وأخذنا من شواهد نماذج

لنعرضها ونبين ما قال فيها. وكان يذكر شواهد منسوبة إلى أصحابها، وأحياناً غير منسوبة.

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص ٣٧٠، ص ٦٦٢.

(٢) ديوان البحثري، تحقيق حسن كامل الصيرفي، ج ١، ط ٢، دار المعارف، دت، ص ٥.

وأرى أن هذا يعزى إلى ذاكرته التي لا تسعفه في استحضار اسم الشاعر في تلك اللحظة نتيجة الكم الهائل في مخزونه الفكري.

ورأينا أنه يستشهد بشواهد سيبويه وغيره من النحويين كالمبرد، فالجديد الذي جاء به هو إكثاره من هذه الشواهد لإثبات قواعده النحوية، والتي تدل على عمق مخزونه الفكري والشعري وعلى سعة اطلاعه.

وبيّنا أن بعضاً من شواهد من أقوال الشعراء الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين، وأما طبقة المولدين فلم يستشهد بها، وإن ذكر بيتاً للبحثري، فذكر شاعراً منها لا يعد مقياساً على أنه استشهد بهذه الطبقة الرابعة فجاء به من قبيل التمثيل.

ومن كلام العرب الأمثال، فذكر الشريف في باب إن وأخواتها المثل: "لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمْتَنِي"^(١). والشاهد على أن "لو" يقع بعدها الاسم والفعل جميعاً، وذلك لأن الأسماء بعد "لو" على تقدير تقديم الفعل الذي بعدها، فكان الاسم في موقع الفعل، والفعل مراد.

(١) انظر: ابن عبد ربه، أحمد بن محمد، العقد الفريد، تحقيق محمد سعيد العريان، ج٣، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت، ص٦٥. وابن سلام، أبو عبيد القاسم، كتاب الأمثال، تحقيق عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٩٨٠م، ص٢٦٨. والزمخشري، محمود بن عمر، المستقصى في أمثال العرب، ج٢، ط٢، ١٩٧٧م، دار الكتب العلمية، بيروت، ص٢٩٧. والميداني، أحمد بن أحمد النيسابوري، مجمع الأمثال تحقيق أبو الفضل إبراهيم، ج٣، ط٢، ١٩٨٧م، دار الجيل، بيروت-لبنان، ص٨١. والسمين الحلبي، أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق أحمد محمد الخراط، ج٧، دار القلم، دمشق، د.ت، ص٤١٧. والمعنى: لو ظلمني من كان كفواً لي لهان علي، ولكن ظلمني من هودوني. وقيل: أراد لو لطمتني حرة فجعل السوار علامة للحرية: لأن العرب قلما تلبس الإماء السوار. فهو يقول: لو كانت اللاطمة حرة لكان أخف علي، وهذا كما قال الشاعر:

فَلَوْ أَنِّي بُلِيتُ بِهَـذَا شَيْءٍ خُوتُتُهُ بَنُو عَبْدِ الْمَدَانِ
لَهَانَ عَلَيَّ مَا أَلْقَى وَلَكِنْ تَعَالَوْا فَانْظُرُوا بِمَنْ ابْتَلَانِي

و(لو) لا تقع إلا على فعل فإن قدمت الاسم قبل الفعل فيها كان على فعل مضمر فالمراد "لو لطمنتني ذات سوار".

وذهب الكوفيون إلى أن الاسم بعد (لو) في هذا المثل فاعل لفعل محذوف والتقدير: لو ثبت وقد تبعهم في هذا التأويل الزمخشري، وابن مالك، وهو عند البصريين مبتدأ لا خبر له، أو خبره محذوف^(١).

ومنها -أيضاً-: "في بيته يؤتى الحكم"^(٢).

والشاهد على جواز تقديم خبر المبتدأ عليه؛ لأن الخبر قدم اتساعاً وفيه ضمير والنية به التأخير.

وإن "يؤتى الحكم" مرفوع بالابتداء، و"في بيته" خبره وفي الظرف يوجد الضمير الذي يعود إلى المبتدأ فيه. فيجوز تقديم المبتدأ عليه؛ لأن النية فيه التأخير، وهذا باتفاق بين سيبويه وأبي الحسن^(٣).

(١) الشرجي، عبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي، كتاب ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تحقيق طارق الحبابي، بيروت، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، ط ١، ١٩٨٧م، ص ٥٩.

(٢) انظر: ابن سلام، كتاب الأمثال، ص ٥٤. ابن سلمة، المفضل، الفاخر، تحقيق عبد العليم الطحاوي، ومراجعة محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ت، ص ٧٦. والميداني، مجمع الأمثال، ص ٤٩٦. وابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ج ١، ص ٨٩. وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص ٦٢. والشريف الزبيدي، البيان، ص ١١٦. والمعنى أن الضبع التقط ثمرة، فاختلسها الثعلب، فأكلها فانطلقا يختصمان إلى الضب. فقالت الضبع: يا أبا الحسل، فقال: سميعاً دعوت، قالت: أتيناك لنتخضم إليك، قال: عدلاً حكمتما، قالت: فاخرج إلينا، قال: في بيته يؤتى الحكم، قالت: فلطمته، قال: بحقك أخذت، قالت: فلطمني، قال: حر انتصر، قالت: فاقض بيننا، قال: قد قضيت، فجرت أقوال الضب كلها أمثالاً.

(٣) الأصبهاني، كتاب شرح اللمع في النحو، ص ١٢٦.

وصفوة القول، إن الشواهد النثرية التي استشهد بها الشريف الزيدي في كتابه (البيان) قليلة
إذا ما قورنت بشواهد الشعرية فكان اهتمامه منصباً على الجانب الشعري أكثر لتوضيح مسائله
النحوية.

٢-٢ المبحث الثاني: القياس

القياس في اللغة من "قاس"، و"قاس الشيء يقيسه قياساً وقياساً واقتاسه وقيّسه إذا قدره على مثاله:

فهـنـنـ بالأيـدي مقيـساته مقـدّرات ومخيّطاته^(١)

وقد عرفه ابن الأنباري بأنه "عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، أو حمل فرع على أصل بعلة تقتضي إجراء الأصل على الفرع، وقيل: هو ربط الأصل بالفرع بجامع. وقيل هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع^(٢)."

وقال صاحب التعريفات: القياس في اللغة التقدير. وهو عبارة عن رد الشيء إلى نظيره^(٣). وذكر مؤلف معجم المصطلحات النحوية أن القياس هو في اللغة تقدير الشيء على مثاله وفي الاصطلاح: محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية وحمل كلامنا على كلامهم في صوغ أصول المادة وفروعها وضبط حروفها وترتيب كلماتها، أو إلحاق مسألة ليس لها حكم معين بمسألة لها حكم مع ملاحظة ما بين المسألتين من تشابه يستدعي قياس إحداها على الأخرى^(٤).

وعرفه علماء اللغة بأنه مقارنة كلمات بكلمات أو صيغ بصيغ أو استعمال باستعمال حرصاً على اطراد الظواهر اللغوية^(٥).

ونلاحظ أن القياس في معناه اللغوي هو تقدير شيء بشيء، وحقيقة من حقائق الاجتماع اللغوي التي تتبني عليها الاستعمالات اللغوية، وذلك كما قال ابن الخباز في توجيه اللمع: "هو

(١) ابن منظور، لسان العرب، ج ٨، مادة قياس، ص ٧٠.

(٢) ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص ٤٢.

(٣) الجرجاني، التعريفات، مطبعة البابي الحلبي بمصر، ١٩٢٩م، ص ١١١.

(٤) اللبدي، محمد نجيب، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ط ٣، ص ١٩١.

(٥) أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط ٥، ١٩٧٥م، ص ٨.

عملية فكرية يقوم بها الإنسان الذي ينتمي إلى جماعة لغوية، ويجري بمقتضاها على الاستعمال المطرد في هذه الجماعة^(١).

ونلاحظ أن الهدف من إجراء عملية القياس هو الحكم على حالة لم يرد فيها حكم سابق، فهو اجتهاد فكري يتنافس فيه النحاة من أجل الوصول لحقيقة جديدة، وإبداع متميز يظهر قدراتهم عن غيرهم بفرع يحمل موروثاً عن الأصل ويشاركه في العلة، وبذلك يحمل محمل الأصل من كلام العرب، ولا أبعد عن الحقيقة عندما أقول: إن القياس محاكاة لغوية يمارسها كل متكلم باللغة، واللغة أم المحاكاة.

وواكب القياس النحو، ولذلك بين النحاة أن طريق النحو هو القياس، فعرفوه بأنه "علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب"^(٢). وقول الكسائي: "إنما النحو قياس يتبع"^(٣).

ووصف عبد الله بن أبي إسحاق بأنه "أول من بعج النحو ومد القياس والعلل، وكان معه أبو عمرو بن العلاء، وكان ابن أبي إسحاق أشد قياساً وأبو عمرو أوسع علماً بكلام العرب ولغتها وغريبها"^(٤).

فإن ابن أبي إسحاق أول من بين أن ثمة ظواهر في العربية تحكمها قوانين جامعة تتنظم جزئياتها، وأن ثمة ما لا يطرد فيه ذلك، ودليل ذلك جوابه حين سألته يونس: "هل يقول أحد:

(١) انظر: ابن الخباز، توجيه اللمع، ص ٤٠.

(٢) السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص ٥٩.

(٣) المصدر نفسه، ص ٥٩. والسيوطي، بغية الوعاة، ج ٢، ص ١٦٤.

(٤) انظر: ابن الأنباري، نزهة الألباء، ص ١٠. والسيوطي، بغية الوعاة، ج ٢، ص ٢٨٢. والجمحي، محمد بن

سلام، طبقات فحول الشعراء، تحقيق محمود محمد شاكر، دار المعارف للطباعة، القاهرة، ١٩٥٢م،

ص ١٤.

الصويق يعني السويق؟ قال: "نعم، عمرو بن تميم تقولها، وما تريد إلى هذا؟ عليك بباب من النحو يطرد وينقاس"^(١).

ثم جاء الخليل الذي يعتمد على النظر في الأساليب العربية الفصيحة الموثوق بصحتها وفصاحتها. والذي يقول عنه ابن الأنباري: "إنه كان الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليقه"^(٢).

وأما الفارسي فقد برع في القياس، وكان يعتمد العقل والتفكير المنطقي في تحليله وقياسه واستنباطه، و ابن جني، اشتهر عنه قوله: "إن مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس"^(٣).

ونخلص إلى أن النحاة اعتمدوا على القياس بحكم فطرتهم وسجيتهم في إلحاق صيغة بنظيرها في حكم ثبت للنظير بسبب وروده في اللغة. ثم تطور القياس إلى أن أصبح منهجاً وأصلاً من أصول النحو.

ويتكون القياس من أربعة أركان: الأصل وهو المقيس عليه، والفرع وهو المقيس، والحكم، وعلة جامعة، وله ثلاثة أنواع: قياس علة وهو أقوى أنواع القياس لأن له صلة تربط المقيس بالمقيس عليه وهي العلة. وقياس شبه وهو قياس صلة أضعف من العلة، ويتعلق بالظواهر والعلة تتعلق بالجواهر، وقياس طرد وهو قياس ضعيف لأنه يقرن بين ظواهر لا علاقة بينها أصلاً.

(١) ابن الأنباري، نزهة الألباء، ص ١٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٩.

(٣) ابن جني، الخصائص، ج ٢، ص ٣٠٨.

وسأتحدث نبذة عن أركان القياس:

- المقيس عليه: يعد الركن الأول من أركان القياس، وقد عرفه الخلاب بأنه "الكلام العربي الفصيح"^(١).

وهو أيضاً النصوص اللغوية التي نقلها العرب عن طريق السماع أو الرواية^(٢).

وابن جني قسم النصوص اللغوية باعتبارها مقيساً عليها إلى أربعة أقسام^(٣)، هي:

- مطرد في القياس والاستعمال جميعاً، وهذا لا خلاف فيه مثل (قام زيد) و(ضربتُ زيداً) و(مررتُ بزيد).

- مطرد في القياس شاذ في الاستعمال نحو الماضي من (يذر) و(يدع) وقولهم (مكان مبقل) هذا هو القياس.

- مطرد في الاستعمال شاذ في القياس نحو قولهم (أخوص الرمث)، و(استنوق الجمل).

- شاذ في القياس والاستعمال جميعاً، نحو: (ثوب مصوون).

وبين أبو المكارم أن المقيس عليه يكون كثيراً مطرداً، أو يكون شاذاً، أو يكون قليلاً لا يطرد^(٤).

المقيس: وهو ركن القياس الثاني، وقد عرف بأنه: "البناء أو الكلام المقيس على كلام العرب الفصيح المطبق عليه أحكامه"^(٥).

(١) الخلاب، مفتاح رجب، القياس النحوي من عبد الله بن إسحق إلى سييويه، كلية الدعوة الإسلامية، د.ت، ص ٢٠٧.

(٢) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية، د.ت، ص ٩٥.

(٣) ابن جني، الخصائص، ج ١، ص ١٣٨-١٤٠.

(٤) أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص ٩٥.

(٥) الخلاب، القياس النحوي، ص ٢٢٢.

وقال السيوطي: "أن كل ما كان لغة لقبيلة قيس عليه"^(١).

وقد أكد ابن جني على أن ما قيس على كلام العرب يعدّ من كلامها وذلك بقوله: "ومما يدلك على أن ما قيس على كلام العرب فإنه من كلامها أنك لو مررت على قوم يتلاقون بينهم مسائل أبنية التصريف نحو قولهم في مثال (صَمَحَح) من الضرب (ضَرَبَ)، ومن القتل (قَتَلَتَل)... وفي... مثل (سفرجل)، من جعفر (جَعْفَرَر)، ومن صَقَعَب (صَقَعَبَب)، ومن زبرج (زَبَرَجَج)، ومن ثرتم (ثَرْتَم) ونحو ذلك فقال لك قائل: بأي لغة كان هؤلاء يتكلمون؟ لم تجد بداً من أن تقول بالعربية وإن كانت العربية لم تتطوّر بواحد من هذه الحروف"^(٢).

ويأتي المقيس في أربعة أقسام^(٣):

- أن يكون فرعاً محمولاً على أصل لإعلال الجمع وتصحيحه حملاً على المفرد، مثل (قيم) و(ديم) في (قيمة وديمة)، ويسمى قياس المساوي.
- أن يكون أصلاً محمولاً على فرع، ومن ذلك إعلال المصدر وهو الأصل لإعلال فعله وهو فرع وتصحيحه لصحته (كقمت قياماً) و(قاومت قواماً)، ويسمى قياس الأولى.
- أن يكون نظيراً محمولاً على نظير إما في اللفظ كزيادة (إن) بعد (ما) المصدرية الصرفية والموصولة لأنهما بلفظ (ما) النافية أو في المعنى كجواز (غير قائم الزيدان) حملاً على (ما قام الزيدان)؛ لأنه في معناه، ولولا ذلك لم يجز؛ لأن المبتدأ إما أن يكون ذا خبر أو ذا مرفوع يغني عن الخبر، أو فيهما معاً وذلك مثل اسم التفضيل، وأفعل في التعجب فإنهم

(١) السيوطي، عبدالرحمن، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، شرح وتعليق محمد جاد المولى بك، محمد أبو

الفضل، علي محمد البجاوي، ج ١، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، د.ت، ص ١٥٣.

(٢) ابن جني، الخصائص، ج ١، ص ٣٥٨.

(٣) السيوطي، الاقتراح، ص ٦٣-٦٦.

منعوا أفعال التفضيل أن يرفع الظاهر لشبهه بـ(أفعل) في التعجب وزناً وأصلاً وإفادة للمبالغة وأجازوا تصغير أفعال في أملح وأحسن، ولكن النحويين قاسوه فيما عداهما، ويسمى هذا القياس قياس المساوى أيضاً.

- أن يكون ضدّاً محمولاً على ضده، ومثاله الجزم (بلم) حملاً على النصب بـ(لن)، فإن الأولى لنفي الماضي، والثانية لنفي المستقبل، ويسمى قياس الأدون.

الحكم: ويمثل الركن الثالث من أركان القياس، وهو الذي يشترك فيه كل من المقيس والمقيس عليه من الحكم الإعرابي^(١).

أجاز النحاة القياس على حكم ثبت بالقياس إذ الأصل أن يثبت بالسماع. واختلفوا في جواز القياس على أصل اختلف في حكمه فمنهم من أجازوه؛ لأن المختلف فيه إذا قام الدليل عليه صار بمنزلة المتفق عليه لقولهم في (إلا) مختلف فيه، ومنعه آخرون؛ لأن المختلف فيه فرع لغيره فكيف يكون أصلاً^(٢).

العلة: وتسمع (الجامع) وتعد الركن الرابع من أركان القياس، وسأتناول الحديث في مبحثها إن شاء الله.

القياس عند الشريف

سار الشريف عمر على منهج النحاة في القياس النحوي، ولذلك نجده يذكر القياس وأصوله وقواعده، ومما ورد على ذلك:

(١) الخلاب، القياس النحوي، ص ٢٢٤.

(٢) السيوطي، الاقتراح، ص ٦٩. والأفغاني، سعيد، في أصول النحو، المكتب الإسلامي، بيروت، د.ت،

- يحمل الشيء على ضده ونقيضه، كما يحمل على شبهه ونظيره:

قال في باب "كم": وإنما بني "كم" لتضمنه معنى همزة الاستفهام ونيايته عنها، وتبنى في الخبر؛ لأنها ضد "رب"، و"رب" حرف جر، والشيء قد يحمل على ضده ونقيضه، كما يحمل على شبهه ونظيره^(١).

فـ"كم" كناية عن عدد مبهم، وهي مبنية على السكون في الاستفهام، وفي الخبر، وبناؤها على السكون في الاستفهام، لأنها تضمن معنى همزة الاستفهام؛ لأنك: إذا قلت: كم غلاماً جاءك، فكأنك قلت: أعشرون أم ثلاثون، فلما تضمن ذلك بنيت. وأما إذا كانت خبراً، فبنيت لأنها حملت على "رب" وهي حرف جر مبني، فمن الطبيعي أن تكون "كم" مبنية وهي للتكثير فحملت على نقيضها "رب" المبنية وهي للتقليل. فالعرب تحمل النقيض على النقيض، والنظير على النظير.

- إجراء الشيء مجرى الشيء إذا شابهه من وجهين:

قال في باب "كان وأخواتها": "اعلم أن "ما" حرف ينفي به الحال كما أن "ليس" ينفي به الحال. وهي تدخل على المبتدأ والخبر، كما أن "ليس" تدخل على المبتدأ أو الخبر. فلما اشبهتها عملت عملها على صفة، وذلك أن "ليس" تعمل مقدمة ومؤخرة ومتوسطة، ويتقدم خبرها على اسمها. وليس كذلك "ما" فإنها لا تعمل إلا ما دامت نافية، واسمها قبل خبرها، ولهذا متى زال عنها معنى النفي بـ"إلا" رفعت، فنقول: ما زيدٌ إلا قائمٌ. لزوال معنى النفي... وكذلك إذا تقدم خبرها على اسمها رفعت أيضاً، لأنه زال النفي الذي كانت تدخل عليه، وذلك أنها عملت عملها

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص ٤٨٧، وقد تكرر هذا المعنى في ص ٤٠، ص ٢٥٠.

لما أشبهتها من وجهين ، فإذا أشبهتها من وجه واحد لم تعمل... وتزاد الباء في خبر "ما" كما زیدت في خبر "ليس" ، فتقول: ما زيدٌ بقائم...^(١).

فـ"ما" حرف نفي مشبه بـ"ليس" في العمل، وسميت "ما النافية الحجازية" لأنها لا تعمل عمل "ليس" إلا في لغة أهل الحجاز، وتعمل عمل "ليس" بشروط منها: أن لا يتقدم خبرها على اسمها، وأن لا ينتقض نفيها بـ"إلا"، فإذا فقدت شروطها بطل عملها، وكان ما بعدها مبتدأ وخبراً.

- يحمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه لا يخرج عن أصله:

قال الشريف في باب التعجب: "واحتجوا بتصغيره في قولهم: ما أميلح زيداً، قالوا: والأفعال لا تصغر. والجواب عنه: إن التصغير لحق الفعل والمراد به المصدر كما أضيف إلى الفعل والمراد به المصدر"^(٢).

- الشيء إذا أشبه الشيء لا بد أن يكون أنقص رتبة منه:

قال الشريف في باب الموصول والصلة: "إلا أن المصدر لا يتقدم عليه شيء من معموله، ولا يفصل بينه وبين معموله بأجنبي؛ لأن الشيء إذا أشبه الشيء لا بد أن يكون أنقص رتبة منه. فالفعل يتقدم عليه معموله، ويفصل بينه وبين معموله بالأجنبي لأنه الأصل في العمل.

(١) الشريف الزيدي، البيان ، ص ١٥٤-١٥٥.

(٢) المصدر نفسه ، ص ٤٥٩.

والمصدر اسم يدخله الرفع والنصب والجر. وكان من حقه أن لا يعمل في غيره، وإنما عمل بالمشابهة، فألزم طريقة واحدة حتى لا يساوي الأصل^(١).

- الشيء إذا أشبه الشيء أجري مجراه في بعض أحكامه:

قال الشريف في باب المعرب والمبني: "إلا أن ضرباً من الأفعال أشبه الأسماء فأعرب، كما أن ضرباً من الأسماء أشبه الحروف فبني، وضرباً من الأسماء أشبه الأفعال فنقص من إعرابه؛ لأن الشيء إذا أشبه الشيء أجري مجراه في بعض أحكامه"^(٢).

- حمل الفرع على الفرع:

قال الشريف في باب "الإعراب والبناء": "وأما الجر فسمي جرّاً، لأنه ضد النصب، لأن النصب قصدوا به الإعلاء والجر قصدوا به النزول، فكأنك جررت الاسم بعد نصبك له. وهو مشتق من (جر الحبل)، وهذا الاشتقاق لفظاً لا معنى؛ لأن الجر ليس بضد النصب معنى؛ لأننا نقول: إن الجر والنصب فرعان فهما أخوان، فنحمل أحدهما على الآخر"^(٣).

- الأسماء الأعلام كثيراً ما يعدل ببعضها عن قياس الكلام:

قال في باب الإمالة: "فإن العجاج والحجاج" لما كانا اسمين علمين وكثرا في الاستعمال الكلام استجيز فيهما ذلك للكثرة"^(٤).

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص ٦٠٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٢.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٠.

(٤) المصدر نفسه، ص ٧٠٩.

- ليس كل ما حكى عن العرب يقاس عليه:

قال في باب الجمع: "اعلم أن هذا النوع من الجمع يسمع سماعاً ولا يقاس عليه؛ لأنه جاء على غير واحد، وذلك أن لياي جمع ليلات، ومشابه جمع مشبه، وحوائج جمع حائجة، ومذاكير جمع مذاكر، فلهذا قال: إنه شاذ، والشاذ لا يقاس عليه"^(١).

- يكون في الأصل ما كان في الفرع:

قال الشريف في باب "إعراب الاسم المعتل": "فأما هذه الأسماء الستة فإنها نادرة، وإنما جعلوا إعرابها بالحروف؛ ليكون ذلك توطئة للتثنية والجمع، فيكون في الأصل ما كان في الفرع؛ لئلا يخرج بعضه عن بعض"^(٢).

- يكون في الفرع ما كان في الأصل:

قال الشريف في باب الإعراب "إعراب الأفعال وبنائها": "وحمل النصب على الجزم كما حمل النصب على الجزم، تثنية الأسماء المظهرة وجمعها؛ لأن الجر أصل في الأسماء والجزم أصل في الأفعال، والنصب على الجزم، ليكون في الفرع ما كان في الأصل"^(٣).

- الحمل على المعنى:

قال الشريف في باب "الفاعل": "وتقول: قال الرجال، تريد جمع الرجال، وقالت الرجال، تريد جماعة الرجال، وليس هذا من قبيل التذكير والتأنيث بل هذا محمول على المعنى"^(٤).

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص ٥٧٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ٦٧.

(٣) المصدر نفسه، ص ٤٢٣.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٢٨.

- الحمل على الأكثر:

قال الشريف في "باب التصغير": "وأما (آءٌ) فهي واحدة (الآء)، أو هو نبت، وليس في كلام العرب اسم وقعت في أوله مدّة بين همزتين غيره، ولم يعلم أصله، هل هو من الواو أو من الياء؟ فقالوا في تصغيره: (أُويّأة)، حمل على الأكثر"^(١).

وقد استخدم الشريف عمر ألفاظاً صريحة للقياس في كتابه مثل: "هذا هو القياس، فقس عليه، فقس، فهو مقيس عليه، وغيرها من عبارات تدل على القياس" ومن الأمثلة على ذلك:

قال في باب (خبر المبتدأ): "أما حذف المبتدأ فإنه كثير، نحو قولهم: كيف أنت؟ فتقول صالح، التقدير: أنا صالح. فحذف "أنا" وهو المبتدأ. وهو كثير فقس عليه"^(٢).

وفي حديثه عن (من) في باب (حروف الجر)، قال: "وتدخل (من) مؤكدة للنفي، نحو قولك: مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ، وَإِنَّمَا حَسَنَ دَخُولِهَا؛ لأنَّ الموضع يدل على الجمع؛ لأنَّ (أحداً) نكرة يعم، وكذلك إذا قلت: مَا جَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ، فالتقدير: لَمْ يَأْتِ بَعْضُ الرِّجَالِ، وعلى ذلك فقس"^(٣).

وعندما تحدث عن جمع التكسير، قال: "وإنما سمي تكسيراً؛ لأنَّ واحده يكسر، فيغير عما كان عليه الواحد، فيشبهه بتكسير الأواني، ألا ترى أن قولنا: (دار) جمعها (دور) فالألف التي كانت في المفرد ذهبت، وجاء مكانها واو. وعلى هذا جميعه فقس عليه إن شاء الله"^(٤).

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص ٦٤١.

(٢) المصدر نفسه، ص ١١٨.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٤٥.

(٤) المصدر نفسه، ص ٨١.

وقال في باب (النسب): "والقياس عند سيبويه أن لا تحذف وتقر على ما هي عليه، لأنه من حق الاسم المنسوب إليه أن يقر على ما كان عليه ثم يؤتي بيئي النسب كقولهم: زيدي، ومحمدي، وعامري"^(١).

ونخلص إلى أن هذه المجموعة من الأصول والمقاييس التي تدور حول القياس، التي تتعلق بشروطه وأحكامه تدل على مدى اهتمام الشريف عمر، وعنايته الجادة في مسائل القياس وقضاياها، وبراعته في استخدامها وتطبيقها وتدل على حسن فهمه، وذكائه الحاد فيها.

(١) الشريف الزيدي، البيان ، ص ٦٢٩.

٢-٣ المبحث الثالث: التعليل

التعليل في اللغة من "علل"، أي المرض: والعلة السبب، يقال: وهذا علة لهذا؛ أي: سببه^(١). والعلة أيضاً عبارة عن معنى يحل بالمحل فيتغير به حال المحل بلا اختيار، ومنه يسمى المرض علة، وهي ما يتوقف عليه الشيء^(٢).

والتعليل اصطلاحاً: تبين علة الشيء: وبالتالي يكون تعريف العلة النحوية هي: التي تساعد النحاة على بناء قواعدهم؛ لأنها الأسباب التي تدعو إلى الأحكام.

والتعليل في النحو هو تفسير اقتراني يبين علة الإعراب أو البناء وفق أصوله العامة^(٣). وبين ابن يعيش أن التفسير هو الكشف عن المراد أو غير المراد في اللفظ نحويّاً سواء كان ذلك ظاهراً في المراد أو غير ظاهر^(٤). ومن الظاهر تعليل رفع كلمة (زيد) في الجملة: (جاء زيد)، بأنها فاعل، ومن غير الظاهر تعليل عدم جزم (إنّ) المخففة الناصبة للمضارع مع أن الأصل النظري لعملها الجزم، بأنها شابته (أنّ) الناصبة للاسم فنصبته^(٥).

ونلاحظ أنّ العلة النحوية تقوم على تفسير وتبيين الظواهر الإعرابية والنحوية، ومحاولة معرفة الوصول إلى ما وراءها.

(١) ابن منظور، لسان العرب، مادة (علل)، ج ١١، ص ٤٦٧.

(٢) الجرجاني، التعريفات، ص ١٤٥. واللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص ١٠، والكفوي، أيوب بن موسى، الكليات، تحقيق عدنان درويش، ومحمد المصري، ج ٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٩٩٣م، ص ٢٢٣.

(٣) الملح، حسن خميس سعيد، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ط ١، ٢٠٠٠م، دار الشروق، عمان-الأرن، ص ٢٩.

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٣، ص ٢٢٥.

(٥) الملح، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص ٣٠.

وواكبت العلل النحوية نشوء علم النحو واللغة منذ ظهورهما في أواخر القرن الأول وأوائل القرن الثاني الهجري.

والتعليل في بدايته تعليل يجري مجرى القوانين اللغوية المستترة التي تتفرع عنها كثير من الأحكام التي تتخذ شكل قوانين جزئية^(١). وهذا مانراه عند النحويين الأوائل، فالتعليل مقترن بهم، فكان ابن أبي إسحاق أول من علل النحو، ثم جاء الخليل الذي استنبط علله النحوية بفكره وعقله، ثم أخذت العلل النحوية تتطور بالتدرج حتى إن الزجاجة قد فهم طبيعتها، بدليل أنه قسمها إلى ثلاثة أقسام: (علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية)^(٢). ثم تطورت العلل النحوية على يد ابن جني، وظهر هذا التطور واضحاً في كتابه "الخصائص"، فهو يرى أن علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفهمين، وذلك كما يقول: "إنهم إنما يميلون

(١) إلياس، منى، القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي، ط١، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق، ص ٤٧.

(٢) العلل التعليمية: هي علة يتوصل بها إلى تعليم كلام العرب. ومن علل هذا النوع "إن زيداً قائم"، إن قيل: لم نصبتم زيداً؟ قلنا: بـ(إن) لأنها تنصب الاسم، وترفع الخبر، لأننا كذلك علمناه ونعلمه، وكذلك: "قام زيد". إن قيل: لم رفعتم زيداً؟ قلنا: لأنه فاعل اشتغل فعله به فرفعه فهذا وما أشبهه من نوع التعليم، وبه ضبط كلام العرب. وأما العلل القياسية فأن يقال: لم نصب زيد بـ(إن) في قوله: إن زيداً قائم، ولم وجب أن تنصب "إن" الاسم؟ والجواب في ذلك أن تقول: لأنها وأخواتها ضار عن الفعل المتعدي إلى مفعول، فحُمِلت عليه وأعملت إعماله لما ضارعت، فالمنصوب بها شبه بالمفعول لفظاً فهي تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله نحو: "ضرب أخاك محمد". وأما العلل الجدلية النظرية فكل ما يعنل به في باب "إن" مثل أن يقال: فمن أي جهة شابته هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها؟ أبا الماضية أم المستقبل أم الحادثة في الحال؟ وحين شبهتموها بالأفعال لأي شيء عدلتم بها إلى ما قدم مفعوله على فاعله؟ وهلا شبهتموها بما قدم فاعله على مفعوله لأنه هو الأصل وذاك فرع؟ فأى علة دعت إلى إلحاقها بالفرع دون الأصل؟ إلى غير ذلك من التساؤلات، فكل شيء اعتل به جواباً عن هذه المسائل فهو داخل في الجدل. انظر: السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص ٨١.

إلى الحس ويحتجون بثقل الحال أو خفتها على النفس". وابن جني أحاط بالعلة من كل جوانبها، فهو لم يترك جانباً منها إلا درسه بعمق وذكاء ونفاذ بصيرة^(١).

ثم جاء ابن الأنباري الذي بين أن العلة معنى تقديري يرتبط بالحكم ارتباطاً تلازمياً، ولا ينفك عنه بأية حال من الأحوال. وهذا الارتباط التلازمي يعني أنه لا علة دون حكم، ولا حكم دون علة.

وترتكز العلل التعليمية على أربع وعشرين ركيزة مستمدة من واقع اللغة، وطبيعة استخدامها وهي: "علة سماع، وعلة تشبيه، وعلة استغناء، وعلة استتقال، وعلة فرق، وعلة توكيد، وعلة تعويض، وعلة نظير، وعلة نقيض، وعلة حمل على المعنى، وعلة مشاكلة، وعلة معادلة، وعلة قرب، وعلة وجوب، وعلة تغليب، وعلة اختصار، وعلة تخفيف، وعلة دلالة حال، وعلة تحليل، وعلة إشعار، وعلة تضاد، وعلة أولى، وعلة أصل، وعلة الجواز"^(٢).

وأما الشريف الزيدي فيهتم بالعلل النحوية اهتماماً كبيراً، فهو مولع بها فلا يدرس مسألة إلا ويعلل أحكامها، ويبين أسرارها. ومن العلل التي وردت في كتابه:

- علة الأصل:

الأصل في اللغة أساس الشيء وفي الاصطلاح هو ما يبني عليه غيره، وما يفتقر إليه ولا يفتقر هو إلى غيره. ويستخدم هذا التعبير في الأحكام المختلفة من ترتيب أو حذف^(٣).

(١) انظر: ابن جني، الخصائص، ج ١، ص ١٦٣.

(٢) ابن جني، الخصائص، ج ١، ص ١٦٠. والسيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص ٧٣.

(٣) الجرجاني، التعريفات، ص ٢٨. والكفوي، الكليات، ج ١، ص ١٨٨. واللبدي، معجم المصطلحات النحوية،

ومثال علة الأصل قول الشريف عمر في تقسيم الكلام: "وإنما بدأ بالاسم قبل الفعل والحرف لأن الاسم هو الأصل؛ إذ كان الكلام لا يخلو من الفعل والحرف، فلما افتقر الكلام إليه قدم وبدئ به"^(١).

ومنها أيضاً ما قال في باب (المعرب والمبني): "وبدأ بذكر المعرب؛ لأنه الأصل والأقوى"^(٢).

وعندما تحدث عن أقسام البناء في باب (الإعراب والبناء)، قال: "وكان شيخنا يقول: البناء: وقف، وفتح، وكسر، وضم، ويقول: بدأت بالوقف؛ لأنه الأصل في المبنيات، كما بدأنا بالرفع في المعرب؛ لأنه الأصل في المعربات"^(٣).

وحين ذكر المبتدأ وعامله الابتداء في باب (المبتدأ)، قال: "فإن قال قائل: ولم كان هذا العامل المعنوي يعمل الرفع دون النصب والجر؟ قيل له: لما كان الاسم المبتدأ لا بُدَّ في الكلام منه افتقر الكلام إليه، فصار أصلاً فأعطي الرفع الذي هو أصل الإعراب"^(٤).

وفي باب (مُذٌّ ومُنْذٌ) علل بعلّة الأصل بناء (مُذٌّ) على السكون، فقال: "وبني (مُذٌّ) على السكون؛ لأنَّ أصل البناء أن يكون ساكناً، فجاء على أصله"^(٥). وبنفس العلة علل بناء (متى) على السكون في باب (الاستفهام)، حيث قال: "وأما (متى) فهي مبنية على السكون؛ لأنه الأصل في البناء"^(٦).

(١) الشريف الزيدي، كتاب البيان، ص ٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٩.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٣.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٠٠.

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٥٩.

(٦) المصدر نفسه، ص ٦٧٥.

وقال في الباب نفسه: "وجميع الحروف والأسماء المستفهم بها، لا يجوز تقديم شيء منها على حروف العطف، وإنما قلنا: إنها تتقدمها لما كانت الأصل، لأنّ الاستفهام له صدر الكلام، ولا يتقدمه شيء، فلما لم يتقدمها شيء وتقدّمت حروف العطف على سائر الحروف والأسماء علمنا أنّها هي الأصل"^(١).

- علة الفرق:

وهي علة يؤتى بها بقصد التوضيح والإبانة والتمييز بين حكمين متشابهين^(٢). ومن أمثلتها تعليقه دخول التنوين على الأسماء دون الأفعال، حيث قال: "فإن قلت: فلم كان التنوين يدخل على الأسماء دون الأفعال؟ قيل له: ليفرق به بين ما ينصرف وما لا ينصرف"^(٣).

ومنها تعليقه إلزام الياء في (عيد وأعياد)، والأصل الواو، فقال الشريف: "فأما عيد وأعياد فكان الأصل الواو، وإنما ألزم الياء؛ ليفرقوا بينه وبين عود وأعواد"^(٤).

وعند عرضه لآراء النحاة حول حرف الإعراب في باب (المعرب والمبني)، قال: "فأما غيره: (أي سيبويه)، فعنده أن المبني ليس له حرف إعراب، وإنما حرف الإعراب في المعربات فقط؛ لأنهم فرقوا بين المعرب والمبني، فجعلوا ما يدخله الرفع والنصب والجرّ والجزم معرباً، وما يدخله الضمّ والفتح والكسر والوقف مبنيّاً، هذا موضوع نحاة البصريين"^(٥).

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص ٦٧٩.

(٢) ابن الوراق، محمد بن عبد الله، علل النحو، تحقيق محمود محمد محمود نصار، ط ١، ٢٠٠٢م، دار الكتب

العلمية، بيروت-لبنان، ص ٨٤.

(٣) الشريف الزيدي، البيان، ص ٤٥.

(٤) المصدر نفسه، ص ٦٤٠.

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٦.

ومنها قوله في باب (الإعراب والبناء): "فأما لام الجر فنبت على الكسر؛ ليفرقوا بينها وبين لام التأكيد إذا قلت: إِنَّ هَذَا لَزَيْدٌ، أخبرت أنه زيد، وإذا قلت: إِنَّ هَذَا لَزَيْدٍ، أخبرت أنه مَالِكٌ لَهُ"^(١).

وحين تحدث عن أحد مذاهب الوقف وهو الإشمام في باب (إعراب الاسم الواحد) قال: "واعلم أن الذين أشموا أرادوا أن يفرقوا بين ما يلزمه التحريك في الوصل وبين ما يلزمه الإسكان على كل حال"^(٢).

ومنها -أيضاً- ما قاله في باب (التمييز): "وإنما احتجت إلى تقدير (مِنْ) في التمييز؛ ليكون فرقاً بينه وبين الحال، ألا ترى أنك إذا قلت: أَكْرَمَ بِهِ فَارِسًا، وَحَسَبُكَ بِهِ خَطِيْبًا، جاز أن تكون في هذه الحال، فأدخلت (مِنْ)؛ لتفرق بينهما، وليعلم أنه تمييز"^(٣).

- علة الاستتقال:

النقل لغة: ضد الخفة^(٤). واصطلاحاً: هي علة يؤتى بها لاستتقال المعرب كلمة أو حرف أو حركة، ويستدعي الاتجاه بها إلى التخفيف^(٥). ومن الأمثلة عليها: تعليل الشريف عدم جمع ما كانت عينه واواً أو ياءً على "أَفْعُل". قال: "وإنما لم يجمعوا ما كانت عينه واواً أو ياءً على

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص ٣٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ٥٠.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٢٩.

(٤) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ج ١، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ، ص ٣٨٢.

(٥) اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص ٣٦.

"أَفْعُلْ"؛ لأنهم كانوا يقولون في سوطٍ: أسوطٌ، فتجتمع واو وضمة، وذلك ثقيل، فعدلوا إلى "أفْعَال" (١).

وكذلك تعليله الاسم المنقوض حيث قال: "اعلم أن المنقوص إنما سمي منقوصاً؛ لأنه دخله الإعراب وهو النصب. ولم يدخله رفع ولا جر فنقص بعضه، فنقصه نقص إعراب لا نقص الحرف وذلك لأن هذه الياء لا تحتل كسرة ولا ضمة. وإنما لم يحتل كسرة، لأنها من جنس الكسرة، فكان يؤدي إلى اجتماع ثلاث كسرات وذلك ثقيل في كلامهم فحقوقها بحذف الكسرة، وإنما لم تحتل ضمة، لأن الضمة في الثقل كالكسرة" (٢). ومن تعليله بها ما قاله في نسب الاسم الذي آخره ياء مشددة نحو: (عليّ، وعديّ): "اعلم أنهم لما نسبوا إلى هذا الاسم زادوا يائي النسبة، فاجتمع أربع ياءات، فاستثقلوا ذلك، فخففوا بحذف الياء الساكنة من الأولى، فبقي: (عليّ، عديّ)، ثم قلبوا من الكسرة فتحة؛ لئلا تتوالى الكسرات، فانقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم قلبوا من الألف واواً على ما مضى، فقالوا: علويّ وعَدويّ، ومن الناس من يحتمل الثقل، فيقول: عَدِيّ وعليّ، وليس بالوجه" (٣).

- علة التوكيد:

التوكيد علة يؤكد العرب بها كلامهم، وهي عبارة عن إعادة المعنى الحاصل فيه، أي:

تقوية المعنى وإحكامه (٤).

(١) الشريف الزبيدي، البيان، ص ٥٥٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ٥٤-٥٥.

(٣) المصدر نفسه، ص ٦٢٦.

(٤) الجرجاني، التعريفات، ص ٧١.

ومنها تعليله زيادة الميم في "ابنم" حيث قال: "وأما "ابنم" فزيدت عليه الميم للتوكيد والمبالغة"^(١).

وفي معرض حديثه عن دخول اللام على خبر "إن"، قال: "وإنما دخلت اللام على الخبر مع "إن" خاصة دون أخواتها، لقصد التوكيد"^(٢). وعللوا الاسم المعدول بها، فقال: "اعلم أن العرب تكلمت بالاسم المعدول لقصد التوكيد والمبالغة، كما قالوا في النداء: يا فُسَقُ ويا غُدْرُ، ويا فَسَاقٍ ويا عَذَارٍ للأنثى يقصدون توكيد الفسق والمبالغة فيه فتكلموا بلفظ وأرادوا غيره"^(٣).

- علة المعادلة:

يقال في اللغة: "عدلت الشيء فاعتدل، أي سويته فاستوى"^(٤). والمعادلة في الاصطلاح يكون بين طرفين يحدث التوازن والتكافؤ بينهما، فيعتدل وصفهما، ويكون بحمل قضية على أخرى بهدف التساوي بينهما^(٥). وتسمى هذه العلة أيضاً علة الاعتدال. ونعرض منها ما قاله الشريف: "اعلم أن النون في المثني بمنزلة التثنية في المفرد، فكما يسقط التثنية مع الإضافة في المفرد أسقطت النون في التثنية مع الإضافة"^(٦).

وكذلك ما قاله في باب العطف: "فأما العطف على الضمير المجرور فلا يجوز أيضاً إلا بإعادة حرف الجر؛ وذلك لأنه كما لا يجوز أن تعطف الضمير على المظهر إلا بإعادة حرف

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص ١٦٢.

(٢) المصدر نفسه، ص ٦٥٥.

(٣) المصدر نفسه، ص ٥٢٠.

(٤) ابن منظور، لسان العرب، ج ١١، مادة (عدل)، ص ٤٣٣.

(٥) الجرجاني، التعريفات، ص ٧٥.

(٦) الشريف الزيدي، البيان، ص ٧٨.

الجر فكذلك لا يجوز أن تعطف المظهر إلا بإعادته، إذ هما على كل حال سواء^(١). وعندما تحدث عن ألفاظ التوكيد قال: "وجميع ألفاظ التوكيد معارف فلا يصح أن تؤكد بها نكرة؛ لأنّ التأكيد كالصفة، فكما لا تصف نكرة بمعرفة كذلك لا تؤكد بها"^(٢).

- علة القرب:

وهي علة تسمى أيضاً علة المجاورة. وتعني إعطاء الشيء حكم الشيء الآخر بأثر المجاورة^(٣). وهي علة توجه بعض الأنماط اللغوية التي لا يمكن ردها إلى علة الإعراب. ومن الأمثلة الواردة عليها: تعليقه في باب الوصف "وأصل الصفة أن تكون في النكرات؛ لأن الصفة تقربها من المعرفة، والمعرفة تقوم بنفسها، ولا تحتاج إلى ما يعرفها، إلا أنه عرض للمعرفة ضرب من التنكير احتاجت إلى الصفة"^(٤).

وجاء منها في قوله: "فإن قيل: كيف جعلوا تشية (ذلك): (ذالك)، و(تلك): (تانك). قيل له: الأصل في (ذلك): (ذالك)، وفي (تلك): (تالك) فتجتمع اللام مع النون. وهي قريبة منها فقلبت اللام نوناً وأدغمت فيها"^(٥).

- علة التحليل:

وهي علة تهدف إلى التوضيح والتفسير ومما علله بها الشريف تسكين لام الفعل دون سواها من حروف الكلمة، قال: "فإن قال قائل: فلم سکنوا لام الفعل ولم يُسکنوا ما سواها من

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص ٣١٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٨٠.

(٣) انظر اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص ٥٨.

(٤) انظر: الشريف الزيدي، البيان، ص ٢٧١.

(٥) انظر: المصدر نفسه، ص ٣٦٠.

حروف الكلمة؟ قيل له: أمّا فاء الفعل فلا سبيل إلى تسكينه، لأنّه لا يبتدأ بساكن فهذا وجب تحريكه، وأمّا العين فلا يجوز تسكينها؛ لأن بحركتها يوقف على الأبنية، نحو "فَعَلَ"، و"فَعِلَ". ويجزأن يسكن الرابع؛ لأنّه كان يشتبه بفعل المؤنثة الغائبة، فلم يبق غير الثالث فسكن^(١).

- علة التغليب:

وهي أن يجتمع شيئان فيجري حكم أحدهما على الآخر^(٢). ونذكر منها قول الشريف في باب جمع التذكير: "أن هذه العقود تصلح لمن يعقل ولمن لا يعقل فغلبوا عليها ما يعمل وجمعوها بالواو والنون"^(٣). وأيضاً ما قاله في باب معرفة ما ينصرف وما لا ينصرف: "ألا ترى سموا رجلاً بـ"برق نحره"، "شاب قرّناها"، وكذلك لو سميت بـ"دحرج" صرفته؛ لأنّه على وزن "جَعَفَرٍ" الفعل أولى بهذه الأوزان من الأسماء فغلبت الأسماء عليها لكثرتها"^(٤).

- علة الحمل على المعنى:

بيّن اللبدي أن الحمل: هو قياس أمر على أمر، وتحميل أحدهما هو حكم الآخر. والحمل طريق يسلكه النحاة، ويحيلون إليه الظاهرات الكلامية التي تنتظمها قواعد أصيلة تنسب إليها^(٥). وذكر ابن منظور في لسان العرب أن المعنى هو محنة الشيء، وحاله التي يصير إليها أمره^(٦).

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص ١٣٠.

(٢) اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص ١٦٦.

(٣) الشريف الزيدي، البيان، ص ٨٣.

(٤) المصدر نفسه، ص ٥٠٣.

(٥) اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص ٦٧.

(٦) ابن منظور، لسان العرب، ج ١٥، ص ١٠٦.

وهي علة تقوم على تعليل كثير من الظواهر اللغوية. ومما جاء به قوله: "تقول: قال الرجال، تريد جمع الرجال. وقالت الرجال، تريد جماعة الرجال، وليس هذا من قبيل التذكير والتأنيث بل هذا محمول على المعنى"^(١). وعلل بها على جواز التأنيث والتذكير فقال: "ولو ذكر المؤنث وأنت المذكر لجاز، من ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ (البقرة: ٢٧٥)، وقد قيل: إن هذا محمول على المعنى"^(٢).

– علة التضاد:

علة يؤتى بها لتوضيح الاختلاف بين الشيئين. وذلك ما قاله في باب (الإعراب والبناء): "ولمّا كان الإعراب حركة، والبناء سكوناً صاراً ضدّين؛ لأنّ الحركة ضدّ السكون، والشيء لا يكون متحركاً ساكناً في حال واحدة، هذا محال، فهذه المضادة بينهما"^(٣).

– علة الأولى:

ذكر ابن منظور أنه يقال: أولى أن يزيد على الثلاث، أي: يقارب أن يزيد^(٤). وبين صاحب الكليات أن الأولى يستعمل في مقابلة الجواز^(٥). وعلل الشريف على ذلك أنّ التتوين يدخل على الاسم الخفيف، وعدم دخوله على الثقيل، حيث قال: "فإن قيل: ولم إذا كان السام خفيفاً يدخله التتوين، ولا يدخل على الثقيل، قيل: لأنّ الخفيف أولى بتحمل الزيادة، والتتوين هو نون

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص ١٦٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٢٦.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٧.

(٤) ابن منظور، لسان العرب، ج ١٥، ص ٤١٢.

(٥) الكفوي، الكليات، ص ٢١٨.

في الخفيفة^(١). وقال أيضاً: "فلما فصلوا بين (كم) وما عملت فيه نصبوا؛ لأنهم قد أعملوا النصب في الخبر بغير فصل، فمع الفصل أولى"^(٢).

وعلل بها حذف الحرف الزائد في الخماسي، فقال: "وإذا كان في الخماسي حرف زائد حذفته وكان أولى بالحذف؛ لأنك إذا حذف الحرف الأصلي لأجل التكسير فحذف الزائد أولى"^(٣).

— علة التعويض:

إن العوض في اللغة: البديل، وعوّضته إذا أعطيته بدل ما ذهب منه^(٤). وأمّا في الاصطلاح فيكون بإقامة الكلمة مقام الكلمة الأخرى، أي: جعل حرف عن حرف، أو أكثر، أو حركة^(٥). ومثال ذلك قوله: "واعلم أنّ من الناس من يشدّد جميع نونات المبهم فيقول (هذان) و(اللّتان) و(تان) و(ذان). فإن قيل: فنون التنثية أبداً خفيفة فلم شدّدت هذه النون؟ قيل له: عن ذلك جوابان: أحدهما: أنهم شدّدوها؛ ليفرّقوا بين نون المبهم وغير المبهم؛ لأنّ المبهم على غير منهاج التنثية. الثاني: أنّ هذه النون لما كانت عوضاً عن الألف المحذوفة أشبهت الميم في قولنا: (اللهم!) لأنّ الميم عوض عن (يا) فكما أنّ الميم مشدّدة كانت النون كذلك مشدّدة"^(٦).

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص ٤٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٩٠.

(٣) المصدر نفسه، ص ٥٦٦.

(٤) ابن منظور، لسان العرب، ج ٧، ص ١٩٢.

(٥) ابن فارس، الصحابي في فقه اللغة، تحقيق مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران، بيروت، ١٩٦٤، ص ١٧٩.

واللبيدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص ١٦٣.

(٦) الشريف الزيدي، البيان، ص ٢٠٣.

- علة النقيض:

اعتمد النحاة على استخدام هذه العلة لتفسير الأنماط اللغوية، وطرده الأحكام النحوية. ونذكر منها ما ورد في باب (لا) في النفي، حيث قال: "اعلم أن (لا) لما كانت نقيضه (إن)؛ لأن (لا) للنفي و(إن) للإثبات عملت عملها على بعض الوجوه فنصبت النكرة خاصة، ولم تنصب معرفة"^(١). وكذلك ما ورد في باب (كم): "وإنما بني (كم) لتضمنه معنى همزة الاستفهام ونيابته عنها، وبنيته في الخبر؛ لأنها ضد (رُبَّ)، و(رُبَّ) حرف جر، والشيء قد يحمل على ضده ونقيضه، كما يحمل على شبهه ونظيره"^(٢).

- علة النظير:

العرب يشبهون الشيء بالشيء فيحملونه عليه إذا كان بينهما موافقة في شيء، وإن اختلفا في جهات أخرى^(٣). وهو جمع النازم أو النائر أمراً وما يناسبه مع إلغاء ذكر التضاد سواء كانت المناسبة لفظاً لمعنى، أو لفظاً للفظ، أو معنى لمعنى، إذ القصد جمع الشيء إلى ما يناسبه من نوعه، أو يلائمه في أحد الوجوه^(٤). ومما علله بها الشريف عمر، تعليقه إعراب "أي"، حيث قال: "وهي معربة في سائر أحوالها حملاً لها على نظيرها، ونقيضها؛ لأن نظيرها (بعض)، ونقيضها (كل)؛ لأن (كلا) عبارة عن جميع أجزاء الشيء"^(٥).

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص ١٧٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٨٧.

(٣) الجرجاني، التعريفات، ص ٧٢.

(٤) ابن حجة الحموي، خزنة الأدب وغاية الأرب، دار القاموس الحديث، ١٣٠٤هـ، بيروت، ص ١٣١.

(٥) الشريف الزيدي، البيان، ص ٦٧٥.

- علة التشبيه:

والشبه لغة: المثل^(١). وأمّا في الاصطلاح فهي علة يؤتى بها لإعطاء المتشابهين حكماً واحداً، وذلك لقرينة المشابهة^(٢). ومنها تعليقه جواز الأسماء المذكرة بالهاء، قال: "فإن قال قائل: كيف جاز أن تجمع الأسماء المذكرة بالهاء؟ قيل له: شبهوا جمع المذكر بعدد المذكر، كما قالوا: ثلاثة وأربعة في المذكر فألحقوا الهاء في المؤنث، فقالوا: ثلاث وأربع، كذلك فعلوا في الجموع، فقالوا: حمار وأحمره"^(٣). ومن تعليقه بها قوله: "اعلم أن (ما) حرف ينفي به الحال، كما أن (ليس) ينفي به الحال. وهي تدخل على المبتدأ والخبر، كما أن (ليس) تدخل على المبتدأ والخبر، فلما أشبهتها عمّلت عملها على صفة..."^(٤).

- علة الاختصار:

الاختصار في اللغة: الإيجاز^(٥). وفي الاصطلاح هي ظاهرة تشيع في لغة العرب وتهدف في كل مواقعها إلى التخفيف، بحذف بعض الحروف أو الكلمات اختصاراً^(٦) وقد وصف ابن جني ميل العرب إلى الإيجاز بقوله "واعلم أن العرب ... إلى الإيجاز أميل، وعن الإكثار أبعد"^(٧)، وقد علل الشريف الزيدي لها، فقال: "اعلم أن العرب جعلت الألف في الاسمين المتفقين في التسمية كالواو في الاسمين المختلفين فيها، والأصل الواو نحو قولك: "جاء زيدٌ وعمرو"،

(١) الكفوي، الكليات، ج ٣، ص ٧٨.

(٢) ابن الوراق، علل النحو، ص ٨٣.

(٣) الشريف الزيدي، البيان، ص ٥٥٩-٥٦٠.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٥٤.

(٥) ابن منظور، لسان العرب، ج ٤، ص ٢٤٣.

(٦) ابن الوراق، علل النحو، ص ٨٢. والليدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص ٦٢.

(٧) انظر ابن جني، الخصائص، ج ١، ص ٨٣.

ولكنهم فعلوا ذلك إيجازاً واختصاراً، فقالوا في المتفق: "جاء الزَّيْدَانِ" فكان أخف عليهم من قولهم: "وجاء زيدٌ وزيدٌ"^(١).

- علة التخفيف:

الخفة لغة: كل شيء خف عمله، والخفة: خفة الوزن، وخفة الحال^(٢)، وفي الاصطلاح: هي علة تقوم على الأخذ بالأخف مع عدم الإخلال بالكلام، وكان العرب يسعون وراء الخفة فيما يكثر دورانه على ألسنتهم ويحتاجونه بكثرة فلا يكون الكلام مستثقلاً يؤدي إلى النفور بل طفيفاً لطيفاً^(٣). وذكر اللبدي أن التخفيف عبارة عن ظاهرة تشيع باللغة العربية، وهي حالة يلجئ إليها ثقل ظاهر في كلمة ما، أو في تركيب معين^(٤).

ومما جاء منها عند الشريف تعليل إعراب الأسماء المفردة بالحركات، حيث قال: "اعلم أن الأسماء المفردة لما كان مدار الكلام عليها جعل إعرابها بالحركات لأن الحركات أبعاض الحروف وبعض الشيء أخف من كله فقصدوا الخفة والتسهيل"^(٥). وعلل بها قوله: "وإنما وُحِّدَ المميز في أكثر الأحوال؛ لأنهم طلبوا التخفيف، فجاؤوا بمفرد نكرة يدلُّ على الجنس فوضعه موضع الجمع أغنى عنه"^(٦).

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص ٧١.

(٢) ابن منظور، لسان العرب، ج ٩، ص ٨٠.

(٣) ابن الوراق، علل النحو، ص ٨٣.

(٤) اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص ٧٦.

(٥) الشريف الزيدي، البيان، ص ٦٧.

(٦) المصدر نفسه، ص ٢٢٧.

- علة الاستغناء:

إن العرب يستغنون بالشيء عن غيره فيقوم مقامه، ويؤدي مؤداه. ومما علله بها الشريف عمر تعليله أن الاسم أخف من الفعل، قال: "فإن قيل: فَلَمْ قُلْتُمْ: إِنَّ الاسم أخف من الفعل؟ قيل له: لافتقار الفعل إلى الاسم، واستغناء الاسم عنه"^(١).

- علة الوجوب:

وهي عبارة عن ضرورة الانتماء بما يترتب على القاعدة انتماء واجباً لا يسوغ معه وجه آخر^(٢). وعلل بها قوله: "اعلم أن الفاعل لما كان يرتفع من حيث الإسناد والذكر بعد الفعل وجب أن يكون بعد فعله؛ لأنه محال أن يوجد فاعل لا فعل له، فإذا لم يكن مظهراً بعده وجب أن يكون مضمراً فيه"^(٣).

- علة الجواز:

ووردت في قوله: "فأما إذا كان قبل الألف راء مفتوحة وبعده راء مكسورة، فإنه تجوز إمالته وذلك لأن الراء المكسورة إذا وقعت بعد الألف وكان قبله حرف استعلاء فإن الإمالة تجوز فيه، نحو "قارب، وقادر"؛ فلأن تجوز مع الراء أولى، لأن الراء على كل حال ليست من حروف

(١) الشريف الزبيدي، البيان، ص ٤٦.

(٢) اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص ٢٠٠.

(٣) الشريف الزبيدي، البيان، ص ١٢٠-١٢١.

الاستعلاء، وإنما هي مشبهة بها، فإذا كانت الكسرة في الراء تغلب حروف الاستعلاء جاز أن تغلب غيرها^(١).

- علة كثرة الاستعمال:

العرب قد يحذفون من الكلمة في حال كثرة استعمالها. فعندما يكثر استعمال لفظ ما أو تركيب ما يحذف بعض حروفهما أو قد يختار حركة خفيفة تخفيفاً، أو قد يبنى حكم نحوي ما. وبما أن التخفيف لا ينتج إلا بكثرة الاستعمال ولهذا ربط ابن جني بين كثرة الاستعمال وعلة التخفيف، فقال: "ليقل في كلامهم ما يستقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون"^(٢). وجاء عند الشريف تعليقه بها، فقال: "اعلم أن الأصل في 'نَعَمْ' بفتح النون وكسر العين فجاء على الأصل إلا أنهم اسكنوا العين تخفيفاً لكثرة الاستعمال"^(٣).

هذه أهم العلل التي جاء بها الشريف عمر في كتابه، وهي علل تمثل الأساس الذي يعتمد عليها لمعرفة الظواهر التي تطرأ على الصيغ والأبنية وتساعد في فهم القضايا النحوية. وصاحبنا لا يكاد يذكر ظاهرة نحوية إلا يسوق العلة فيها. وهذا يدل على براعته في العلل وشدة ذكائه فيها. وهو بذلك يسير على منهج النحاة في التعليل. فعلمه علل تعليمية تتماشى مع منهج كتابه، وغايته التي وضع لأجله.

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص ٧٠٧.

(٢) انظر ابن جني، الخصائص، ج ١، ص ٥٠.

(٣) الشريف الزيدي، البيان، ص ٤٦٩-٤٧٠.

الفصل الثالث

موقف الشريف الزيدي من النحويين:

٣-١ المبحث الأول: موقفه من البصريين

٣-٢ المبحث الثاني: موقفه من الكوفيين

٣-٣ المبحث الثالث: موقفه من ابن جني

تمهيد:

المذهب البصري:

انتهج هذا المذهب في وضع قواعده منهج السماع من العرب الفصحاء فلا يثبتون في كتبهم النحوية إلا ما سمعوه من ثقات العرب وخلصائهم وهم من سكان بوادي نجد والحجاز وتهامه. ولذلك كان نحوهم يعتمد عليه، ويوثق به لما يحويه من خصائص في النقل كاللغة السليمة، وصدق الراوي وعدم الأخذ بشاهد لا يعرف قائله، ولا بمن لا يوثق بلغته.

وأما القياس عندهم فقد اشترطوا في شواهد أن تكون مطابقة للخصائص التي اعتمدها وكانوا يرفضون ما شذ على قواعدهم ومقاييسهم وذلك أحكموا قواعدهم النحوية وضبطوها ضبطاً دقيقاً^(١).

وأما المذهب الكوفي فله منهج يغاير منهج البصريين في وضع قواعده النحوية. وقد امتاز هذا باتساعه في رواية الأشعار، وعبارات اللغة دون تمييز بين أعراب بادين أو حاضرين، واعتد المذهب الكوفي بالأشعار والأقوال الشاذة التي سمعوها وقاسوا عليه مما أحدث اختلاطاً وتشويشاً في نحوهم^(٢). ولهذا قال صاحب الاقتراح "لو سمع الكوفيون بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوبوا عليه"^(٣).

والقياس عند الكوفيين كثير في نحوهم، مما أدى إلى التساهل في بناء القواعد ووضعها. ونخلص من ذلك كله إلى أن المذهب البصري أصح قياساً وأكثر دقة، وأشد إحكاماً من قياس

(١) شوقي، ضيف، المدارس النحوية، ط ٣، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٦م، ص ١٦٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٦١.

(٣) انظر: السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص ٨٤.

المذهب الكوفي على الرغم من اتساع المذهب الكوفي في الرواية والقياس إلا أن المذهب البصري تحرى الدقة في الرواية والأخذ عن فصحاء العرب، وعدم القياس على الشاذ مما جعل المذهب البصري متصديراً على المذهب الكوفي.

وسأتحدث فيما يأتي عن موقف الشريف من البصريين، ثم يليه موقفه من الكوفيين.

٣-١ المبحث الأول: موقفه من البصريين

كان موقفه من البصريين على النحو الآتي:

أ- عرض الآراء دون رد، ومن الأمثلة على ذلك:

لم يرد رأي البصريين في أن الأفعال مشتقة من المصادر، فقال: "فذهب سيبويه والبصريون إلى أن الأفعال مشتقة من المصادر.... واحتج البصريون بأشياء منها أن الفعل يدل على حدث وزمان معلوم، والمصدر يدل على حدث فقط فعلم أن المصدر أول؛ لأن الواحد قبل الإثنين؛ إذ الواحد أحد الشيئين الذي دل الفعل عليهما، الثاني أن الفعل له أمثلة من الماضي والمستقبل نحو (ضَرَبَ) و(يَضْرِبُ) و(تَضْرِبُ) و(نَضْرِبُ)، والمصدر واحد من جميع ذلك، فصار المصدر هو الذي تصاغ منه أمثلة الفعل المختلفة؛ لأنه واحد يوجد في جميعها، بيان ذلك أن الذهب نوع والفضة نوع واحد، تصاغ منهما الصور الكثيرة وهما الأصل في تلك الصور. الثالث: أن الأسماء أصل والأفعال فرع عليها فعلم أن الفرع مأخوذ من الأصل ومما يدل على ذلك تسمية المصدر مصدراً. والمصدر في اللغة: هو الموضع الذي يصدر عنه كقولهم: مصدر الإبل وموردها للموضع الذي تصدر عنه وترده. فعلم أن المصدر أصل والفعل صدر عنه لتسميته مصدراً^(١).

ذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر؛ لأن المصدر يدل على الحدث فقط، والفعل يدل على الحدث والزمان وما يدل على معنى واحد كالمفرد . وما يدل على معنيين

(١) انظر: الشريف الزيدي، البيان، ص ٩٦، ص ٩٧.

كالمركب والمفرد قبل المركب؛ ولأن المصدر جنس يقع على القليل والكثير والماضي والمستقبل فهو كالعوم، والفعل يختص بزمان معين، والعام قبل الخاص.

بينما ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل واحتجوا بأن الفعل يعمل في المصدر. والعامل قبل المعمول^(١). وذكر ابن يعيش أن المصادر تختلف كما تختلف أسماء الأجناس، ألا تراك تقول: (ضربت ضرباً)، ولو كانت مشتقة من الأفعال لجرت على سنن واحد في القياس، ولم تختلف كما لم تختلف أسماء الفاعلين والمفعولين، ولو كانت المصادر مشتقة من الأفعال لدلت على ما في الأفعال من الحدث والزمان، وعلى معنى ثالث كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وعلى ذات الفاعل والمفعول^(٢).

نلاحظ من خلال تعريف المصدر بأنه لفظ يدل على حدث، مجرداً عن الزمان، ومتضمناً أحرف فعله لفظاً، كـ"ضَرَبَ ضَرْباً"، فالضرب: مشتمل على أحرف "ضَرَبَ" لفظاً؛ ولأنه يصدر جميع المشتقات نستدل على أنه أصل الفعل.

ولم يردّ في جواز تقديم خبر (ليس) عليها. فقال: "فأما (ليس) فسيبويه يجيز تقديم خبرها عليها، وغيره يابأه لنقصان تمكنها ولكونها حرفاً"^(٣).

وكان رأي الكوفيين أنه لا يجوز تقديم خبر (ليس) عليها، وإليه ذهب المبرد من البصريين، وكانوا يعللون هذا المنع بأن (ليس) فعل غير متصرف وما لا يتصرف في نفسه لا يتصرف في العمل.

(١) العكبري، عبدالله بن الحسين، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق عبد الإله نيهان، ج ٢، ط ١، ١٩٩٥،

دار الفكر المعاصر، بيروت-لبنان، ودار الفكر، دمشق-سورية، ص ١٣٢.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١، تصوير مكتبة عالم الكتب، بيروت ص ١١٠.

(٣) الشريف الزيدي، البيان، ص ١٤٦ - ص ١٤٧.

ولكن البصريين يجيزون تقديم خبرها عليها، كما يجوز تقديم خبر كان عليها^(١). وكانت حجتهم تقوم على ظاهر قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ (هود: ٨). ويقول أبو حيان: "والظاهر أن (يوم) منصوب بقوله (مَصْرُوفًا) فهو معمول لخبر (ليس) وقد استدل به على جواز تقديم خبر (ليس) عليها، وقالوا: لأن تقديم المعمول مؤذن بتقديم العامل، ونسب هذا المذهب لسيبويه، وعليه أكثر البصريين، وذهب الكوفيون والمبرد إلى أنه لا يجوز ذلك، وقالوا: لا يدل جواز تقدم المعمول على جواز تقدم العامل"^(٢).

ونلاحظ أن (ليس) فعل ماضٍ للنفي، مختص بالأسماء، وهي فعل يشبه الحرف، وهي فعل لقبولها علامة الفعل، نحو "ليست وليسا وليسوا ولسنا ولسن" ولذلك جاز تقديم خبرها عليها. ولكن من منع تقديم خبرها بسبب حرفيتها.

عرض الشريف خلافهم في جواز تقديم التمييز على عامله إذا كان العامل فعلاً، فقال: "فإذا كان العامل فيه فعلاً فإن (المازني) و(أبا العباس المبرد) يجيزان تقديم المفعول على الفعل وكان سيبويه لا يرى ذلك..^(٣)".

يجوز عند الكوفيين والمازني والمبرد تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً متصرفاً^(٤)، بينما يرى أصحاب المذهب البصري عدم جوازه، وذلك لأن التمييز المنصوب بفعل متصرف يكون في الغالب فاعلاً في الأصل فأصل (تصبب عرقاً): (تصبب عرق زيد)^(٥).

(١) ابن الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ١، ص ١٦٠.

(٢) أبو حيان، محمد بن يوسف، البحر المحيط، ج ٥، مطبعة النصر الحديثة، الرياض، د.ت، ص ٢٠٦.

(٣) الشريف الزيدي، البيان، ص ٢٢٦.

(٤) ابن الأنباري، عبد الرحمن، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ٢، ص ٨٢٨.

(٥) ابن جني، عثمان، الخصائص، ج ٢، ص ٣٨٤. والأزهري، خالد بن عبدالله، شرح التصريح على التوضيح، بهامشة حاشية العلامة يس، الحمصي العلمي، ج ١، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د.ت، ص ٤٠٠.

إن التمييز هو اسم نكرة يذكر تفسيراً للمبهم من ذات أو نسبه، ويجوز تقديمه إذا كان عامله فعلاً.

ومما قاله -أيضاً- عن أصل "مهما": "وأما (مهما) فقد اختلف فيها، فقال (الخليل): هي (ما) زيد عليها (ما) لغواً، وأبدل من ألفها هاء لمشاركتها لها في الخفاء فقيـل: (مهما). وقال (سيبويه): يجوز أن يكون (مه) كـ(إذ) ضم إليهما (ما). وقال (الزجاج): هي (مه) التي للكف والزجر و(ما) بعدها للمجازاة، والدليل على أنها بمعنى (ما) رجوع الضمير إليها في قول (المنتخل الهذلي):

إِذَا سُدَّتْهُ سُدَّتْ مَطْوَاعَةً وَمَهْمَا وَكَأَنَّتَ إِلَيْهِ كَفَاهُ^(١)

فالهاء في (كفاه) راجعه إلى (مهما) فهذا دليل على أنها (ما) الموصولة^(٢).

اتفق النحاة على أن (مهما) اسم شرط جازم، لكنهم اختلفوا في كونها بسيطة أو مركبة، واختلف بتركيبها: فذهب البصريون إلى أن أصل (مهما) كما قال الخليل: (ما ما)، الأولى هي الشرطية، والثانية زيدت على الأولى تأكيداً، فصار اللفظ بها عند زيادتها على (ما الشرطية: ما ما)، فأبدلوا من ألف الأولى هاء لقرب الهاء من الألف في المخرج؛ وذلك لأن العرب تكره توالي الأمثال^(٣). وغيروا ألف (ما) الأولى لأنها اسم والأسماء أقبل للتغيير والتصرف من الحروف لقربها من الأفعال وتبينها على أنها هي المعتمدة^(٤).

(١) انظر: ديوان الهذليين، ج ٢، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٥هـ، ص ٢٩. والبغدادي، خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج ٣، ص ٦٣٥.

(٢) الشريف الزيدي، البيان، ص ٤٤٦-٤٤٧.

(٣) ابن يعيش، يعيش بن علي، شرح المفصل، ج ٧، ص ٤٢.

(٤) ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق محمد كامل بركات، ج ٣، دار المدني، جدة، ١٩٨٤، ص ١٣٧.

وأما الكوفيون والأخفش والزجاج فذهبوا على أنها مركبة من (مه)، بمعنى (اكفف)، و(ما) الشرطية، فاللفظ على هذا لم يدخله تغيير، لكنه مركب من كلمتين بقيتا على لفظهما^(١). واحتجوا لما قالوه إن (مه) قد تستعمل مع (من) التي هي شرط؛ فيقال: مهمن^(٢). وأما سيبويه فأجاز ذلك بقوله: "وقد يجوز أن يكون (مه) كـ(إذ) ضم إليها (ما)"^(٣).

وأيد صاحب الكافية في النحو رأي البصريين في (مهما) فوصفه بأنه قريب، لأنه مقيس على إخوة (مهما) مما دخل عليه (ما) الزائدة للتأكيد كـ(إن) و(متى) وغيرهما. وذكر أن رأي المذهب الآخر فيه بعداً؛ لأنه لا معنى للكف مع معنى الشرط إلا على بعد، وهو أن يقال في (مهما تفعل أفعل) إنه زد على كلام مقدر؛ كأنه قال لك قائل: أنت لا تقدر على ما أفعل، فقلت: مهما تفعل أفعل^(٤).

ويتضح أن جمهور النحويين متفقون على أن الأصل في عامل الجزم في (مهما) هو (ما) الشرطية ولكن الاختلاف يكمن في اللفظ الثاني الذي ركب مع (ما) الشرطية حتى صار على صورة (مهما).

وأما قولهم في بساطتها فقد ذهب بعضهم إلى أنها بسيطة على وزن (فعل) وألفها إما للتأنيث وإما للإلحاق. فإذا كانت للتأنيث فإن التثنية قد زال عنها لأجل ذلك؛ وهذا ما ذهب إليه

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٧، ص ٤٣.

(٢) المرادي، الحسن بن قاسم، الجني الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، ط ١، ١٩٩٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ص ٦١٣.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ٦٠.

(٤) ابن الحاجب، عثمان بن عمر، الكافية في النحو، شرح الشيخ رضى الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي، ج ٢، ط ٢، ١٩٧٩، دار الكتب العلمية، بيروت، ص ٢٥٣.

أبو حيان^(١). وإذا كانت للإلحاق فإنه يكون قد زال لأجل البناء وهذا ما ذكره السيوطي^(٢) وابن عقيل^(٣).

ب- عرض الآراء وردّها:

رد آرائهم في تعريف الاسم، فقال: "فأما (محمد بن السري) فإنه قال: الاسم ما دل على معنى عارٍ من الدلالة على الزمان. وقال (أبو العباس المبرد): الاسم ما دل على مسمى تحته. وما ذكره (محمد بن السري) يبطل بقولهم: (أَتَتِ النَّاقَةُ عَلَى مَضْرِبِهَا وَمَنْتَجِهَا)؛ لأنَّ الْمَضْرَبَ وَالْمَنْتَجَ يدلان على الضراب والنّاتج وعلى الزّمان؛ لأنّ زمان ذلك معروف. وما ذكره (أبو العباس) يبطل بالفعل، فإنّ الفعل يدل على مسمى تحته^(٤).

ومما قاله في باب إعراب الأفعال وبنائها بعد عرضه لرأي سيبويه في الواو والياء والألف في الأفعال الخمسة: "وكان أبو عثمان يقول: هي حروف تدل على التثنية والجمع والتأنيث، والضمير مستتر في الفعل، كما أك إذا قلت: زيد قام، فالضمير مستتر، فكذلك إذا قلت: الزيدان قاما، فالضمير مستتر بحاله والألف تدل على التثنية، وهذا ليس بصحيح؛ لأن النحويين أجمعوا أن قولنا: أقوم للمخبر عن نفسه ضميره مستتر فيه، وقولنا: (قمت) التاء هي الاسم، وهي متصلة به، فإذا جاز أن يكون ذلك للمتكلم جاز أن يكون مثله للغائب إذا قلت: "هو يفعل" كان ضميره مستتراً، فإذا قلت: "يفعلان" ظهر الضمير في الألف واتصل بالفعل، وكذلك يفعلون

(١) أبو حيان، محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: مصطفى أحمد النحاس، ج ٢، ط ١، ١٩٨٧، مطبعة المدني، القاهرة، ص ٥٤٧.

(٢) السيوطي، همع الهوامع في جمع الجوامع، ج ٤، ص ٣١٦.

(٣) ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ج ٣، ص ١٣٧.

(٤) الشريف الزيدي، البيان، ص ١٠-١١.

للجماعة. فأما الباء فالدليل على أنها ضمير المؤنث أنها تسقط مع ضمير التثنية، فإذا قلتك الهندان تضربان، فإنما سقطت؛ لئلا يجتمع ضميران في كلمة واحدة... " (١).

ونخلص إلى أن الشريف كان يبدي رأيه في المسألة التي يردها وينقدها، فهو لا يكتفي بالعرض بل يناقشها، ويبين وجهة نظره بعد عرض آراء العلماء فيها.

ج- عرض الآراء وترجيحها، ومن الأمثلة على ذلك:

قوله عن (إذ ما): "فأما (إذ) فكانت لما مضى من الزمان، فلما صاحبها (ما) دلت على الاستقبال وهذا يدل على صحة التغيير وسيبويه يجعلها حرفاً لتغيير معناها، وحكي عن بعض النحويين أن (إذ ما) هي (إمّا) أقيمت مقامها: لأن (ما) لا يكاد يأتي بعدها فعل إلا بالنون، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ثَقَفَهُمْ﴾ (سورة الأنفال: ٥٧)، ﴿وَأَمَّا تَخَافُ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً﴾ (سورة الأنفال: ٥٨)، فلما كانت النون تكسر الشعر جعل مكانها (إذ ما)، فهذا يدل على أنها حرف كما قال سيبويه" (٢).

وقال سيبويه: "لا يكون الجزاء في حيث ولا في إذ حتى يضم إلى كل واحد منها "ما" فتصير إذ مع ما بمنزلة إنما وكأنما.. (٣).

وقال في الكتاب _أيضا_ : "إذا فيما تستقبل بمنزلة إذ فيما مضى" (٤).

(١) الشريف الزبيدي، البيان، ص ٤٢٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٤٧.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ٥٦-٥٧.

(٤) المصدر نفسه، ج ٣، ص ٦٠.

وقال المبرد: "أما (إذ) فتنبئ عن زمان ماض، وأسماء الأزمان تضاف إلى الأفعال، فإذا أضيفت إليها كانت معها كالشيء الواحد، ومتى جزمها فصلت منها، ألا ترى أنك تقول: جئتكَ يوم خرج زيد، وهذا يوم يخرج زيد، "وهذا يوم ينفع الصادقين صدقهم" فلما وصلت بها —(ما) جعلتهما شيئاً واحداً فانفصلت من الإضافة فعملت"^(١).

وذهب ابن هشام إلى أن (إذ ما) أداة شرط تجزم فعلين وهي حرف عند سيبويه بمنزلة (إن) الشرطية، وظرف عند المبرد وابن السراج والفارسي، وعملها الجزم قليل، لا ضرورة، خلافاً لبعضهم^(٢). وأما الشريف الزيدي فذهب إلى أنها حرف كما ذهب سيبويه.

ومنها —أيضاً— ما قاله عن اسم (لا) النافية للجنس أمعرب هو أو مبني؟ فبعد عرض اختلافهم في اسم (لا) النافية للجنس أمعرب هو أو مبني؟ رجح ما اعتمده شيخه أبو القاسم، فقال: "فإذا قلت: لا رجل في الدار فعند سيبويه أن الفتحة في قولنا (لا رجل) فتحة إعراب لا فتحة بناء، ولكنها منع منها التثوين. وقال أبو سعيد^(٣) في الشرح: وقد يعمل العامل في الشيء ويمنع التصرف، ولا يكون هذا مبطلاً لعمله كقولنا (حبذا زيد)، (حب) فعل ماضي، و(ذا) فاعله، وجعلاً جميعاً كشيء واحد.

والذي أملاه علينا شيخنا أبو القاسم زيد بن علي أن الأسماء الشائعة التي ينفي بها الجنس مبنية على الفتح، وهذا هو قول المبرد. وعند الزجاج أنها فتحة إعراب؛ لأنها لا تفارق ما تعمل فيه والذي يجب أن يعتمد في هذا الباب أن (لا) لما دخلت على الأسماء النكرات ولم تفارقها

(١) انظر: المبرد، المقتضب، ج ٢، ص ٥٤.

(٢) ابن هشام، المغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج ١، ص ١٢٠.

(٣) هو السيرافي.

وكثر معها حذفوا التتوين منها، وبنوها على أخف الحركات، وهي الفتحة لكثرة دورانها فصار الاسم الواقع بعد (لا) مبنياً على الفتحة، كما بني (زيد) في النداء في قولنا: يا زيد على الضم^(١).

ذهب جمهور البصريين إلى أن هذا الاسم مبني لتضمنه معنى (من)، فأصل "لا رجل في الدار: لا من رجل في الدار"، فحذفت (من) وركبت (لا) مع الاسم تركيب خمسة عشر لتضمنها مع الاسم المركب معها معنى من المحذوفة^(٢). وبيّن الجرمي والزجاج إلى أنه معرب^(٣). وأما المبرد فقد ذهب إلى أن (اسم لا) يكون معرباً إذا كان مثني أو مجموعاً، ويبني إذا كان مفرداً^(٤). أما الأشموني فذكر أن فتحة اسم لا النافية للجنس فتحة بناء على الصحيح، وأن سبب البناء تضمن الاسم معنى حرف الجر (من)^(٥). كما وأن ابن هشام أشار إلى بناء هذا الاسم، وبيّن سبب بنائه تضمنه معنى (من)^(٦). وأما صاحب شرح العمدة فذهب إلى أن اسم لا النافية للجنس مبني، فقال: "فإن كان الذي وليها من النكرات مفرداً، أي غير مضاف وغير شبيه بالمضاف ركب معها وبني على ما كان ينصب به"^(٧).

وأما صاحبنا الشريف فقد أيد ما اعتمده شيخه أبو القاسم وهو بناء اسم لا النافية للجنس، وصفوة القول إن النحاة أجمعوا على أن اسم لا النافية للجنس مبني لتضمنه معنى حرف الجر المحذوف (من).

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص ١٧٣.

(٢) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ١، ص ٣٦٧.

(٣) انظر: السيوطي، همع الهوامع في جمع الجوامع، ج ١، ص ١٤٦.

(٤) المبرد، المقتضب، ج ٤، ص ٣٦٦.

(٥) الأشموني، شرح الأشموني، ج ١، ص ١٥٠.

(٦) ابن هشام، مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، ج ١، ص ٣١٣.

(٧) انظر: ابن مالك، جمال الدين بن محمد، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تحقيق عدنان الدوري، ط ٢٠،

١٩٧٧، مطبعة العاني، بغداد، ص ٢٥٥.

وقد رجع رأي البصريين في عدم تقديم خبر (ما زال) على حرف النفي، وما يقال على ما زال يقال على أخواتها عدا ما دام. حيث قال الشريف: "فأما (ما زال) و(ما برح) و(ما انفك) و(ما فتىء) فإن لا يجوز أن تتقدم أخبارها عليها أنفسها فإن وضعت مكان (ما) حرف نفي جاز التقديم، فتقول: قائماً لا يزال زيداً، وكان أبو الحسن بن كيسان يجيز قائماً ما زال زيداً"^(١).

فالمسألة هذه من المسائل المختلف فيها، فقد ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر (ما زال) على حرف النفي، وأجازوا التقديم إذا كان النافي غير (ما) وهذا ما ذهب إليه الشريف الزيدي.

وأما الكوفيون فقد أجازوا التقديم دون تعيين حرف النفي، وأضاف الأنباري^(٢) أنه مذهب أبي الحسن بن كيسان. وقد رد الشريف رأي ابن كيسان بقوله: "وهذا لا يصح؛ لأن (ما) لها صدر الكلام بدليل دخولها على المبتدأ وخبره وعلى الأفعال فلا يتقدم عليها ما في خبرها؛ لأنه صلة لها"^(٣).

نلاحظ أن الشريف لا يجيز تقديم خبر (ما زال) على حرف النفي وهو بذلك يرجح مذهب البصريين.

وعند حديثه عن عامل النصب في الظرف الواقع خبراً، قال: "وكل واحد من ظرفي الزمان والمكان إذا وقع خبراً عن المبتدأ فإن المراد به أنه قام مقام الخبر وناب عنه. وإنما أطلق عليه الخبر مجازاً، ألا ترى أن قولنا: زيدٌ خلفك، التقدير: زيدٌ مستقرٌ خلفك، و(زيدٌ) مبتدأ،

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص ١٤٧.

(٢) ابن الأنباري، الإنصاف، ج ١، ص ١٥٥.

(٣) الشريف الزيدي، البيان، ص ١٤٧.

و(مستقرٌ) خبره، ثم حذف الخبر تخفيفاً للعلم به، وأقاموا الظرف مقامه، وكان في (مستقر) ضمير مرفوع بأنه فاعل، فنقلوه إلى الظرف، فصار الظرف يرفع الضمير، كما كان (مستقرٌ) يرفعه، فلفظ الظرف نصب بأنه مفعول لـ(مستقرٌ) وموضعه رفعٌ لأنه خبر المبتدأ، وفيه ضمير مرفوع بالظرف لنيابته عن (مستقرٌ) فاعلم ذلك^(١).

اختلف البصريون والكوفيون في عامل النصب في الظرف الواقع خبراً، فذهب فريق من البصريين إلى أنه منصوب بفعل مقدر، وذهب الفريق الآخر إلى أنه منصوب باسم فاعل مقدر والتقدير فيه (زيدٌ مستقرٌ خلفك) في حين ذهب الكوفيون إلى أن الظرف الواقع خبراً ينتصب على الخلاف^(٢)، وهو ضعيف؛ لأن المخالفة لو اقتضت النصب لانتصب زيد في: زيد خلفك^(٣).

وأما الشريف الزيدي فقد تبع الفريق الثاني من البصريين في أن يكون اسم الفاعل المقدر هو العامل في الظرف الواقع خبراً النصب.

وقد ذهب الشريف إلى ما ذهب إليه البصريون بأن الفعل هو العامل في المفعول معه بتوسط الواو، فقال: "اعلم أن المفعول في هذا الباب (أي: باب المفعول معه) ينتصب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو"^(٤).

اختلف النحاة في ناصب المفعول معه، فمنهم من قدر فعلاً كالزجاج القائل بأنه "منصوب بتقدير عامل" فعل تقديره: لابس الخشبة، واستوى الماء^(٥). ومنهم من أعمل الواو كالجرجاني،

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص ١١١.

(٢) ابن الأنباري، الإنصاف، ج ١، ص ٢٤٥.

(٣) ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ج ١، ص ٢٣٦.

(٤) الشريف الزيدي، البيان، ص ٢١٥.

(٥) العكبري، التبيين، ص ٣٧٩.

وقد رفض ابن عقيل مذهب الجرجاني القائل بأن النصب بالواو بقوله: "وكأنه الجرجاني لما رأى اختصاصها بالاسم ادعى أن النصب بها كإن، وردّ بأنه لو كان كذلك لاتصل الضمير بها، كما يتصل بإن" ^(١). ومنهم من ذهب إلى أن العامل فيه هو الفعل وهذا مذهب البصريون. وأما ما ذهب إليه الكوفيون أنه ينتصب على الخلاف وقد رد عليهم بأن الخلاف لو كان ناصباً لقل: ما قام زيدٌ لكن عمراً، بالنصب ولا يقال، بل يرفع ^(٢).

نلاحظ أن الشريف قد خالف ما ذهب إليه الكوفيون في ناصب المفعول معه واتبع رأي البصريين ^(٣).

وأجاز الشريف تقديم الحال على عاملها وهو مذهب البصريين، فقال: "اعلم أن الحال من حقها أن تكون بجنب ذي الحال ملاصقة له، كما أن المفعول به من حقه أن يكون بعد الفاعل، إلا أن الفعل لما كان يعمل مقدماً ومؤخراً ومتوسطاً لقوته على العمل قدمت الحال، والنية بها التأخير، كما قدموا المفعول به والنية به التأخير" ^(٤).

إن البصريين أجازوا تقديم الحال على الفعل نحو: راكباً جاء زيدٌ، في حين ذهب الكوفيون إلى أنهم لا يقدمونها أول الكلام إذا كانت من ظاهرة ومنهم من ذهب إلى جواز تقديمها إذا كانت من مضمّر نحو: راكباً جئت ^(٥).

نلاحظ أن الشريف الزيدي اتبع نحاة البصرة في ذلك.

(١) ابن عقيل، المساعد، ج ١، ص ٥٤٠.

(٢) ابن الأنباري، الإنصاف، ج ١، ص ٢٤٨.

(٣) العكبري، التبيين، ص ٣٧٩.

(٤) ابن عقيل، المساعد، ج ١، ص ٥٤٠. الشريف الزيدي، البيان، ص ٢١٩.

(٥) ابن الأنباري، الإنصاف، ج ١، ص ٢٥٠.

ومنع الشريف التعجب من الألوان والعيوب، كما منعوه البصريون، فقال: "اعلم أنه إنما امتنع ذلك؛ لأن هذه الألوان والعيوب أفعالها زائدة على الثلاثي ألا ترى أنك تقول: ابيضّ وابيضّ، واحمرّ واحمرّ، واحولّ واحولّ"^(١). وقال في موضع آخر: ".. فلهذا لم يتعجب منه إلا بـ(أشدّ) وما يجري مجراه"^(٢).

نلاحظ أن الشريف منع التعجب من الألوان والعيوب، وهذا مذهب البصريين في حين أجازوا الكوفيون^(٣) ذلك.

نلاحظ مما سبق أن الشريف عمر قد اتخذ من البصريين ثلاثة مواقف:

الأول: عرض آرائهم دون أن يرد عليها، وكانت هذه الآراء كثيرة ومنتشرة في كتابة البيان.

الثاني: عرض آرائهم مع الرد عليها، وكانت هذه الآراء قليلة جداً.

الثالث: عرض آرائهم مع ترجيحها، واتبع فيها الشريف عمر طريقتين:

الطريقة الأولى: يذكر فيها الترجيح دون الاعتماد على ترجيح شيخه زيد بن علي الفارسي.

الطريقة الثانية: ذكر الترجيح معتمداً على ترجيح شيخه.

ومن خلال هذه المواقف نستطيع أن نقول إن الشريف عمر بصري المذهب فكتابه مليء

بآرائهم وأقوالهم وخاصة كبير البصريين وشيخهم سيبويه، الذي تردد اسمه أكثر من غيره من

أعلام النحو^(٤)، والذي أفاد منه الشريف عمر كثيراً في كتابه.

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص ٤٦٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٦٧.

(٣) ابن الأنباري، الإنصاف، ج ١، ص ١٤٨.

(٤) ورد ذكره (٦٩) مرة.

ونلاحظ أن الشريف عمر كان في أغلب أمره ناقلًا لتلك الآراء غير ناقض لها، أو معترض عليها وهذا دليل آخر على اتباعه لمذهب البصريين، وبالتالي نستنتج أنه كان كثير النقل عن البصريين، بالإضافة إلى اتباعه آرائهم فهو نادرًا ما يرد عليها.

وكذلك نلاحظ أنه عندما يتحدث عن آرائهم قبل ذكره للكوفيين، يذكرهم بعبارة البصريين، أو أنه يذكرهم بأسمائهم، أو بعبارات تشير إليهم كـ "قال بعضهم"، و"من الناس"، و"قال قوم".

٣-٢ المبحث الثاني: موقفه من الكوفيين

أما موقفه من الكوفيين، فكان على النحو الآتي:

أ - عرض الآراء دون ردّ:

أورد الشريف عمر آراء للكوفيين كثيرة، وقف منها موقف الحياد، فلم يردّها، ولم يرجّحها، ونذكر بعض الأمثلة منها:

عرض قول الفراء في الاسم، فقال: "وأما "الفراء" فقال: "الاسم اسمان اسم ظاهر، واسم مكني، وقال: هذه قسمة، ولم يجعله حدّاً، والقسمة إحدى التعليمات"^(١).

وذكر قول الكسائي والفراء في حتى فقال: "وعند الكسائي أنها تجر بإضمار (إلى)، ويقول إن قوله تعالى: ﴿سَلَّمَ هِيَ حَتَّى مَطَلَعِ الْفَجْرِ﴾ (القدر: ٥)، إن التقدير: سلام هي إلى مطلع الفجر، وقال الفراء: هي نائبة عن (إلى)؛ لأنها من عوامل الأفعال، تعمل في الفعل النصب، ولكن لا تختص بالفعل فلهذا أجاز أن تتوب عن (إلى)"^(٢).

ويعرض قولهم بعد عرض رأي البصريين في تقدير (إلا) في الاستثناء بـ(لكن)، يقول: "وعند الكوفيين أن (إلا) بمعنى (سوى)"^(٣).

ب - رد الآراء:

كان الشريف عمر يعرض آراء الكوفيين بعد عرضه لرأي البصريين، ثم يقوم بالرد عليها ومن الأمثلة على ذلك:

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص ٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٦٠.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٣٧.

أورد قول الكوفيين في أمثلة الأمر للمواجه مما لا حرف مضارعة فيه، وردّ الشريف ذلك بقوله: "وعند الكوفيين أنه معرب، والتقدير فيه لام محذوفة فإذا قلت: اضرب كان التقدير لتضرب وأجيب عن ذلك بأن عوامل الأفعال لا تعمل مع الحذف، وأيضاً فإن خطاب المواجه بالتاء لم يكثر في كلام العرب حتى يخفف بالحذف فلما كان كذلك وكان هذا الفعل لمواجه، ليس في أوله إحدى الزوائد الأربعة صح أنه مبني غير معرب"^(١).

اختلف النحاة كون فعل الامر معرباً أو مبيناً فمذهب البصريين أنه مبني لأنه فعل للمواجه نحو: اضرب، وأما مذهب الكوفيون فذهبوا إلى أن هذا الفعل معرب لا مبني، لأن أصل (افْعَلْ): لَتَفْعَلْ، على أن لام الأمر، وحرف المضارعة قد حذف تخفيفاً، لكثرة الاستعمال. فقد قال ابن الأنباري هذا في كتابه الإنصاف: "ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر للمواجه المعرب عن حرف المضارعة، نحو: افعل، معرب مجزوم"^(٢).

ويتضح أن الأمر فعل مبني على الوقف، فأصل الفعل البناء، ويكون الإعراب إذا وجدت المشابهة، فإن لم توجد المشابهة فيظل باقياً على أصله، والجزم لا يكون إلا بعامل وليس في الأمر عامل الجزم وتقديرهم بلام مضمرة، اضرب: لَتَضْرِبْ، لا يجوز؛ لأن عامل الجزم لا يضم.

ورد قولهم في أن "نَعَمْ و بئسَ" اسمان، فقال: "وعند الكوفيين: إنهما اسمان واستشهدوا بجواز دخول حروف الجر عليهما في قولهم: مَرَرْتُ بِنَعَمِ الْقَوْمِ وهذا لا حجة فيه؛ لأن حرف الجر قد دخل على الفعل في نحو قول الشاعر:

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص ٤١٤.

(٢) انظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ٢، ص ٥٢٤.

وَاللّٰهُ مَا لَيْلَىٰ بِنَامٍ صَاحِبُهُ^(١)

فأدخل الباء على نام وبالإجماع أن (نام) فعل.

والدليل على أنهما فعلاّن إلحاق علامة التأنيث بهما في قولهم: نِعْمَةُ الْمَرْأَةِ هِنْدٌ، وقول ذي الرمة:

أَوْ حُرَّةٌ عَيْطَلٌ فَتَحَاءُ مُجْفِرَةٌ وَدَعَائِمُ الزَّوْرِ نِعْمَتُ زَوْرَقِ الْبَلَدِ^(٢)

واستقلال الفاعل بهما كما يستقل بسائر الأفعال، وبناءهما على الفتح كالأفعال الماضية^(٣).

إن الشريف عمر بيّن أنه لا حجة للكوفيين في هذا، فحرف الجر يدخل على الفعل كما في المثال السابق، وهما -أيضاً- فعلاّن لاتصال تاء التأنيث بهما.

وأوضح العكبري أنهما فعلاّن عند البصريين والكسائي، بدليل اتصال تاء التأنيث الساكنة الدالة على تأنيث الفاعل بهما (نعمت المرأة هند)، وبدليل استتار الضمير فيهما، وأيضاً ليسا حرفين بالاتفاق، وهما اسمان عند الكوفيين بدليل دخول حرف النداء عليهما مثل (يا نعم المولى)، وبدليل دخول حرف الجر ومثاله (نعم السير على بس العير)، وكذلك بدليل دخول اللام عليهما إذا وقعا خبراً، ومثاله (إن زيدا لنعم الرجل)^(٤).

(١) انظر: ابن جني، الخصائص، ج ٢، ص ٣٦٦. والبغدادي: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج ٤، ص ١٠٦.

(٢) انظر: ديوان ذي الرمة، ص ٢٠٤. والبغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج ٤، ص ١١٩.

(٣) الشريف الزبيدي، البيان، ص ٤٧١-٤٧٢.

(٤) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج ١، ص ١٨٠.

وكذلك رد رأي الفراء في جواز ترخيم الثلاثي إذا كان وسطه متحركاً، فقال: "وعن الفراء أنه يجوز ترخيم الثلاثي إذا كان وسطه متحركاً نحو (عَضُدٍ، وَكَتَفٍ، وَفَخَذٍ) قال: لأن في الأسماء نحو (يَدٍ، وَدَمٍ)، وهذا غير صحيح؛ لأن هذه الأسماء منقوصة نقص منها حروف معتلة"^(١).

وأوضح ابن الأنباري أن الكوفيين ذهبوا إلى جواز ترخيم الاسم الثلاثي إذا كان أوسطه متحركاً، وذلك نحو قولك في عنق: ياعنُ، وعللوا ذلك بأن فيه ما يضاويه عن الأسماء مثل: يد، ودم، وأن البصريين ذهبوا إلى أن ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف لا يجوز بحالة، وإليه ذهب الكسائي من الكوفيين^(٢).

وقال ابن جني: "إن ما ذهب إليه الكوفيون مرفوض لما يترتب عليه من مخالفة مسلك اللغة في ترك ما يؤدي إلى الإلباس وإن كان موافقاً للقياس"^(٣).

ج - عرض الآراء وترجيحها:

إن الشريف الزيدي لم يرجح آراء الكوفيين إلا في مسألة واحدة، فقال: "فأما إنسان فقالوا في تصغيره: (أنيسان) وكان الوجه (أنيسان)؛ لأن الأصل فيه إنسيان"^(٤).

إن مسألة تصغير (إنسان) قد اختلف فيها^(٥)، فأهل الكوفة ذهبوا إلى أن وزن (إنسان) (إفعان)، لأن الأصل في (إنسان): (إنسيان) على (إفعان)، من النسيان، إلا أنه لما كثر في

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص ٣٩٨.

(٢) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ١، ص ٣٥٦.

(٣) انظر: ابن جني، الخصائص، ج ١، ص ٣٩١.

(٤) الشريف الزيدي، البيان، ص ٦٥١.

(٥) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ١، ص ٦٥٢.

كلامهم حذفوا منه الياء؛ لكثرة الاستعمال، كقولهم (أيش) في: (أي شيء). وقالوا في تصغيره (أنيسيان) فردوا الياء؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها.

وذهب البصريون إلى أن وزن (إنسان): (فعلان)؛ لأن (إنسان) مأخوذ من (الإنس).

وقد رد ابن الأنباري تصغير أهل الكوفة (أنيسيان) بقوله: "إنما زیدت هذه الياء في (أنيسيان) على خلاف القياس كما زیدت في قولهم (لييلية) في تصغير ليلة"^(١).

وقال صاحب المخصص: "وأما أنسيان فكان الأصل إنسيان على (فعليان) وتصغيره (أنيسيان)"^(٢). وهو رأي مشابه لآراء الكوفيين.

وصفوة القول إن الشريف عمر قد مال إلى المذهب البصري أكثر من المذهب الكوفي بدليل ما اتخذته الشريف من آراء وأقوال من أهل الكوفة، إذ أنه قد رد الكثير منها، ولم يرجح لهم رأياً إلا في مسألة واحدة .

وكان الشريف عمر يستخدم عبارات مختلفة عند رد آراء أهل الكوفة، كقوله: "وهذا لا حجة فيه"^(٣)، وهذا غير مستقيم^(٤)، وهذا غير صحيح^(٥)، وغيرها". وهذا دليل آخر على اتباعه المذهب البصري.

(١) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ١، ص ٦٥٣.

(٢) انظر: ابن سيده، علي بن إسماعيل، المخصص، م ٤، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ص ١١٣.

(٣) انظر: الشريف الزيدي، البيان، ص ٤٧١.

(٤) انظر: المصدر نفسه، ص ٣٨٦.

(٥) انظر: المصدر نفسه، ص ٣٩٨.

٣-٣ المبحث الثالث: موقفه من ابن جني

يعد ابن جني من العلماء الذين يفتخر بهم عبر التاريخ، وله بصمة واضحة في علم العربية، وها ذا صاحبنا الشريف الزيدي يشرح كتاب ابن جني "اللمع في العربية"، وهو دليل على أهمية كتب ابن جني. وبالرغم من ذلك فإن صاحبنا لم يكن موافقاً دائماً لآراء ابن جني، بل كان ناقداً أو معارضاً له في بعض المسائل. ومن النماذج الدالة على ذلك ما يلي:

أن (ليس) عند ابن جني فعل وعلى مذهب أبي علي الفارسي حرف. فقد قال: "فأما (ليس) فعند صاحب اللمع أنها مخففة من (لَيْسَ) مبنية على حالة واحدة غير منصرفة فلا يكون منها أمر ولا نهى ولا مصدر ولا مستقبل والذي كان يعتمد عليه شيخنا رحمه الله - وهو مذهب أبي علي - أنها حرف ضد (كان)، فتعمل عمل (كان)، ألا ترى أنك تنفي بها الحال، كما تثبت بـ (كان) ما مضى، وقولهم بأن الضمير قد يتصل بها على حد اتصاله بالفعل، فإن ذلك لا يدل على أنها فعل؛ لأن الضمير قد اتصل بالاسم في نحو قوله تعالى: ﴿هَآؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِي﴾ (الحاقة: ١٩) ولكن اتصال الضمير بها على هذا الوجه أجراها مجرى الفعل حتى جاز تقديم خبرها على اسمها"^(١).

اختلف النحويون في (ليس) أحرف هي أم فعل؟ فذهب الكوفيون إلى القول بحرفيتها، وذهب البصريون إلى أنها فعل^(٢). وقد استدلل الكوفيون على أن (ليس) حرف للنفي بمعنى (ما) وذلك بمشابهتها لـ (ما) في المعنى والعمل مما يؤكد أن (ليس) حرف كما أن (ما) حرف^(٣)، فلا تدخل (ما) على (ليس) في نفي لأنهما حرفان، فلو أن (ليس) فعل لجاز دخول (ما) عليها؛ لأن

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص ١٤٣.

(٢) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ١، ص ١٦٢.

(٣) المبرد، المقضب، ج ٤، ص ١٩٠. وابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ١١، ١٣٨٣هـ، مطبعة السعادة، مصر، ص ٢٨.

(ما) تدخل على الأفعال الماضية والحاضرة. ويرى الكوفيون أنها قد تدخل (ليس) على الفعل، غير أن سيبويه قال: "وقد زعم بعضهم أن (ليس) تجعل كـ(ما)، وذلك قليل لا يكاد يعرف، فهذا يجوز أن يكون منه: ليس خلق الله أشعر منه، وليس قالها زيد"^(١).

ولو كانت فعلاً لوجب أن تتوسط نون الوقاية بينها وبين ياء المتكلم كسائر الأفعال، ولكنه أتى بالياء وحدها من غير نون الوقاية كقول الراجز:

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسِي^(٢)

كما وأن هذه النون قد تتصل بالأدوات نحو قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ الْكَافِرُ يَلَيْتَنِي كُنْتُ تُرَبًّا﴾ (النبا: ٤٠).

وأما من قال بفعليتها فذهب إلى أن هناك ما يشبه (ليس) من الأفعال (كنعم، وبئس) من حيث أنهما جامدان. وإلى أنه تلحق بهما تاء التانيث الساكنة كقوله تعالى: ﴿يَنْسَاءَ الَّتِي لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ﴾ (الأحزاب: ٣٢).

وأما الشريف الزيدي فنلاحظ أنه خالف في هذه المسألة ابن جني الذي رأى أن (ليس) فعل، وقد اعتمد في ذلك رأي شيخه زيد بن علي الفارسي، وهو مذهب أبي علي الفارسي أن (ليس) حرف وليست فعلاً بعلّة أنها تنفي بها الحال، وبعلة أن الضمير قد اتصل بالاسم أيضاً.

(١) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ١٤٧.

(٢) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ج ١، ط ٦، ١٣٩٤هـ، دار الفكر، دمشق، ص ٧٨.

وزهد الشريفة إلى أن أصل (إنسان): (إنسيان) وأن تصغيره في القياس (أنيسيان)؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها، وهو بذلك يوافق الكوفيين، وخالف صاحب "اللمع" لأن ابن جني بين أن من الشاذ الذي لا يقاس عليه تصغر (إنسان): (أنيسيان)، فابن جني يساند بذلك رأي البصريين.

وخالفه الشريفة في بعض تعريفه للاسم والفعل والحرف، ولكن الشريفة علل مخالفة ابن جني وذلك بهدف التعليم، ومن الأمثلة:

ما قاله ابن جني في حد الاسم: "فالاسم ما حسن فيه حرف من حروف الجر، وكان عبارة عن شخص...". فعلق الشريفة على ذلك فقال: "وهذا المذكور في حد الاسم ليس بحد كامل؛ لأن في الاسماء ما لا يكون عبارة عن شخص، ولا يحسن فيه حرف الجر، وذلك نحو: (إذ، وإذا، وكيف)، وكذلك ما وضعته موضع الأمر، نحو: (صَهْ، ومَهْ) وأشباه ذلك كثيرة، ولكنه أورد ذلك على سبيل التقريب والتعليم؛ لأن أكثر الأسماء ما كان على هذه الصفة فاكتفى بالأكثر"^(١).

ومن ذلك أيضاً قول ابن جني في حد الفعل: "والفعل ما حسن قبله (قد)، أو كان أمراً..."، وعلق عليه الشريفة بقوله: "اعلم أن هذا أيضاً ليس بحد الفعل؛ لأن في الأفعال ما لا يحسن قبله (قد)، ولا يكون أمراً، وذلك نحو: (نعم) و(بئس) وكذلك (ليس) على مذهبه أيضاً فعل، ولا يحسن قبلها (قد)، ولا يكون منها أمر، وكذلك أفعال التعجب، نحو قولك: أحسن بزيد، لا تحسن قبلها (قد)، ولا يكون منها أمر وإنما ذكره أيضاً على حد ما ذكر في الاسم من التعليم"^(٢).

(١) انظر: الشريفة الزيدي، البيان، ص ٨-٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٣.

مما قاله ابن جنى في حد الحرف: "والحرف ما لم تحسن فيه علامات الاسماء ولا علامات الأفعال"، فذكر الشريف أن ما لا تحسن فيه علامات الأسماء، ولا علامات الأفعال فهو حرف فهذا أيضاً ليس بحد، وإنما هو على سبيل التعليم^(١).

فمن خلال هذه النماذج نستدل على أن الشريف عمر يتمتع بشخصية الناقد فله وجهة نظر في هذه الآراء، فوقف موقف الدارس والمعارض لها والمعلل لبعض آرائه.

وقد عرض الشريف عمر آراء لابن جنى دون أن يردّها ومن ذلك: إذا وقفت على الاسم وكان مرفوعاً أو مجروراً، فلك فيه خمسة أوجه: إسكان مجرد وهو الذي اختاره ابن جنى، وإشمام، وروم الحركة، وتضعيف حرف الإعراب، وإلحاق الواو والياء.

نلاحظ أن ابن جنى اختار فيه إسكاناً مجرداً ومن الأمثلة (ضَرَبْتُ عُمْرَ). وهذا ذكره الشريف دون أي تعليق عليه.

نخلص إلى أن الشريف عمر كان يخالف ابن جنى في بعض الآراء، ولكن هذا لا يؤثر على منزلة ابن جنى عنده، ولا ضير في ذلك، ولأنه عالم جليل في النحو، واختاره الشريف ليشرح كتابه "اللمع" الصغير في حجمه الكبير في علمه وقدره، وليقدم معلومات كثيرة ومهمة تفيد الدارسين.

(١) الشريف الزبيدي، البيان، ص ١٦.

الفصل الرابع

موازنة بين شرح الشريف (ت ٥٣٩ هـ) وشرحي ابن برهان

(ت ٤٥٦ هـ) وابن الخباز (ت ٦٣٧ هـ) من حيث:

١-٤ المنهج

٢-٤ الشواهد

٣-٤ التأثير والتأثير

تمهيد :

اهتم النحاة بكتاب "اللمع في العربية" لابن جني المتصف بالسهل الممتنع الذي شغل كثيراً منهم، وقاموا بتقديم الشروح المتنوعة والمختلفة الأساليب و منهم ابن برهان صاحب كتاب "شرح اللمع" الذي أُلّف في القرن الخامس البحري، وابن الخباز مؤلف كتاب "توجيه اللمع"، وقد أُلّفه في القرن السابع الهجري.

وقد اخترت هـما العقد موازنة بين شروحيهما وشرح صاحبنا الشريف الزيدي، بهدف معرفة نقاط الاتفاق والاختلاف في المنهج والأسلوب فيما بينهم للوصول إلى أبرز السمات التي امتاز الشريف بها. وتقوم هذه الموازنة على ثلاثة جوانب ، وهي: المنهج، والشواهد، والتأثر والتأثير، وسأتحدث عن هذه المباحث فيما يأتي:

٤-١ المبحث الأول: المنهج

اتفق الشريف الزيدي وابن الخباز في تبیین بعض السمات المنهجية في مقدمات كتبهم فقال الشريف: "...واقترت في العلل على ذكر البعض، فإن التطويل والإكثار ربما يسأم به المبتدئ، ويكون داعياً إلى الملل، ولم أخله مع ذلك من شرح وبيان وذكر دليل وبرهان"^(١).

وأما ابن الخباز فذكر ذلك، حيث قال: "...فضمنت لهم إملاء مختصراً اقتصر به على توجيه مسائله وتبليغ وسائله، وكلما مررت ببيت ذكرت إعرابه، أو بلفظ لغوي جلبته تجلية تزيل استغرابه"^(٢).

ومن حيث ترتيب أبواب كتبهم، فقد اتبع ابن برهان (ت ٤٥٦هـ)، والشريف الزيدي (ت ٥٣٩هـ)، وابن الخباز (ت ٦٣٧هـ) خطى ابن جني، وحذوا حذوه في عرضهم لأبواب شروحهم، فرتبوا على نهج صاحب (اللمع)، ولم أرَ بأنهم خالفوه في تقديم أو تأخير، فبدأوا بالمادة النحوية، ثم تلاها بالمادة الصرفية؛ ولأنهم يشرحون كتابه ساروا على نهجه.

وأما طريقتهم في عرض شروحهم وتناول متونها، فقد كان ابن برهان يشرح كتابه شرحاً حراً، فيشرحه، ويعلق عليه دون أن يتقيد بنص ابن جني، فعلى سبيل المثال قال في باب (المعرب والمبني): "الأسماء منها معرب، وذلك هو المتمكن، وهو على وجهين: إما منصرف، والصرف هو التثوين، وإما غير منصرف، لأنه شابه الفعل من وجهين، مثال الأول قوله تعالى: ﴿سَلَّمَ عَلَى نُوَحٍ فِي الْعَالَمِينَ﴾ (الصافات: ٧٩)، ومثال الثاني قوله تعالى: ﴿سَلَّمَ عَلَى

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص ٢-٣.

(٢) ابن الخباز، توجيه اللمع، ص ٦١.

إِبْرَاهِيمَ (الصفات: ١٠٩)، فغير المنصرف رفعه بالضم، ونصبه وجره بالفتح^(١). فيستغني عن عبارة "قال أبو الفتح"، ويكتفي بعنوان الباب، فيكتب ما عنده مما يندرج تحت هذا العنوان، بينما نرى الشريف الزيدي يشرح شرحه بالقول فكان يبدأ بعرض فقرة من نص ابن جني بقوله: "قال الشيخ أبو الفتح عثمان بن جني رحمه الله - ومثال ذلك قوله في باب "الكلام": "قال الشيخ أبو الفتح عثمان بن جني رحمه الله -: "الكلام كله ثلاثة أشياء: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى"^(٢). ثم اختصرها بكلمة "قال أبو الفتح" ومثاله حين تحدث عن معنى "الحرف" فقال: "قال أبو الفتح: "والحرف ما لم تحسن فيه علامات الأسماء ولا علامات الأفعال وإنما جاء لمعنى في غيره، نحو: (هل) و(بل) و(قد)، ألا ترى أنك لا تقول: (من هل)، ولا (قد هل)، ولا تأمر به"^(٣).

وغلب على شرحه قوله: "قال". ومنه قوله في باب (الحال): "قال: "الحال وصف هيئة الفاعل أو المفعول به. وأما لفظها فإنها نكرة تأتي بعد معرفة قد تم الكلام عليها، وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى، نحو: جاء زيدٌ راكباً، وَذَهَبَ عَمْرُو مُسْرِعاً"^(٤).

وبعد الانتهاء من تدوين نص ابن جني يتناوله الشريف بالشرح والتفصيل مبتدئاً بقوله: "اعلم أن" ومن المثال عليه قوله في باب (إعراب الاسم الواحد): "اعلم أن المضاف والمضاف إليه عندهم بمنزلة كلمة واحدة، ودخول التنوين يؤذن بتمام الاسم وانقطاعه عما بعده، فلهذا لم تجتمع الإضافة مع التنوين بدليل أن المضاف أبداً يكتسب كثيراً من أحكام المضاف إليه مثل

(١) ابن برهان، شرح اللمع، ج ١، ص ٦.

(٢) الشريف الزيدي، البيان، ص ٣.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٦.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢١٧.

التعريف والتذكير والعموم وأشباه ذلك^(١). وكان الشريف ينهي كلامه أحياناً بقوله: "والله أعلم" أو "والله أعلم بالصواب".

وأما ابن الخباز، فقد اتبع طريقة الشريف في عرضه نصوص كتابه، إذ شرّحه بطريقة القول، فكان يذكر متن صاحب "اللمع" مبتدئاً بقوله: "قال ابن جني"، وهذه العبارة سائدة في أبواب كتابه من أوله إلى آخره. ومما يدل على ذلك قوله في باب (جمع التكسير): "قال ابن جني: وهو كل جمع تغير فيه نظم الواحد وبنائوه، وإعرابه جار على آخره كما يجري على الواحد، تقول: هذه دور وقصور، ورأيت دوراً وقصوراً ومرت بدور وقصور"^(٢). وبعد ذكر نص ابن جني، يقوم بشرّحه وتعليقه وعرضه لآراء النحاة في القضايا الخلافية، فيبدأ شرّحه بعبارة "قال ابن الخباز" والمثال على ذلك ما قاله في باب (المفعول به): "قال ابن الخباز: المفعول به: هو الذي يقع عليه فعل الفاعل، وإنما ذكر بعد المصدر؛ لأن الفعل يؤثر فيه في مواضع كثيرة تأثيراً ظاهرياً كقولك: كَسَرْتُ الْإِنَاءَ، وَأَكَلْتُ الطَّعَامَ، فهو أشبه بالمصدر من غيره"^(٣). وكان ابن الخباز نادراً ما ينهي أبواب كتابه بعبارة "والله أعلم".

نلاحظ أن الشريف الزيدي وابن الخباز اتفقا في طريقة عرضهما لنصوص شروحيهما، إذ تناولوا كتابيهما بطريقة القول، وخالفاً بذلك ابن برهان الذي تناول متن كتابه بطريقة الشرح الحر.

وقد تجلّى أسلوب الاختصار في منهج الشريف الزيدي، وابن الخباز، ومما يؤكد ذلك أنهما ذكرا في مقدمات كتابيهما أن شروحهم مبنية على الاختصار، فقال الشريف: "...واقترت في

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص ٤٦.

(٢) ابن الخباز، توجيه اللمع، ص ٩٨.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٧٤.

العلل على ذكر البعض، فإن التطويل والإكثار ربما سأم به المبتدئ. ويكون داعياً إلى الملل^(١). وكان يورد في نهاية شرحه لبعض الأبواب ما يدل على الاختصار منها على سبيل المثال قوله حين انتهى من شرح باب (الإمالة): "وقد اختصرنا هذه الفصول غاية الاختصار؛ إذ ليس القصد بسط القول وتكثيره؛ لأن بها مقنعاً لمن اشتغل بها وقاس عليها"^(٢).

وعند حديثه عن (كلتا) في باب التوكيد قال: "وأما (كلتا) فإنه للتأنيث، وهل التاء علامة التأنيث أم لا؟ يطول هذا الموضع بذكره"^(٣).

وأما ابن الخباز فقال عن هذه السمة في مقدمة كتابه: "فإن جماعة من حفظة كتاب اللمع" أطمعهم فيه صغر حجمه، وآيسهم منه عدم فهمه؛ فضمنت لهم إملاء مختصراً، اقتصر به على توجيه مسأله وتبليغ وسائله"^(٤).

ومما ذكره في ثنايا كتابه من أمثلة تدل على أن شرحه يقوم على الاختصار قوله في باب (إعراب الاسم المعتل) فيما يتعلق بإعراب الأسماء الستة بحروف العلة: "ولولا أنني ضمنت الاختصار لذكرتها"^(٥). ومما قاله أيضاً في باب (ألفات القطع والوصل) عند عرضه لرأي الخليل في أن "أل" بمنزلة "قد" والهمزة في الأصل همزة قطع، وهذه مسألة تحتل كلاً أكثر من هذا لا يليق بهذا المختصر"^(٦).

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص ٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ٧١٠.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٨٧.

(٤) ابن الخباز، توجيه اللمع، ص ٦١.

(٥) المصدر نفسه، ص ٨٩.

(٦) المصدر نفسه، ص ٥٧٦.

وعلى الرغم من أن شرح الشريف الزيدي وابن الخباز يقومان على الاختصار إلا أن هذه الكتب غير مخلة بالشرح والبيان، وذكر الدليل والبرهان.

وبينما كان ابن برهان يستطرد في بعض نواحي كتابه، كحديثه عن (ترك صرف ما ينصرف) و(شواذ التصغير)، وقد يوجز في بعض عناوين كتابه كـ(المبتدأ) و(الإضافة). وذلك لأنه يطلق العنان لأفكاره ليتحدث عن باب معين قد يطول، وقد يقصر.

نلاحظ أن الشريف وابن الخباز قد اشتركا في سمة الاختصار غير المخل. وأما ابن برهان فيكتب كل ما يجول في فكره عن الموضوع المراد فيطيل الحديث، وقد يوجز.

وقد اتبع الشريف الزيدي في شرحه أسلوب الإحالة، ليبعد القارئ عن التكرار غير المفيد الذي يبعث على الملل. ومن أمثلته على ذلك ما قاله عن الفعل اللازم: "فإذا كان الفعل لازماً لم يجز أن تبني منه فعل ما لم يتم فاعله إلا أن تعديه فحينئذ يقوم ما عديته إليه مقام الفاعل، وقد مضى ذكر ذلك"^(١). وقوله -أيضاً- حين تحدث عن (أَجْمَعُ) في باب (التوكيد): و(أَجْمَعُ) لا ينصرف للتعريف ووزن الفعل، وكذلك (جَمَعَاء)؛ لأنه مثل (صَفَاء) فيه التأنيث ولزوم التأنيث. فأما (جُمِعَ) فقد بينها في غير هذا الموضع"^(٢).

وقد غلبت هذه السمة في كتابه، وذلك دليل على حرص الشريف على إبعاد الملل عن قارئ كتابه.

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص ١٣٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٨١.

وقد استخدم ابن الخباز هذا الأسلوب في شرحه؛ لأنه يريد توضيح المسألة في وقتها المناسب، لكي لا يربك فكر الدارس بأكثر من مسألة، فيحيل المسألة إلى بابها المختص فيها، إلا أن هذا الأسلوب لا يطغى في كتابه، فقد أحال في ثمانية مواضع، نذكر منها ما أورده في باب (المبتدأ) بعد حديثه عن معنى الجملة الاسمية والجملة الفعلية. "وأما ذكر المبتدأ من جهة التعريف والتكثير فسيأتي ذكره في باب خبر المبتدأ"^(١). وقال في باب (الإضافة) بعد ذكر الحكم الرابع "التعريف" من أحكام الإضافة المحضة لما لم تكن في نية الانفصال اكتسب المضاف فيها من أحكام المضاف إليه، وكل نكرة أضيفت إلى معرفة تعرفت إلا أسماء أوغلت في الإبهام نذكرها في باب الوصل إن شاء الله^(٢).

وأما ابن برهان فلا يلجأ إلى استخدام هذا الأسلوب في شرحه.

ويمتاز شرحا الشريف وابن الخباز ببروز سمة واضحة في بداية أكثر أبواب كتابيهما ألا وهي التعريفات، فهما يريدان توضيح المعنى اللغوي لهذه الأبواب قبل الشروع في بيان القضايا والمسائل النحوية. وقال الشريف في هذا المضمار في باب الترخيم: "الترخيم في اللغة: هو التليين والتسهيل ومنه قولهم: كلام رخيم إذا كان ليناً"^(٣). وقوله في باب (التصغير): "اعلم أن التصغير إنما هو تحقير ما يجوز أن يتوهم عظيماً، وتقليل ما يجوز أن يتوهم كثيراً، وتقريب ما يجوز أن يتوهم بعيداً"^(٤).

(١) ابن الخباز، توجيه اللمع، ص ١٠٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٥٣.

(٣) الشريف الزيدي، البيان، ص ٣٩٣.

(٤) المصدر نفسه، ص ٦٣٤.

وأما ابن الخباز فقال في باب (الإضافة): "للإضافة معنيان: لغوي، وصناعي فاللغوي: الإسناد تقول: أضفت ظهري إلى الحائط، أي: أسندته إليه، وأما الصناعي: فهو ضم اسم أول إلى اسم ثانٍ ليس بخبر ولا حال من غير فاصل بينهما"^(١). وحكى عن التوكيد بأن له معنيين: "لغوي وصناعي، فمعناه في اللغة: إحكام الشيء، وفي الاصطلاح: أَوْكَدْتُ الحَبْلَ والسَّرَجَ وأَكَّدْتَهُ، أي: أَحْكَمْتُهُ، ومعناه الصناعي: تمكين المعنى في النفس بذكر لفظه ثانياً أو مثله دلالة عليه"^(٢).

وأما ابن برهان فكان لا يورد التعريفات في مقدمات أبوابه، بل يذكر خواص هذه الأبواب وعلاماتها ومثال ذلك ما قاله عن الفعل: "والفعل كلمة يحسن قبلها "قد". قال الله تعالى: ﴿قَدْ عَلِمْنَا﴾ (الأحزاب: ٥٠) (ق: ٤)، وقال تعالى: ﴿قَدْ نَرَى﴾ (البقرة: ١٤٤)، فـ"علمنا" فعل ماضٍ، و"نرى" فعل غير ماضٍ، أو تكون أمراً، نحو: ﴿أَضْرِبْ بِعَصَاكَ﴾ (البقرة: ٦٠) (الأعراف: ١٦٠) (الشعراء: ٦٣). أو تكون نهياً، نحو: ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ﴾ (الحجر: ٨٨) (النحل: ١٢٧) (النمل: ٧٠). أو تتصل بها السين، نحو: ﴿وَسَيَعْلَمُ الْكَفُورُ﴾ (الرعد: ٤٢)، فـ"يعلم" فعل، أو (سوف)، نحو: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ (الصفافات: ١٧٠) (غافر: ٧٠) (الزخرف: ٨٩)"^(٣).

اختلف الشريف وابن الخباز مع ابن برهان، فهما يهتمان بالتعريفات في بعض أبواب كتابيهما بينما ابن برهان يذكر علامات المميّزة لهذه الأبواب.

(١) ابن الخباز، توجيه اللمع، ص ٢٥٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٦٦-٢٦٧.

(٣) ابن برهان، شرح اللمع، ج ١، ص ٤.

واتفق الشراح الثلاثة في استخدام أسلوب عقد المسائل النحوية في نهاية معظم أبواب شروحهم مع خلاف يسير من ناحية الكم. فنرى ابن برهان أوجز بعقد المسائل، فلم يورد في كتابه إلا أربع مسائل، وهذا قليل مقارنة مع كتابه الضخم. وقد يعود السبب في ذلك إلى أنه عند شرحه يسوق ما يندرج في خاطره وفكره، فيوفي المسألة حقها مما لا يلزمه عقد مسائل في نهاية أبوابه والله أعلم.

ومثال من مسائله ما قاله في باب (النكرة والمعرفة)، عند حديثه عن أداة التعريف: مسألة الخليل يقول: "التعريف مبني من همزة قطع ولام ساكنة، وذلك "أل" بوزن "قد" وحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال"^(١).

وأما الشريف الزيدي، فكان يعقد مسائله النحوية كلما يشعر أن الباب بحاجة إلى توضيح أكثر، وذلك لحرصه على إفهام طلابه، وحرصه على إيصال المعلومة المفيدة بصورة واضحة. وإليك مثال عليها، ما قاله في باب (النداء): "مسألة: فإن وصفت الاسم العلم بـ(ابن) كان لك فيه وجهان: أحدهما: أن ترفع الاسم؛ لأنه مقصود بالنداء، وتنصب (ابناً)؛ لأنه مضاف، فتقول: يا زَيْدُ بنَ عَمْرٍو. كقولك: يا زَيْدُ صاحبَ عَمْرٍو، والثاني: أن تجعل (ابناً) و(زيداً) كشيء واحد فتنصبهما فتقول: يا زَيْدَ بنَ عَمْرٍو، كما قالوا: (يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِي)، قال الشاعر:

يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ - لَا أَبَاكَمُ - لَا يُقْفِينَكُمُ فِي سَوْءٍ عَمْرٍو^(٢)
فتفتح دال (زَيْدٍ) اتباعاً لفتح النون من (ابن)^(٣).

(١) ابن برهان، شرح اللمع، ج ١، ص ٣٠٥.

(٢) انظر: ديوان جرير، ص ٢١٩. سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٢٧. وابن جني، الخصائص، ج ١، ص ٣٤٥. وابن

يعيش، شرح المفصل، ج ٢، ص ٩. وابن هشام، المغني، ص ٥٠٩.

(٣) الشريف الزيدي، البيان، ص ٣٩٠.

وأضاف ابن الخباز مثل هذه المسائل في نهاية بعض أبواب كتابه، ومن مسائله ما قاله في باب (التعجب): "مسألة: لا يجوز أن تقول: بَزَيْدٍ أَحْسَنُ وَلَا زَيْدًا مَا أَحْسَنَ وَلَا مَا زَيْدًا أَحْسَنَ؛ لأن فعل التعجب غير متصرف؛ لأنه جرى عندهم مجرى المثل حيث دل على المبالغة والأمثال لا تغير"^(١).

ويعمد ابن برهان إلى استخدام أسلوب الفنقلة بالتساؤل وإيراد الاعتراضات في ثنايا صفحات كتابه، فيضع أسئلة ثم يجيب عليها، وذلك بهدف التوضيح والتيسير في إفهام الدارس، وفي ذلك قوله في باب (الفاعل): "فإذا قلت: قام زيد، فـ(زيد) فاعل، وإذا قلت: زيد قام، فـ(زيد) مبتدأ، و(قام) خبره، وفي (قام) ضمير (زيد) وهو الفاعل، ولا لفظ له اعتماداً من اللغة على العلم بأن الفعل لا بد له من فاعل"^(٢). وقد يغير ابن برهان عبارة (فإذا قلت) بعبارة (ويقول السائل) في بعض الأحيان مثال ما قاله في (باب نصب الفعل) عند حديثه عن (كي): "ويقول السائل: لم فعلت؟ فيجيبه: كي يكون كذا، فمعنى (كي) قريب من معنى اللام إذا قلت (لكذا)"^(٣).

ونرى أن الشريف الزيدي يستخدم هذا الأسلوب -أيضاً-، فيسأل بعبارة "فإن قلت" ويجيب بـ(قلت). ومن ذلك ما ذكره في باب ((لا) في النفي): "فإن قلت: ما الذي أوجب بناء هذا الاسم، وهو متمكن معناه في نفسه؟ قيل له: لما كان هذا الاسم الواقع بعد (لا) ملازماً لـ(لا) ولم يقع غيره موقعه قل تمكنه فصار مشابهاً للحروف فبني"^(٤).

وبهذا الأسلوب يفسر ابن الخباز علله النحوية وأحكامها للدارسين، فيفترض أسئلة تدور في ذهن الدارسين، ويجيب عليها بأسلوب سهل وسلس. ومثالها ما أورده في باب (المبتدأ):

(١) ابن الخباز، توجيه اللمع، ص ٣٨٥.

(٢) ابن برهان، شرح اللمع، ج ١، ص ٤٢.

(٣) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٤١-٣٤٢.

(٤) الشريف الزيدي، البيان، ص ١٧٤.

"فإن قلت: لم لم يكن المبتدأ إلا اسماً؟ قلت: لأنه مخبر عنه ولا يجز إلا عن الاسم، فإن قلت: فما رافعه؟ قلت: اختلف النحويون في ذلك. والأقوال فيه خمسة، والذي يقول ابن جني/إنه ارتفع بمجموع الأوصاف الثلاثة، فإن قلت: ولم كان مجموع هذه رافعاً؟ قلت: لأن مجموعها وصف اختص بالأسماء، وكل مختص عامل"^(١).

ومن حيث تفسير الألفاظ الغريبة، فإن ابن برهان لم يولها جل اهتمامه بينما الشريف الزيدي، فقد اهتم بها، وكان يفسر ما يمر معه من غريب الألفاظ حتى لا يشكل على طلابه صعوبة فهم ألفاظه ومنها ما فسر في باب (الجمع)، حيث قال: "تفسير الغريب: البرثن: برثن السبع والطائر وهو ظفره، والزبرج زينة الدنيا، وقيل: هو الذهب، وقيل: هو لسحاب الأحمر الذي تسفره الرياح، والسبطر: الممتد، وهو مثل السبط من الشعر، يقال: شعر سبط، والجدول: النهر الصغير، والعيثر: الغبار، والأرطى: نبت، والجيفس: القصير السمين..."^(٢).

واهتم ابن الخباز بتفسير الألفاظ الغريبة، فقال في مقدمة كتابه: "...وكلما مررت ببيت ذكرت إعرابه أو بلفظ لغوي جليته تجلية تزيل استغرابه"^(٣). ومثال ذلك ما قاله في باب (الاستثناء): "قال النابغة:

وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلًا لَا أُسَائِلُهَا عَيَّتْ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ
إِلَّا أَوَارِي لِأَيَّامٍ أَبْيَنُهَا وَالنُّوَى كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَدِ^(٤)
أَصِيلًا: جمع أصيل، والأصيل بعد العشى، وعيَّت أصله عييت، فأدغمت، وجواباً:
منصوب على حرف الجر، أي: عيَّت بجواب، ويجوز أن يكون تمييزاً. والرُّبْعُ: منزل القوم في

(١) ابن الخباز، توجيه اللمع، ص ١٠٤.

(٢) الشريف الزيدي، البيان، ص ٥٦٤.

(٣) ابن الخباز، توجيه اللمع، ص ٦١.

(٤) انظر: ديوان النابغة، ص ١٦. وابن يعيش، شرح المفصل، ج ١، ص ١١٣.

الربيع استعمل في كل منزل، والأواري: واحدها آري، واللائي: البطء، يقال: التأي أمره. أي أبطأ، وما: زائدة، والنوى: حفيرة تحفر حول البيت تمنع المطر منه. والمظلومة: الأرض المحفورة، والجلد: الصلبة، والمراد: أنه نصب الأواري؛ لأنها ليست من جنس أحد^(١).

يتفق الشريف الزيدي، وابن الخباز في تفسير الغريب، فيهتمان به اهتماماً واضحاً، فهما يواكبان اللغة بالنحو، ويبينان للقراء أن علاقة اللغة بالنحو علاقة تكاملية. وأما ابن برهان فلا يهتم به كثيراً.

ويتجلى عنصر التشويق والأسلوب القصصي عند ابن برهان بصورة واضحة يفوق الشريف الزيدي وابن الخباز بها، فجعل من غابة أفكاره ينابيع يرتاح عندها القارئ، حيث يغوص ملماً بعلمه لكي تبقى المعلومة النحوية ثابتة بفكر دارسها، ونموذج ذلك قوله في باب (الخبر): "فإن كانا معرفتين، فالذي تلخصت المعرفة به أولاً غاية التلخيص هو المبتدأ. ومثاله أن يكون لك أخ ببلدة لم تشاهده قط، ولا عرفت شيئاً من أحواله، ثم تراه بعد زمان رجلاً بسيط اللسان بالعلم، فتأنس به غاية الأُنس ثم تلاقي من يعرف أخاك، فتسأل عن أخيك، فيقول لك: فقيهك أخوك، فـ(فقيهك) المبتدأ، و(أخوك) الخبر، ولو كان لك أخ معك، ثم اغترب عنك وانقطع خبره، ثم بلغك خبر فقيه نجم وعلا ذكره، وبهرك فضله بقراءة كتبه ولقاء أصحابه، ثم سألت عنه من لاقاه ممن كان يعرف أخاك، فقال لك: أخوك الفقيه، لكان (أخوك) المبتدأ، و(الفقيه) الخبر، وذلك أن المتأخر طار على السابق، والمستفاد ثانياً هو الخبر. والسابق لا فائدة في ذكر إسناد الخبر المتجدد إليه، فلذلك قيل للمبتدأ معتمد البيان، والخبر معتمد الفائدة"^(٢).

(١) ابن الخباز، توجيه اللمع، ص ٢١٨.

(٢) ابن برهان، شرح اللمع، ج ١، ص ٣٤.

تلاحظ أن ابن برهان تفوق في استخدام هذا الأسلوب في طيات كتابه على الشريف الزيدي وابن الخباز.

وتفرد ابن برهان باستخدام (الحاشية) في كتابه، ليستدرك مسألة أراد توضيحها، أو فائدة أراد تقديمها والمثال عليه ما قاله في (باب المفرد والمثنى والجمع): "حاشية: النون لما تحركت في الوصل ثبتت في الوقف؛ لأنها احتمت بحركتها، فأشبهت الياء في قول الله تعالى: ﴿يَتَّبِعُونَ الدَّاعِيَ لَا عِوَجَ لَهُ﴾ (طه: ١٠٨)، وحركة الإعراب والتثوين لما سكنتا، أشبهت الياء في قول الله تعالى: ﴿مُهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِ﴾ (القمر: ٨)، في قراءة أهل المدينة، وأبي عمرو بن العلاء" (١).

وأما الشريف الزيدي وابن الخباز فلم يتطرقا إلى مثل هذا الأسلوب الذي كان يعتمد ابن برهان إليه ويرجو منه تقديم الفائدة الدراسية.

وامتاز ابن برهان بـ(علم الأنساب) إذ أنه عقد له فصلاً خاصاً به في كتابه وممن ذكر: "العبلات: روى أبو عبيدة عن العرب أنهم ينسبون إلى العبلات، حي من بني عبد مناف: عبلي" (٢)، وقال في نسب (دهر): "دهر بن الحارث بن عمرو بن هلال بن شمع بن فزارة بن ذبيان بن بغيض بن غطفان بن سعد بن قيس بن عيلان بن مضر الحمراء" (٣).

ونخلص مما سبق أن شروحهم تمتاز بسمات منهجية واضحة، وأنهم يتفاوتون باستخدامها، فقد يتفوقون في إحداها، وقد يختلفون.

(٢) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٣٢٥.

(١) ابن برهان، شرح اللمع ، ج ٢ ، ص ٦٣٤.

(٢) المصدر نفسه، ج ٢ ، ص ٦٣٨.

ونلاحظ أن من السمات المنهجية التي اتفقوا في استخدامها طريقة ترتيب أبواب كتبهم، فقد نهجوا فيها منهج صاحب "اللمع". واتفقوا في إيراد الاعتراضات، فأنثروا شروحهم بهذا الأسلوب، وأيضاً تشابهوا في عقد مسائل نحوية في نهاية بعض أبواب كتبهم مع تفاوت بسيط فيما بينهم.

ونلاحظ أن ابن برهان قد تفرد ببعض السمات عن نظيره الشريف الزيدي وابن الخباز، فامتاز باستخدام أسلوب "الحاشية" في كتابه ويعقد فصل كامل في الأنساب، وتفرد عنهم بعنصر التشويق والأسلوب القصصي، فكان استخدامه واضحاً في صفحات كتابه.

ونلاحظ أن الشريف الزيدي وابن الخباز قد اتفقا في نقاط منهجية كثيرة عن نظيرهما ابن برهان فقد استخدمتا طريقة الشرح بالقول، بينما استخدم ابن برهان في عرضه لنصوص كتابه طريقة الشرح الحر. وقد تجلّى أسلوب الاختصار في شرحي الشريف وابن الخباز وأما ابن برهان فكان يستطرد في شرحه، وامتاز الشريف وابن الخباز في أسلوب الإحالة إلا أن ابن برهان لم يعتمد إلى هذه السمة في شرحه.

ويثبت الشريف وابن الخباز التعريفات في مقدمات بعض أبوابهم، بينما ابن برهان بالرغم من معرفته وبراعته بمثل هذه التعريفات والحدود إلا أنه لم يثبتها في مقدمات أبواب كتابه، وإنما يذكر العلامات والخواص لهذه الحدود، وكان اهتمام الشريف وابن الخباز في تفسير الألفاظ الغريبة واضحاً في شرحيهما. ولكن ابن برهان لم يعن بذلك كثيراً. ونخلص من هذه السمات المنهجية التي خطوا بها خطوط شروحهم إلى أنها أعدت لتكون كتباً تعليمية.

٤-٢ المبحث الثاني: الشواهد النحوية

يستشهد ابن برهان والشريف الزيدي وابن الخباز بمصادر الاحتجاج (القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وكلام العرب بشقيه الشعري والنثري) في دعم قواعدهم النحوية، وأحكامهم التعليلية.

وتصدر القرآن الكريم المركز الأول في الاستشهاد بآياته الكريمة لدعم آراء ابن برهان والشريف الزيدي النحوية، بينما ابن الخباز فمثل الاستشهاد بالقرآن الكريم المركز الثاني، بالرغم من كثرة الاستشهاد به، إلا أن عددها قليل بالنظر إلى شواهد مثيليه^(١).

ويتفقون جميعاً في الاستشهاد بأكثر من آية كريمة على الحكم النحوي، ومن ذلك قول ابن برهان في باب (النونين): "وأما الفعل المجرد فمنه مبني، نحو: ﴿إِلَّا أَنْ

يَعْفُونَ﴾ (البقرة: ٢٣٧)، ﴿وَلْيَكُونَا﴾ (يوسف: ٣٢)، ﴿لَسَفْعًا﴾ (العلق: ١٥)، ﴿لَيَسْجَنَنَّ﴾

(يوسف: ٣٢)"^(٢). وقال الشريف الزيدي حين تحدث عن "إنما": "وقال قوم: دخلت (إنما) لتحقيق

المتصل، وتحقيق المنفصل، يريدون أنها تثبت ما يليها، وتتفي ما عداه كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ

إِلَهُ وَحْدٌ﴾ (النساء: ١٧١)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ

(١) بلغ عدد الآيات التي استشهد بها ابن برهان اثنتين وثمانين وستمائة آية، وعند الشريف الزيدي ثلاثمائة و

تسعا وعشرين، وعند ابن الخباز تسع عشرة وأربعمائة آية كريمة.

(٢) ابن برهان، شرح اللمع، ج ٢، ص ٣٧٢.

وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ ﴿٥٥﴾ (المائدة: ٥٥)، ومعاني أخواتها باقٍ في الجمل التي يدخلن عليها، وإن كن غير عاملات^(١).

ومثاله عند ابن الخباز ما قاله في باب (الإعراب والبناء): "لم يبين الفعل على الكسر في الآيات الكريمة: ﴿خُذِ الزَّكَاةَ﴾ (مريم: ١٢)، ﴿وَقُلْ أَعْمَلُوا﴾ (التوبة: ١٠٥)، ﴿قُرْآنًا﴾ (المزمل: ٢)، فكسر لالتقاء الساكنين، وذلك عارض لزواله في الوقف^(٢).

ولم يختلفوا في تكرار الشاهد في مواضع مختلفة، فنرى ابن برهان يقول عند حديثه عن الموضع الذي يسوغ فيه إعمال إذن وإلغائها في باب (نصب الفعل): "فـ(إِذْنٌ) والجملة من المبتدأ وخبره واقعة موقع الجملة من الفعل المنصوب، نحو قوله: ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفْعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلْ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾ (الأعراف: ٥٣)^(٣)، وكرر الآية -أيضاً- عند حديثه عن معنى الفاء وأو، فقال: "وقال في الاستفهام: ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفْعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلْ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾ أي: إِنْ يَكُنْ رَدُّ، يَكُنْ عَمَلٌ"^(٤).

ومثاله عند الشريف الزيدي قوله: "وقد تكون الباء زائدة، نحو قوله تعالى: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ (الرعد: ٤٣) (الإسراء: ٩٦)، والتقدير: كفى الله شهيداً"^(٥). وكرر الآية الكريمة، فقال:

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص ٦٨٥.

(٢) ابن الخباز، توجيه اللمع، ص ٧٣.

(٣) ابن برهان، شرح اللمع، ج ٢، ص ٣٤٧.

(٤) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٥٦.

(٥) الشريف الزيدي، البيان، ص ٢٥٣.

"فأما وقوع الجار والمجرور موقع الفاعل فقد جاء في قوله تعالى: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾" (١).

ومما جاء به ابن الخباز على أن التاء تدخل على اسم الله تعالى وحده (٢)، قال تعالى: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُمْ﴾ (الأنبياء: ٥٧)، واستشهد بها على أن تلحق مع اللام الداخلة على الفعل لتلقي القسم (٣).

ونجد أن ابن برهان يقوم بدراسة آية ويخصص لها فصلاً كدراسته للآية السابعة والعشرين من سورة الأنعام، وهي قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نَكَذَّبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (٤)، بينما لا يوجد مثل هذا عند نظيريه الشريف الزيدي وابن برهان.

وأما القراءات فقد تميز ابن برهان بذكر سلسلة الرواة لهذه القراءات عن نظيريه ومثاله ما قاله في باب (الإضافة): قرأ: ﴿مِنْ عَذَابٍ يَوْمِيذٍ﴾ (المعارج: ١١)، بفتح الميم وإضافة (عذاب)، عبد الرحمن، وأبو جعفر، وشيبة، ونافع، ويحيى بن وثاب والأعمش (٥).

وأما الشريف الزيدي فقد ينسب في معظم الأحيان القراءة إلى قارئها ومن ذلك قوله:

"فأما قراءة حمزة: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ (النساء: ١) بعطف (والأرحام) على

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص ٤٦٤.

(٢) ابن الخباز، توجيه اللمع، ص ٥١٠.

(٣) المصدر نفسه، ص ٦١١.

(٤) ابن برهان، شرح اللمع، ج ٢، ص ٤٠٢.

(٥) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٩٦.

الضمير المجرور..^(١) وابن الخباز استشهد بالقراءات القرآنية فقال في باب (حروف الجر)، ويقال: رب بضم الراء وتشديد الباء وفتحها، ورب بضم الراء وتخفيف الباء وفتحها، وقرئ بهما

قوله تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (الحجر: ٢)^(٢).

ونخلص إلى أن النحاة الثلاثة قد اهتموا بالاستشهاد بالقرآن الكريم اهتماماً واضحاً كما أن الاستشهاد بالقرآن الكريم هو المصدر المقدم عند ابن برهان والشريف الزيدي بينما ابن الخباز احتل المركز الثاني عنده. وأنهم جميعاً قد اتفقوا في الاستشهاد بآية كريمة على مواضع مختلفة من مسائلهم النحوية، وأنهم كانوا يكررون أكثر من شاهد على مسألة نحوية فيها حكم واحد. بينما تفرد ابن برهان بعقد فصل يدرس فيه آية قرآنية من شتى جوانبه.

وأما القراءات فقد أقلوا من الاستشهاد بها، إلا أن ابن برهان قام بذكر سلسلة القراء لكل قراءة.

وأما الأحاديث النبوية الشريفة، فقد قلل شراحنا الثلاثة^(٣)، من الاستشهاد بها على الرغم من أنه المصدر الثاني من مصادر الشريعة الإسلامية بعد القرآن الكريم وبيننا أن السبب يعزى إلى روايته بالمعنى.

وأما شواهدهم الشعرية فيما أن الشعر يمثل ديوان العرب، وسجل مفاخرهم، فكان من الطبيعي أن يستمدوا منه ما يستشهدون به لدعم مسائلهم النحوية. والاستشهاد بالشعر بقصيده

(١) ابن برهان، شرح اللمع، ص ٣١٧.

(٢) ابن الخباز: توجيه اللمع، ص ٢٣١.

(٣) بلغ عدد الأحاديث التي استشهد بها ابن برهان تسعة أحاديث. وعند الشريف الزيدي ثمانية أحاديث. وأما ابن الخباز فبلغت تسعة أحاديث.

ورجزه، يحتل المركز الثاني عند ابن برهان والشريف الزيدي، وبينما يكون مقدما عند ابن الخباز على غيره من مصادر الاحتجاج^(١). ويتفقون في طريقتهم بإحضار الشاهد الشعري، حيث أنهم يذكرون البيت كاملاً، ومثال ابن برهان قوله: "فأصل (إذ) أن تضاف إما إلى الجملة من الفعل والفاعل.. قال الأعشى:

إِذْ سَامَهُ خُطَّتِي خَسَفَ فَقَالَ لَهُ: اَعْرِضْ عَلَيَّ كَذَا اسْمَعُهَا جَارٌ^(٢)
وقال الشريف الزيدي: "وأما (ليت) فتلزمها النون؛ لأنه ليس في آخرها نون ولام فيقولون (ليتي) إلا في ضرورة، نحو قول الشاعر:

كَمْئِيَّةَ جَابِرٍ إِذْ قَالَ: لَيْتِي أَصَالِحُهُ وَأَفْقِدُ بَعْضَ مَالِي"^(٣).
وسار ابن الخباز على منوالهم حيث قال: "وكذلك كل حال يجوز تقديمها على صاحبها، أنشد أبو سعيد السيرافي:

أَتَرْضَى بِأَنَا لَمْ تَجِفْ دِمَاؤُنَا وَهَذَا عَرُوساً بِالْيَمَامَةِ خَالِدٌ"^(٤).
وقد يقتصرن على موطن الاستشهاد، فيذكرون صدر البيت دون عجزه، أو عجزه دون صدره، ومن ذلك عند ابن برهان، فاقترض على ذكر صدر البيت عند حديثه عن الكاف التي

(١) بلغ عدد الشواهد الشعرية عند ابن برهان ثلاثة وخمسين وثلاثمائة. وعند الشريف مائتين وسبعين. وأما ابن الخباز فبلغ عدد شواهد ستة وعشرين وخمسمائة.

(٢) ديوان الأعشى، ص ٩٦. و الأصبهاني، أبو فرج، الأغاني، ج ٨، ص ٨٢ ابن برهان، شرح اللمع، ج ٢، ص ٥٠٥. والشاهد على أن (إذ) تضاف إلى جملة الفعل والفاعل.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٣٨٦. والمبرد: المقتضب، ج ١، ص ٣٨٥. والبغدادي، خزائن الأدب، ج ٢، ص ٤٤٥. الشريف الزيدي، البيان، ص ٣٤٥. والشاهد على حذف نون الوقاية الواقعة بين الحرف وياء المتكلم لضرورة الشعر.

(٤) انظر: ابن السراج، الأصول، ج ١، ص ١٠٤. ابن الخباز، توجيه اللمع، ص ٢٠٦. وجاء شاهداً على جواز تقديم الحال على صاحبها.

تكون بمنزلة (مثل) في اللفظ والمعنى فقال: "وأنشد القاضي القاسم بن معن بن عبد الرحمن بن
الحبر عبد الله بن مسعود رحمه الله:-

عَلَيَّ كَالْخَنيفِ السَّحْقِ يَدْعُو بِهِ الصَّدَى (١)

ويستشهد بعجز البيت دون صدره، فقال: "ولا يصح تقديم المنصوب على الفعل لأنه في
المعنى فاعل. وقد أجاز ذلك أبو عثمان المازني مع الفعل قياساً على منصوب بفعل متصرف،
لقوله:

وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ يَطِيبُ" (٢)

وحين تحدث الشريف الزيدي عن اللام الزائدة في النداء، وذكر عجز البيت عليه فقال:
"نحو قوله:

يَا بُؤْسَ لِلْجَهْلِ ضَرَاراً لَأَقْوَامِ" (٣)

ومن شواهد التي ذكر فيها صدر البيت دون عجزه قوله: "وكذلك: كاد زيد يخرج،
المصدر مقدر لا يظهر، والتقدير: خروجاً. وقد قيل في بيت (تأبط شراً):

فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كَدْتُ آيَا (٤)

(١) وعجزه "لَهُ صَدْدٌ وَرَدُّ التَّرَابِ دَقِينٌ"، انظر: ديوان امرئ القيس. وابن جني، سر صناعة الإعراب، تحقيق

مصطفى السقا وآخرين، ج ١، القاهرة، ١٩٥٤م، ص ٢٨٨. وابن برهان، شرح اللمع، ج ١، ص ١٧٦.

(٢) وصدر البيت: "أتهجر ليلى للفرق حبيبها". انظر: ديوان الأعشى، ص ٣١٢. والمبرد، المقتضب، ج ٣،

ص ٣٧. وابن السراج، الأصول النحوية، ج ١، ص ٢٧١. وابن جني، الخصائص، ج ٢، ص ٣٨٤. وابن

برهان، شرح اللمع، ج ١، ص ١٤١.

(٣) صدر البيت: "قالت بنو عامر خالوا بني أسد". انظر: ديوان النابغة، ص ٢٢٧. وابن الأنباري، الإنصاف،

ج ١، ص ٣٣٠. والشريف الزيدي، البيان، ص ١٨٢.

(٤) عجزه: "وكم مثلها فارقتها وهي تصفر". انظر: ديوان تأبط شراً، ص ٨٨. وابن يعيش، شرح المفصل، ج ٧،

ص ١٠. وابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح الكافية الشافية، تحقيق عبد المنعم حريري، ج ١، مطبوعات

مركز البحث العلمي، دت، ص ٤٥٠. والشريف الزيدي، البيان، ص ٤٨٥.

وذكر عند ابن الخباز مثل ذلك، فاقتصر على صدر البيت ليستشهد على أن العلم بمعنى
الجبيل قال:

إِذَا قَطَعْنَا عِلْمًا يَدَا عِلْمٍ^(١)

وجاء بعجز البيت شاهداً على أن ياء ريح منقلبة عن الواو لجمعه على أرواح، فقال: "قال
جرير:

..... إِذَا هَبَّ أَرْوَاحُ الشَّتَاءِ الزَّعَازِغُ^(٢)

ويتفق ثلاثتهم (ابن برهان، والشريف الزيدي، وابن الخباز) على تكرار الشاهد الشعري في
مواضع مختلفة، فذكر ابن برهان الشاهد على زيادة الباء في خبر ليس، فقال: "قال عقبة
الأسدي:

مُعَاوِي، إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجَجْ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ^(٣)

وكرر الشاهد نفسه عندما تحدث عن العامل والمعمول قد يجريان مجرى الشيء الواحد^(٤).

واستشهد الشريف الزيدي بقول الشاعر:

وَصَالِيَاتٍ كَمَا يُؤْتَقِينَ^(٥)

(١) عجز البيت: "حتى تناهين بنا إلى الحكم". انظر: المبرد، الكامل، ج ٢، ص ٤٤. وابن الخباز، توجيه اللمع، ص ٣١٠.

(٢) صدر البيت: "ومنا الذي اختير الرجال سماحة"، انظر: ابن الخباز، توجيه اللمع، ص ٥٥٤.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٦٧، والمبرد، المقتضب، ج ٢، ص ٣٣٨، والبغدادي، خزانة الأدب، ج ١، ص ٣٤٣، وابن برهان، شرح اللمع، ج ١، ص ٦٠.

(٤) ابن برهان، شرح اللمع، ج ١، ص ٨٩.

(٥) ابن سيده، المخصص، ج ٨، ص ٧٥، وابن يعيش، شرح المفصل، ج ٨، ص ٤٢. وابن هشام، المغني، ص ١٩٠. والشريف الزيدي، البيان، ص ٢٥٦.

على مجيء الكاف اسماً وذلك إذا قدرتها بقدر (مثل). واستشهد بنفس البيت حيث قالوا في (أنقى: يُثَقَّى)، فحذفوا الهمزة في المستقبل وكان الأصل (يُوثَقَّى)، ليكون على وزن (يُذَحَرَج)، إلا أنهم استنقلوا الجمع بين همزتين كقول "أوثقى" ولما أسقطوا الهمزة في فعل المتكلم أسقطوها في جميع المضارع، لئلا تختلف الأبنية في التصريف، وقد جاء ذلك في ضرورة الشعر^(١).

وأما ابن الخباز فاستشهد بقول الأعشى:

فَلَأَشْـ____رَبْنَ ثَمَانِيَةً _____ وَثَمَانِ عَشْرَةَ وَاثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعًا^(٢)
وجاء به شاهداً على توكيد الفعل بالنون الثقيلة لوقوعه في جواب القسم. وقد ذكر هذا البيت شاهداً على فتح نون (ثمان) بدون الياء^(٣).

واتفقوا جميعاً في إحضار الشاهد الشعري على نفس الموضوع، فنرى ابن برهان يكرر قول الشاعر:

فَتَقَى مَا ابْنُ الْأَغَرِّ إِذَا شَتَوْنَا وَحُبُّ الزَّادِ فِي شَهْرِي قُمَاحٍ^(٤)
شاهداً على تقدم الخبر على مبتدأيه.

وكرر الشريف الزيدي شاهده:

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزُهُرٌ تَهَادَى كَنَعِاجِ الْمَلَا تَعَسَّقَنَ رَمَلًا^(٥)

(١) الشريف الزيدي، البيان، ، ص ٦٥٨.

(٢) الأشموني، شرح الأشموني، ج ٣، ص ٦٢٧. وابن الخباز: توجيه اللمع، ص ٤٣٩.

(٣) ابن الخباز، توجيه اللمع، ص ٥٢٦.

(٤) ابن الأنباري، الإنصاف، ج ١، ص ٦٥. وابن برهان: شرح اللمع، ج ١، (ص ٣٨، ص ٥٨).

(٥) ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط ١، ١٣٧١هـ، مطبعة السعادة بمصر،

ص ٤٩٠. وسيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٣٨٩، وابن الأنباري، الإنصاف، ج ٢، ص ٤٧٥. والشريف

الزيدي، البيان، ص ١٧٠، ص ٣١٤.

على مسألة عطف الضمير من غير تأكيد وذلك للضرورة الشعرية.

ودأب ابن الخباز على طريقهم فاستشهد بقول الفرزدق:

عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا عَلَى جُودِهِ لَضَنَّ بِالْمَاءِ حَاتِمٌ^(١)

على إبدال "حاتم" من الضمير في (جوده).

ولم يقتصروا على طبقة معينة من طبقات الشعر التي يعتدون بها، فاستشهدوا بشعراء جاهليين ومخضرمين، وإسلاميين، وأما طبقة المولدين، فكان الاستشهاد بها بهدف التمثيل أو المعنى.

قال ابن برهان: "ويقول محمد بن يزيد المبرد: إن ضرورة الشعر يسوغ استعمال "عند" استعمال "زيد"، نحو قول بعض المولدين:

كُلُّ عِنْدٍ لَكَ عِنْدِي لَا يُسَاوِي نِصْفَ عِنْدٍ^(٢)

وجاء الشريف الزيدي بالاستشهاد ببيت البحتري:

فَلَعَنِّي أَلْقَى الرَّدَى فَيُرِيحُنِي عَمَّا قَلِيلٍ مِنْ جَوَى الْبُرَحَاءِ^(٣)

ليمثل به لدخول نون الوقاية بين (لعل) وياء المتكلم.

واستشهد بها ابن الخباز على معانٍ لغوية فمثلاً قال أبو تمام:

(١) المبرد، الكامل، ج ١، ص ١٣٨. وابن الخباز، توجيه اللمع، ص ٢٧٨، ص ٥٠٢.

(٢) ابن برهان، شرح اللمع، ج ١، ص ١٢٥.

(٣) ديوان البحتري، ج ١، ص ٥. الشريف الزيدي، البيان، ص ٣٤٤.

لَا تَتَسَيَّنَ تِلْكَ الْعُهُودَ فَإِنَّمَا سُمِّيَتْ إِنْسَانًا لِأَنَّكَ نَاسِيٌ^(١)
وَأَتَى بِهِ عَلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ مِنْ أَنَّ الْإِنْسَانَ مُشْتَقٌّ مِنَ النَّسْيَانِ، لِأَنَّهُ يَنْسَى.

وَيَتَقَفُونَ فِي نِسْبَةِ الْأَبْيَاتِ إِلَى قَائِلِيهَا، وَأَحْيَانًا لَا يَنْسُبُونَ، فَقَدْ قَالَ ابْنُ بَرَهَانَ عَلَى سَبِيلِ

الْمِثَالِ: "قَالَ عَبَّاسُ بْنُ مَرْدَاسٍ السَّلْمِيُّ:

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَقَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ^(٢)
وَهَذَا الشَّاهِدُ عَلَى أَنَّ الْفَاءَ زَائِدَةٌ.

وَلَمْ يَنْسَبْ فِي قَوْلِهِ: "هَؤُلَاءِ" مَمْدُودٌ، وَمَقْصُورٌ فِي قَوْلِهِ:

هَؤُلَا ثُمَّ هَؤُلَا كُلًّا اخَذِيْ ————— تَنْعَالًا مَقْدُودَةً بِمِثَالِ^(٣)
فَالْأَلْفُ الْأُولَى لِلْمَدِّ، وَالثَّانِيَةُ قَلَبَتْ هَمْزَةً لِنَطْرِفِهَا، ثُمَّ حَرَكْتَ لِلْقَاءِ السَّاكِنِينَ بِالْكَسْرِ،
وَأَصْلُهَا يَاءٌ، لِأَنَّ اللَّامَ يَاءٌ حَتَّى يَدُلَّ الدَّلِيلُ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ.

وَوَافَقَهُ الشَّرِيفُ الزَّيْدِيُّ فِي نِسْبَةِ الْأَبْيَاتِ لِقَائِلِيهَا، حَيْثُ قَالَ: "فَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَيَجِيزُونَ

الْعُطْفَ بِغَيْرِ تَوْكِيدٍ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَلَا فَصْلَ عَنْهُمْ بَيْنَ الشَّعْرِ وَغَيْرِهِ، بَعْلَةٌ أَنَّهُ عُطِفَ اسْمٌ عَلَى

اسْمٍ، سِوَاءِ ظَهَرَ أَوْ لَمْ يَظْهَرْ، وَيَنْشُدُونَ قَوْلَ جَرِيرٍ:

(١) ديوان أبي تمام، شرح التبريزي، تحقيق محمد عزام، ج ٢، نشر دار المعارف، (د.ت)، ص ٢٤٥. وابن
الخباز، توجيه اللمع، ص ٥٦٨.

(٢) ديوان عباس بن مرداس السلمي، جمعه وحققه يحيى الجبوري، بغداد (١٩٦٨م)، ص ١٢٨. وسيبويه،
الكتاب، ج ١، ص ١٤٨، وابن جني، الخصائص، ج ٢، ص ٣٨١، وابن الشجري، الأمالي، ج ١، ص
٣٤. وابن برهان، شرح اللمع، ج ١، ص ٢٤٣.

(٣) ديوان الأعشى، ص ١١. والمبرد، المقتضب، ج ٤، ص ٢٨٧. وابن يعيش، شرح المفصل، ج ٣، ص ١٣٧.
وابن برهان، شرح اللمع، ج ١، ص ٣١٩.

وَرَجَا الْأَخْيَطْلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لَيْنًا^(١)
عطف (أب) على الضمير في (يكن).

ولم ينسب الشريف البيت، كقوله: وقال آخر:

فِي كِنَاسٍ ظَاهِرٍ يَسْتُرُهُ مِنْ عَلَى الشَّفَانِ هُدَابُ الْفَنَنِ^(٢)
وجاء شاهداً على أنه إذا دخلت (من) على (على) تكون (على) اسماً؛ لأن حرف جر لا
يدخل على حرف جر.

ومن أمثلة ابن الخباز قوله: "قال ابن قيس الرقيات:

تَبَكَّرَ يَهُمُ دَهْمَاءُ مُعُولَةٍ وَتَقُولُ سَلَمَى وَارْزَيْتِيهِ^(٣)
وموطن الاستشهاد تسكين ياء المتكلم المفتوحة في الأصل قبل هاء السكت.

ولم يصرح بقول الشاعر:

جَعَلْتُ وَمَا بِي جَفَاءٍ وَلَا قَلَى أُرُورُكُمْ يَوْمًا وَأَهْجُرُكُمْ شَهْرًا^(٤)
وجاء به شاهداً على انتصاب اسم الزمان المؤقت.

وقد استشهدوا جميعاً بشواهد سيبويه، ومما أورده ابن برهان من أبيات سيبويه:

(١) ديوان جرير، ص ٣٦٠، وابن الأنباري، الإنصاف: ج ٢، ص ٤٧٦. وابن عصفور، علي بن مؤمن، المقرب، تحقيق أحمد عبد الستار وعبد الإله الجبوري، ج ١، ط ٢، ١٣٩٩هـ، لجنة إحياء التراث الإسلامي، بغداد، ص ٢٣٤. والشريف الزيدي، البيان، ص ٣١٥.

(٢) ديوان عدي بن زيد العبادي، تحقيق محمد جبار المعبيد، شركة الجمهورية للنشر والطبع، بغداد، ١٩٦٥م، ص ١٧٧. والشريف الزيدي، البيان، ص ٢٤٩.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج ٤، ص ٢٢١. وابن الخباز، توجيه اللمع، ص ٣٤٨.

(٤) ابن الخباز، توجيه اللمع، ص ١٨٩.

يَا رَبَّ غَابِطِنَا لَوْ جَاءَ يَطْلُبُكُمْ لَأَقَى مُبَاعَدَةً مِنْكُمْ وَحَرِمَانَا^(١)
أي: يا رب غابط إيانا، لأن "رب" لا تدخل إلا على النكرات، فالإضافة في تقدير الانفصال.

واستشهد بشواهد سيبويه الشريف الزيدي فقال: قال الشاعر:

فَلَوْلَا رَجَاءُ النَّصْرِ مِنْكَ وَرَهْبَةٌ عِقَابِكَ قَدْ صَارُوا لَنَا كَالْمَوَارِدِ^(٢)
فأضاف إلى المفعول، والتقدير: نَرْجُو نَصْرَكَ.

ووافقهم ابن الخباز فاستشهد على استكنان اسم ليس وهو ضمير الشأن، والجملة الاسمية

خبرها بقوله: قال هشام أخو ذي الرمة:

هِيَ الشِّفَاءُ لِذَائِي لَوْ ظَفِرْتُ بِهَا وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْذُولُ^(٣)
وتفرد ابن برهان عن الشريف الزيدي وابن الخباز، بدراسة بيت من الشعر، ويعد له فصلاً
كقوله في باب (حتى)، إذ انه درس البيت الشعري:

أَلَقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلِهِ أَلْقَاهَا^(٤)
والشاهد فيه على جر "نعله" على الغاية.

(١) انظر: ديوان جرير، ص ٥٩٠، و سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٤٢٧. والمبرد، المقتضب، ج ٣، ص ٢٢٦. وابن برهان، شرح اللمع، ج ١، ص ٢١٣.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ١٨٩. والشريف الزيدي، البيان، ص ٦٠٨.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٧١. وابن الخبازو توجيه اللمع، ص ١٤١.

(٤) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٩٧. وابن جني، اللمع في العربية، ص ٧٨. وابن برهان، شرح اللمع، ج ١، ص ١٨٦-١٨٧.

ويمتاز ابن برهان عن نظيره في أنه غالباً ما يسرد قصة القصيدة كقوله في (إن) بمعنى "نعم"، قال ابن الزبير، وقد قال ابن فضالة بن شريك الأسدي: إنما أتيتك مستحلاً ولم آتك مستوصفاً، لعن الله ناقة حملتني إليك، فقال ابن الزبير: إن، وراكبها، فقال ابن فضالة:

أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ نَكِدْنَ وَلَا أُمِّيَّةَ فِي الْبِلَادِ
إِذَا لَمْ أَلْقَهُمْ بِمَنْى فَإِنِّي بَيَّيْتُ لَا يَهْشُ لَهُ فُؤَادِي
لَقَدْ أَسْمَعْتَ لَوْ نَادَيْتَ حَيًّا وَلَكِنْ لَا حَيَاةَ لِمَنْ تُتَادِي
فَإِنَّ الْأُمَرَ لَوْ قَلَّدْتُمُوهُ كَرِيمًا خَالَهُ وَارَى الزِّنَادِ
مِنْ الْأَعْيَاصِ أَوْ مِنْ آلِ حَرْبٍ أَغْرَ كَغُرَّةِ الْفَرَسِ الْجَوَادِ
أَقُولُ لْغِلْمَتِي: شُدُّوا رِكَابِي لَأَقْطَعَ بَطْنَ مَكَّةَ فِي سَوَادِ
فَمَا لِي إِنْ أُجَاوَزَ ذَاتَ عِرْقٍ إِلَى ابْنِ الْكَاهِلِيَّةِ مِنْ مَعَادِ

قال ابن الزبير: عيرني بشر جداتي، وهي خير عماته^(١)

وأما الاستشهاد بالرجز فاتفقوا جميعاً بالاستشهاد به فنرى ابن برهان يقول: "وقد وردت (وَجَدْتُ) متعدية إلى مفعول به واحد، وذلك قولهم: نشدت الشيء أنشده نشداناً، و: وَجَدْتُه أَجْدُهُ وَجْدَاناً.

قال الراجز:

أَنْشُدُ وَالْبَاعِي يُحِسُّ الْوَجْدَانَ^(٢)

(١) ابن برهان، شرح اللمع، ج ١، ص ٧٢ - ص ٧٣.

(٢) المصدر نفسه، ج ١، ص ١١٤.

ومن استشهاد الشريف الزيدي به قوله: "قال الشاعر:

وَاللّٰهُ مَا لَيْلِيْ بِنَامٍ صَاحِبُهُ ^(١)

فأدخل الباء على (نام) وبالإجماع أن (نام) فعل، وهذا جاء رداً على الكوفيين بأن الفعل يدخل عليه حرف الجر. ووافقهم ابن الخباز حيث إنه استشهد على جواز الوقوف على (مدرايه) بالهاء وبغير الهاء لأنه لم تلحقه علامة الندبة بقول الراجز:

أَنَا سَحِيمٌ وَمَعِيَ مَدْرَايَهُ ^(٢)

ونخلص إلى أنهم استشهدوا بالشعر بقصيدة ورجزه، فقد كان مقدماً عند ابن الخباز على غيره من مصادر الاحتجاج، ولكنه كون المصدر الثاني عند كل من الشريف الزيدي وابن برهان، ولم تختلف طريقة الاستشهاد به فيما بينهم، فقد ذكروا البيت كاملاً أو اقتصروا على موضع الاستشهاد وكانوا يذكرون الشاهد ويكررونه في نفس الموضوع ومواقع مختلفة وقد يصرحون بنسبة الأبيات إلى قائلها، وأحياناً لا ينسبون.

وقد أكثروا بالاستشهاد من شواهد سيبويه، واستشهدوا بطبقات الشعر إلا أن طبقة المولدين كانوا يأتون بها للتمثيل أو المعنى.

واختلف ابن برهان عنهم بدراسة بيت من الشعر وخصه بفصل، وأنه كان في أغلب الأحيان يذكر قصة البيت ومناسبته.

(١) ابن الأنباري، الإنصاف، ج ١، ص ١١٢. والشريف الزيدي، البيان، ص ٤٧١.

(٢) ابن الخباز، توجيه اللمع، ص ٣٤٨.

وأما المادة النثرية، فكان الاستشهاد بها عندهم قليلاً وينسب متفاوتة من شارح لآخر، وابن برهان بيّن أن المثل هو "القول الوجيز المرسل"، وأن الأمثال قد تشذ كثيراً وتشوه لتفسير^(١). ويرى أن الأمثال "مما ترك فيه القياس، يسلم فيها لفظها من غير تصرف، ولذلك قلت للرجل: "الصَّيْفَ ضَيَّعْتَ اللَّبْنَ"^(٢). وَأَطْرَيْ إِنَّكَ نَاعِلَةٌ^(٣)، وَتَحَسَّبُهَا رَعْنَاءَ وَهِيَ بَاخِسٌ"^(٤). وقد أقلّ الشريف الزيدي بالاستشهاد بها ومن أمثاله: "فِي بَيْتِهِ يُؤْتَى الْحَكَمُ"^(٥)، وأما ابن الخباز فلحق بركبهم في الاستشهاد به ومثاله ما قاله في (باب المفعول به) عند الحديث على جواز تقديم المفعول على الفعل فجاء به تمثيلاً على ذلك "إِيَّاكَ أَعْنِي فَاسْمَعِي يَا جَارَةٌ"^(٦).

وصفوة القول إنهم قد أقلوا في الاستشهاد بها.

(١) ابن برهان، شرح اللمع، ج ٢، ص ٤٢١.

(٢) المصدر نفسه، ج ١، ص ٧٨.

(٣) المصدر نفسه، ج ١، ص ٥٨-٥٩. والميداني، مجمع الأمثال، ج ٢، ص ٦٨. والمثل يضرب لمن يطلب شيئاً قد فوته على نفسه.

(٤) الميداني، مجمع الأمثال، ج ١، ص ١٢٣. ويضرب لمن يتبأله وفيه دهاء.

(٥) الشريف الزيدي، البيان، ص ١١٦.

(٦) الميداني، مجمع الأمثال، ج ١، ص ٤٣. وابن الخباز، توجيه اللمع، ص ١٧٦.

٤-٣ المبحث الثالث: التأثر والتأثير

كل تلميذ له شيخ ينهل من معارفه، ويروي عطش فكره بمعلومات تثري من علمه ولا بد من هذا النبع المعطاء أن يؤثر برافديه، ويظهر هذا التأثير في كتبهم.

وها هم شراحنا الثلاثة قد ذكر في ثنايا طيات صفحاتهم إلى ذكر شيوخهم الذين استمدوا عنهم نور علمهم، فهذا ابن برهان يزين كتابه بلؤلؤة تلتمع في ثنايا صفحاته واستضاء بعلم شيخه أبي القاسم علي الدقيقي ومثاله قوله في (باب إن وأخواتها) عند حديثه عن (إنما): "وروى أبو الحسن الأخفش عن العرب: إِنَّمَا زَيْدًا قَائِمٌ، فأعمل مع زيادة (ما).. كذلك سمعت شيخنا أبا القاسم الدقيقي يحكيه"^(١).

والشريف الزيدي يعتمد قول شيخه أبي القاسم زيد بن علي عند طرحه لبعض مسأله ومعالجته لقضاياها ومنها قوله في باب (الكلام) عند حديثه عن اشتقاق الاسم: "قال شيخنا رحمه الله - واشتقاق الاسم من السُّمُو في المعنى غير ظاهر عند من لم يُنعم النَّظَر في علم الاشتقاق، وذلك أن السُّمُو هو العُلُو والارتفاع، والاسم لا يجتمع معناه مع هذا المعنى؛ إذ ليس في حدّه ما يدلّ على ذلك، ولكن إذا أنعمت النَّظَر، وأنصفت نفسك تبين لك معناه في الاسم، وذلك أن الشيء إذا لم يكن له اسم كان مجهولاً خاملاً لا يذكر ولا يعرف، فيكون الاسم فيه معنى السُّمُو"^(٢).

(١) ابن برهان، شرح اللمع، ج ١، ص ٧٥.

(٢) الشريف الزيدي، البيان، ص ٧.

ويذكر ابن الخباز شيخه مجد الدين أبا حفص عمر بن أحمد الذي كان داعماً له في آرائه، فقال في (باب ظرف الزمان) عند حديثه عن (عند): "سألت شيخنا رحمه الله: - لِمَ لَمْ تُصَغِّرْ؟، فقال: لأن تصغير الظروف يفيد التعريف، وعند مستغنيه عنه".^(١)

واختلف ابن برهان عن غيره بذكر أحد المعاصرين له، وهو الربيعي وإشارة ابن برهان إليه تدل على تأثره به، فقد ذكره في باب (الوصف) عند حديثه عن موافقة الصفة الموصوف، قال علي بن عيسى: لا توصف المعرفة، لأن صفة المعرفة لإزالة الاشتراك العارض على المعرفة، والنكرة لا تزيل الاشتراك العارض، وحكم النكرة ألا توصف إلا بنكرة؛ لأن المعرفة أحق بالتقديم فلم يجز، مع أنها أحق بالتقديم، أن تكون ثانية في المرتبة"^(٢).

وصفوة القول إن ورود الربيعي في شرح اللمع يدل على تأثر ابن برهان به، وإن كان قد تركه، فذكر صاحب بغية الوعاة أن الخطيب التبريزي سأل شيخه ابن برهان: كيف تركت الربيعي، وأخذت عن أصحابه مع إدراكك له؟ فقال: كان مجنوناً، وأنا كما ترى، فما كنا نتفق^(٣). ونلاحظ أن شراحنا الثلاثة (ابن برهان، والشريف الزيدي، وابن الخباز) قد تأثروا بشيوخهم في دعم آرائهم النحوية.

وأما تأثير شراحنا بتلاميذهم فقد أفادوا من شيوخهم وتأثروا بهم إلا أن شراحنا لم يذكروا تلاميذهم في ثنايا كتبهم فكان التبريزي من أشهر تلاميذ ابن برهان، وابن الشجري من تلاميذ الشريف الزيدي إلا أن ابن الشجري لم يذكر في أماليه شيخه الشريف الزيدي. ومن تلاميذ ابن الخباز عز الدين أبو محمد عبد الوهاب.

(١) ابن الخباز، توجيه اللمع، ص ١٩٣.

(٢) ابن برهان، شرح اللمع، ج ١، ص ٢٠٣.

(٣) السيوطي، بغية الوعاة، ج ١، ص ١٨١.

ونخلص إلى أن لكل واحد منهم تلاميذ عدة استضاءوا بعلمهم، وتطوروا بنورهم، ورسخوا أقدامهم بمعارف كثيرة، إلا أنهم لم يذكر أحداً من علمائنا الثلاثة تلميذاً له في كتابه.

ونستنتج من هذه الموازنة أن القرن السابع الهجري الذي ينتمي إليه ابن الخباز لا يختلف بمنهجه وأساليبه عن القرن السادس الهجري الذي ينتمي إليه الشريف الزيدي.

فلاحظ نقاط الاتفاق كبيرة لدرجة أننا نشعر وكأنهما من نفس القرن، فابن الخباز تابع نسج منوال القرن السادس.

وأما القرن الخامس الهجري الذي ينتمي إليه ابن برهان، فكان الاختلاف واضحاً في المنهج بالرغم من اتفاقه ببعض السمات مع أقرائه.

ونستنتج -أيضاً- أن شواهدهم الشعرية لا تختلف بعضها عن بعضها الآخر لا سيما أنهم جميعاً كان اتكاؤهم على شواهد سيبويه وغيره من النحاة السابقين.

هذا وإن طريقتهم بالاستشهاد واحدة؛ إلا أن هذه الأبيات قد يختلف من واحد لآخر فالمقياس هنا الكم.

ومن خلال سماتهم المنهجية نستنتج أن كتبهم تعليمية تقوم على توصيل المعلومة لمتلقيها ببسر وسهولة، وتقدم العلم والمعرفة الدراسية بأوضح صورة.

الفصل الخامس

تقويم الكتاب

١-٥ المبحث الأول: مذهب الشريف النحوي

٢-٥ المبحث الثاني: اختيارات الشريف الزيدي

٣-٥ المبحث الثالث: مصطلحات الشريف الزيدي

٤-٥ المبحث الرابع: خصائص الكتاب والمآخذ على شرح الشريف

٥-١ المبحث الأول: مذهب الشريف النحوي

يظهر لي أن مذهب الشريف الزيدي هو مذهب البصريين لا سيّما وأنه يشرح كتاب "اللمع في العربية" لابن جني الذي يعد من أفاض وأكابر علماء البصرة.

وكتاب صاحب اللمع مليء بالآراء والشواهد التي مصدرها كتب تعود إلى البصريين وهو يأخذ من أقوالهم ويردّ من مصادرهم ومنابعهم.

ويغلب الظن على بصرية الشريف من خلال كتابه "البيان" هذا؛ إذ أن المسائل التي تناولها الشريف في هذا الكتاب تسير على المذهب البصري وإن لم يصرح بذلك، وكذلك كان يقول في شرحه "قولنا" أو "قلنا" وهذا دليل على بصريته، ومثاله ما قاله في باب (خبر المبتدأ): "وكل واحد من ظرفي الزمان والمكان إذا وقع خبراً عن المبتدأ فإن المراد به أنه قام مقام الخبر وناب عنه، وإنما أطلق عليه الخبر مجازاً، ألا ترى أن قولنا: زيد خلفك، التقدير: زيد مستقر خلفك، فـ (زيد) مبتدأ، و(مستقر) خبره، ثم حذف الخبر تخفيفاً للعلم به، وأقاموا الظرف مقامه، وكان في (مستقر) ضمير مرفوع بأنه فاعل، فنقلوه إلى الظرف، فصار الظرف يرفع الضمير، كما كان (مستقر) يرفعه، فلفظ الظرف بأنه مفعول (مستقر) وموضعه رفع؛ لأنه خبر المبتدأ وفيه ضمير مرفوع بالظرف لنيابته عن (مستقر) فاعلم ذلك"^(١).

ومما يؤكد بصرية الشريف الزيدي أنه يميل لآراء علماء البصرة كسيبويه والمبرد وغيرهم عند حديثه عن المسائل الخلافية، فقد سار على ما دأب عليه نحاة البصرة، ومن الأمثلة الدالة على ذلك:

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص ١١١.

قوله في باب (إعراب الاسم الواحد: "فسيبويه، ومن وافقه"^(١)) يقول: إن الألف واللام والإضافة إذا دخلت على الاسم الذي لا ينصرف، أزلت عنه شبه الأفعال؛ لأن الألف واللام والإضافة لا يدخلن على الأفعال، فإذا دخلت على اسم لم يبق بينه وبين الفعل مشابهة، فجرى بوجوده الإعراب وامتنع دخول التنوين عليه لأجل الألف واللام والإضافة، إذ كانا لا يجتمعان، وهذا قول معتمد"^(٢).

وهنا اعتمد الشريف قول سيبويه ومن وافقه كالمبرد والسيرافي في أن الاسم الذي لا ينصرف إذا دخلت عليه الألف واللام والإضافة، أزلت عنه شبه الأفعال، فموافقة الشريف لهؤلاء العلماء الكبار دليل على اتباعه لمذهبهم البصري.

ووافق البصريين حين قال: "اعلم أن المبتدأ أبداً رفع، والمرفوع لا بد له من عامل يؤثر فيه الرفع، إما ظاهر إلى اللفظ أو من جهة المعنى، والعامل في المبتدأ هو الابتداء، والابتداء: هو تعري الاسم من العوامل اللفظية، نحو (إن) وأخواتها، و(كان) وأخواتها، و (ظننت) وأخواتها، وكون الاسم أولاً لثان يكون الثاني خبراً عنه ومسنداً إليه"^(٣).

وحين تحدث عن المنادى المفرد العلم بأنه مبني وليس معرباً في باب (النداء) قال: "فأما الأسماء الأعلام، فنحو: زيد وعمرو، فهي في النداء مبنية على الضم عند البصريين ومعربة عند الكوفيين، والذي أوجب بناءها وقوعها موقع أسماء الخطاب، نحو (أنت) و(رأيتُكَ) هذا ما

(١) وافقه: المبرد، والسيرافي، والزجاج، والزجاجي، انظر: سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٧، والمبرد، المقتضب، ج ٣، ص ٣١٣.

(٢) الشريف الزيدي، البيان، ص ٤٨.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٠٠.

أملاه علينا شيخنا أبو القاسم زيد بن علي رحمه الله، فلما كانت أسماء الخطاب مبنية صارت الأعلام بوقوعها موقعها مبنية^(١).

وقال الشريف في باب (الترخيم): "اعلم أن العرب لم ترخم إلا ما كان مفرداً، علماً، على أكثر من ثلاثة أحرف منادى، طلباً للتخفيف، أو كان فيه هاء التأنيث، سواء كان على ثلاثة أحرف أو أكثر، هذا مذهب البصريين، وعند الكوفيين يجوز ترخيم الثلاثي"^(٢).

ومما يؤكد بصريته -أيضاً- حديثه عن فعل الأمر من الأفعال المبنية في باب (إعراب الأفعال وبنائها) حيث قال: "الثاني: أمثلة الأمر للمواجه مما لا حرف مضارعة فيه، وهو مبني على السكون؛ لأن السكون هو الأصل في البناء، وإذا جاء الشيء على أصله لم يحتج إلى تعليقه، هذا مذهب سيبويه والبصريين، وعند الكوفيين أنه معرب، والتقدير فيه لام محذوفه، فإذا قلت: اضرب كان التقدير: لتضرب، وأجيب عن ذلك بأن عوامل الأفعال لا تعمل مع الحذف، وأيضاً فإن خطاب المواجه بالتاء لم يكثر في كلام العرب حتى يخفف بالحذف، فلما كان كذلك وكان هذا الفعل للمواجه، ليس في أوله إحدى الزوائد الأربع، صح أنه مبني غير معرب"^(٣).

وفي معرض حديثه عن (نعم وبئس)، قال: "وأما (نعم) ففعل ماض مبني على الفتح غير متصرف وضع للمدح العام، و (بئس) فعل ماض -أيضاً- موضوع للذم العام هذا مذهب البصريين، وعند الكوفيين: أنهما اسمان"^(٤).

وقال الشريف في باب (المفعول معه): "اعلم أن المفعول في هذا الباب ينتصب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو؛ وذلك أن العفل لازم لا يعمل في مفعول، فعدّوه بحرف الجر الذي هو

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص ٣٦٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٩٤.

(٣) المصدر نفسه، ص ٤١٤.

(٤) المصدر نفسه، ص ٤٧١.

(مع)؛ لأن (مع) هي للجمع بين الشيئين، وللمصاحبة بينهما، واشتراكهما في الفعل تقول: جاء زيدٌ مع عمرو، بمعنى أنهما اصطحبا واشتركا في المجيء، فما بعد (مع) مجرور في اللفظ، وهو في المعنى مرفوع بالمجيء، وموضع (مع) نصب على الظرف بالفعل المقدم، إلا أن العرب توسعت، فحذفت (مع)، وأقامت الواو مقامها؛ لأن الواو للاشتراك كما أن (مع) للاشتراك، فوصل الفعل إلى ما بعد الواو فنصبه، فالواو هنا مجردة من العطف، قائمة مقام (مع) غير عاملة فيما بعدها^(١).

ففي هذه المسألة ذهب الشريف مذهب البصريين الذين ذهبوا إلى أن المفعول معه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو^(٢).

ونخلص من هذه النماذج أن الشريف الزيدي بصري المذهب؛ لما نراه من خلال موافقته لآراء البصريين واحتجاجاتهم وترجيحها على آراء خصومهم. فهو يرى أن مذهبهم قوي الدليل ثابت الحجة، فلذلك يؤيدهم في معظم آرائهم.

ومن الأدلة على مذهب البصري اعتمادهم على مصطلحاتهم النحوية مع علمه بمصطلحات الكوفية، وإن مصطلحاتهم البصرية لها حصة الأسد في كتاب الشريف (البيان). وسأتحدث عن مصطلحاته النحوية بالتفصيل في مبحثه إن شاء الله.

وصفوة القول إن مذهب الشريف الزيدي النحوي، هو المذهب البصري، وذلك من خلال ما عرضناه من مسائل نحوية تصب في قالب البصريين، وكذلك مصطلحاته البصرية التي استخدمها في هذا الشرح كما سنراها لاحقاً، ويؤكد بصريته ذكره لبعض العبارات كـ "قولنا" والتي تشير إلى البصريين، فهذه أدلة تبرهن على بصرية مذهبه.

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص ٢١٥.

(٢) ابن الأنباري، الإنصاف، ج ١، ص ٢٤٨.

٥-٢ المبحث الثاني: اختيارات الشريف الزيدي

شرح الشريف الزيدي كتاب "اللمع في العربية" لابن جني، فكانت له اختياراته التي تبين ملامح شخصيته النحوية، وسعة اطلاعه، ومعرفته العلمية، وتبين أنه صاحب آراء خاصة به تظهر براعته في علم النحو، وأنه لم يكن تابعاً في كل ما يقوله صاحب اللمع، أو ما يردده العلماء، ومن هذه الاختيارات:

- عدم جواز تقديم أخبار (ما زال)، و (ما برح)، و (ما انفك)، و (ما فتئ) عليها:

قال الشريف الزيدي في باب (كان وأخواتها): فأما (ما زال) و (ما برح) و (ما انفك) و (ما فتئ) فإن لا يجوز أن تتقدم أخبارها عليها أنفسها فإن وضعت مكان (ما) عرف نفي جاز التقديم، فنقول: قائماً لا يزال زيد، وكان (أبو الحسن بن كيسان) يجيز قائماً ما زال زيد، وهذا لا يصح؛ لأن (ما) لها صدر الكلام بدليل دخولها على المبتدأ وخبره وعلى الأفعال فلا يتقدم عليها ما في خبرها؛ لأنه صلة لها^(١).

نلاحظ في هذه المسألة أن الشريف الزيدي يختار عدم جواز تقديم أخبارها عليها؛ لأن (ما) من الألفاظ التي لها صدر الكلام، وهي تدخل على المبتدأ وخبره وعلى الأفعال ولذلك لا يتقدم خبرها عليها، لأنه صلة لها، وبين الشريف أنه يجوز أن يتقدم خبرها عليها إذا وضعت مكان ما حرف نفي كـ (لا) مثلاً، وفي هذه المسألة يخالف الشريف ابن كيسان الذي يجيز تقديم أخبار (ما زال) و (ما انفك) و (ما برح) و (ما فتئ) عليها.

- رفع الاسم بعد (كان) تشبيهاً بالفاعل، ونصب الخبر تشبيهاً بالمفعول به:

قال الشريف الزيدي: "ولما كانت هذه الأفعال داخلة على المبتدأ أو الخبر ارتفع المبتدأ بعدها تشبيهاً بالفاعل من حيث إنه واقع بعد فعل وإن لم يكن فاعلاً بالحقيقة هو مشبه بالفاعل،

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص ١٤٧.

وانتصب الخبر تشبيهاً بالمفعول به وإن لم يكن مفعولاً من حيث إنه واقع بعد فعل واسم كقولك: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا، هذا مذهب البصريين، وعند الكوفيين أن الاسم بعد (كان) رفع بالابتداء على ما كان عليه قبل دخولها، والخبر منصوب على الحال، وهذا لا يصح؛ لأن الخبر يكون معرفة والحال لا يكون معرفة إلا في النادر، والخبر هاهنا يقع معرفة في الأكثر الشائع، نحو قولك: كَانَ زَيْدٌ أَخَاكَ، وكان عمرو أباك، وأشبه ذلك^(١).

يعرض الشريف الزيدي في هذه المسألة رأي نحاة البصرة الذين ذهبوا إلى أن الاسم بعد (كان) رفع تشبيهاً بالفاعل، وخبره نصب تشبيهاً بالمفعول به، وأما رأي نحاة الكوفة فذهبوا إلى أنه رفع بالابتداء، وخبره نصب على الحال.

ونلاحظ أن الشريف اختار ما ذهب إليه البصريين، وخالف رأي الكوفيين، وبين أنه لا يصح أن يكون الخبر منصوباً على الحال؛ لأن الخبر هنا معرفة ويندر وقوع الحال معرفة.

- بناء الاسم الواقع بعد (لا) على الفتح:

قال الشريف الزيدي في باب (لا) في النفي بعد عرضه لآراء العلماء حول فتحه الاسم الواقع بعد (لا) فتحه إعراب أم فتحه بناء: "والذي يجب أن يعتمد في هذا الباب أن (لا) لما دخلت على الأسماء والنكرات ولم تفارقها وكثرت معها حذفوا التنوين منها، وبنوها على أخف الحركات، وهي الفتحة لكثرة دورانها، فصار الاسم الواقع بعد (لا) مبنياً على الفتحة كما بني (زيد) في النداء، في قولنا: يا زيد، على الضم"^(٢).

عرض الشريف اختلاف النحاة في هذه المسألة، فقد ذهب سيبويه إلى أن الفتحة في الاسم الواقع بعد (لا) فتحة إعراب لا فتحة بناء، ولكنها منع منها التنوين، حيث قال في الكتاب: "(ولا) تعمل فيما بعدها فتتصبه بغير تنوين ونصبها لما بعدها كنصب (إن) لما بعدها، وترك التنوين لما

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص ١٣٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٧٤.

تعمل فيه لازم، لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد، نحو خمسة عشر؛ وذلك لأنها لا تشبه سائر ما ينصب مما ليس باسم وهو الفعل وما أجري مجراه؛ لأنها لا تعمل إلا في النكرة^(١).

وذهب السيرافي إلى أن العامل يعمل في الشيء ويمنع التصرف، ولا يكون هذا مبطلاً لعمله، وأعطى مثلاً كقوله: (حبذا زيد)، (حب) فعل ماضٍ و (ذا) فاعله، وجعلاً جميعاً كشيء واحد، ولا يمنع ذلك أن يكون (حب) قد عمل في (ذا)، فذلك لا يمنع أن تكون (لا) قد عملت في (رجل) ومنع التتوين، في قولنا: "لا رجل في الدار" وأما شيخ الشريف زيد بن علي، فذهب إلى أن الأسماء التي ينفي بها الجنس مبنية على الفتح، وهذا نفس رأي المبرد، بينما الزجاج ذكر أنها فتحة إعراب لا فتحة بناء^(٢).

ونلاحظ أن الشريف الزيدي اختار بناء الاسم الواقع بعد (لا) على الفتح، ويتبع بذلك رأي كل من أبي القاسم زيد بن علي والمبرد.

- يلي الاسم الأول لهزمة الاستفهام كما ولي الاسم الثاني لـ (أم):

قال الشريف في باب (العطف) عند حديثه عن معنى (أم): "ف (أم) تقع معادلة للهمزة، أو مسوية في الاستخبار بين زيد وعمرو، والأحسن في هذا الباب أن يكون الاسم هو الذي يلي الهمزة، نحو قولك: أزيد عندك أم عمرو، ولو قلت: أعندك زيد أم عمرو لكان جائزاً، ولكن ليس بمنزلة: أزيد عندك أم عمرو؛ لأن الاسم إذا ولي الهمزة صار بمنزلة قولك: أم عمرو، فكما ولي

(١) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٣٤٥.

(٢) الشريف الزيدي، البيان، ص ١٧٣ - ص ١٧٤.

الاسم الثاني لـ (أم) كذلك ينبغي أن يلي الاسم الأول للهمزة؛ لأن (عند) ليس بمنزلة (عمرو)^(١).

إن (أم) تقع معادلة لهمزة الاستفهام على معنى (أي)، كقولك: أزيدُ عندَكَ أمَ عمرو؟ معناه: أيُّهُما عندَكَ، واختار الشريف في هذه المسألة أن يكون الاسم هو الذي يلي الهمزة؛ لأنه بمنزلة الاسم الثاني الذي يلي (أم) وبالرغم من جواز أن تقول: أعندك زيد أم عمرو؟ إلا أن (عند) ليس بمنزلة (عمرو).

- تقام (إيا) مقام المضمَر يكون وما بعدها مجروراً بالإضافة:

عندما عرض الشريف اختلاف النحاة حول (إيا) وما بعدها قال: (واعلم أن الاختلاف في هذا الاسم إنما كان من حيث أن المضمَر لا يضاف، وقد مضى بيانه؛ لأن الشيء لا يضمَر إلا بعد تحققه وإزالة الإشكال، والإضافة تحدث تعريفاً وتخصيصاً لم يكن، فلما ثبت أن المضمَر لا يضاف اشتبه ما وقع بعد (إيا)، والذي يقوى في نفسي في هذه الكلمة أنها ليست بمضمَر في الحقيقة بل أقيمت مقام المضمَر على ما ذهب إليه السيرافي، ويكون ما بعدها موضعه مجرور بالإضافة بمنزلة الكاف في (غلامك) والهاء في (غلامه)، وأشبه ذلك^(٢).

نلاحظ أن الشريف الزيدي في هذه المسألة اختار بأن (إيا) ليست بمضمَر وإنما أقيمت مقام المضمَر، ويكون ما بعدها مجروراً بالإضافة وهو بذلك يتبع ما ذهب إليه السيرافي، في أن (إيا) بمثابة اسم ظاهر، أضيف إلى مضمَر وصار المضاف، والمضاف إليه كشيء واحد كما تقول: رأيتُكَ نَفْسَكَ، وقُمتَ أَنْتَ نَفْسَكَ، ومررتُ بِكَ نَفْسَكَ، فالنفس ظاهرة، وهي مضافة إلى الكاف وهي في الحقيقة الكاف ويكون ما بعد (إيا) مجروراً بالإضافة.

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص ٣٠٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٣٨.

- أسماء الأعلام قبل النداء وبعده معارف:

قال الشريف الزيدي في باب (النداء): "فإن قال قائل: فإذا كانت (يا) تحدث تعريفاً بالقصد فما الذي أحدثت في زيد وعمرو وقد قصد نحوهما؟ قيل له: إن الأسماء الأعلام قبل النداء وبعده معارف وحرف النداء لم يحدث فيها تعريفاً وإنما أكدها، ومن الناس من يقول: إنا نتوهم زوال التعريف منها لاشتراك الأسماء، ثم يحدث التعريف بحرف النداء، وهذا ليس بصحيح، لأننا ننادي من لا يشركه في اسمه غيره نحو (الفرزدق) ولا إشكال في علميته"^(١).

بين الشريف أن أسماء الأعلام معارف سواء قبل النداء أو بعده، وجيء بحرف النداء للتأكيد وخالف رأي المبرد الذي ذهب إلى أنه قد يتوهم بزوال التعريف بسبب اشتراك الأسماء: ورد الشريف عليه بأن هذا ليس صحيحاً، والسبب يعود إلى أنه ننادي الاسم الذي لا يشرك فيه غيره كالفرزدق.

- ألف (أَيْمُن) جمع (يَمِين) قطع:

يعرض الشريف رأي الكوفيين في أن (أَيْمُن) جمع (يَمِين) ويستدل بذلك بقول الشاعر:

يَبْرِي لَهَا مِنْ أَيْمُنٍ وَأَشْمَلٍ^(٢)

ويختار أن الألف في (أَيْمُن) جمع (يَمِين) قطع، ويرد عليهم بأن الألف في قولهم هي ألف

وصل وليس ألف قطع ويستدل بقول الشاعر:

فَقَالَ فَرِيقُ الْقَوْمِ لَمَّا نَشَدْتَهُمْ نَعَمْ وَفَرِيقٌ لَيَّمْنُ اللَّهَ مَا نَذَرِي^(٣)

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص ٣٦٦.

(٢) ابن الأنباري، الإنصاف، ج ١، ص ٤٠٦.

(٣) المصدر نفسه، ج ١، ص ٤٠٧، والشريف الزيدي، البيان، ص ٥٨١.

حاشا في الاستثناء فعل وحرف جر: قال الشريف: "وقد يكون (عدا) و (خلا) و (حاشا) حروف جر فيكون ما بعدها مجروراً بها، تقول: جاء القوم عدا زيد، وخلا عمرو، وحاشا أبي القاسم، قال:

حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ بِهِ ضَنْناً عَلَى الْمَلْحَاةِ وَالشَّتَمِ^(١)

وإذا جعلت (حاشا) فعلاً فمستقبله (يحاشي) قال النابغة:

وَلَا أَرَى فَاعِلاً فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ وَلَا أَحَاشِي مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ^(٢)

وهي في قوله تعالى: ﴿حَشَّ لِلَّهِ﴾ (يوسف: ٣١، ٥١) فعل، لامتناع أن يدخل حرف جر

على حرف جر، فإن دخل على خلا وعدا وحاشا (ما) لم يكن إلا أفعالاً؛ لأن (ما) هاهنا مصدرية فتوصل بالأفعال^(٣).

إن هذه المسألة من المسائل المختلف فيها، فذهب البصريون إلى أن حاشا في الاستثناء حرف جر في حين ذهب الكوفيون إلى أنها فعل ماض^(٤)، واختار الشريف الزيدي بأن تكون (حاشا) فعلاً ماضياً وحرف جر.

وصفة القول إن للشريف الزيدي اختيارات وآراء تدل على أنه لم يكن مجرد تابع أو ناقل لآراء العلماء واختياراتهم، وإنما كان له اختياراته التي تتم عن شخصية نحوية، واستقلالية

(١) ابن الأنباري، الإنصاف، ج ١، ص ٢٨٠، والبغدادي، خزنة الأدب، ج ٤، ص ٢٦٩.

(٢) ابن الأنباري، الإنصاف، ج ١، ص ٢٧٨، وابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢، ص ٨٥.

(٣) الشريف الزيدي، البيان، ص ٢٣٤.

(٤) ابن الأنباري، الإنصاف، ج ١، ص ٢٧٨.

في الرأي، وإن كانت هذه الاختيارات يسيرة، ولم تدخل على النحو شيئاً جديداً يعرف به، وقد يعود ذلك إلى أن النحويين قد استقصوا الكلام في جميع المسائل النحوية، إلا أن وجود جوانب من هذه المسائل والاجتهادات بها تظهر براعة وشخصية النحوي الفذ، وهذا ما نراه في صاحبنا الشريف الزيدي، فهو بارع في اختياراته وترجيحاته.

٥-٣ المبحث الثالث: مصطلحات الشريف الزيدي

إن الناظر لشرح الشريف الزيدي (البيان) يرى أن مصطلحات الشريف الزيدي النحوية مصطلحات بصرية، وإن كان هناك بعض المصطلحات الكوفية وهو ينهج نهج البصريين في تسمية مصطلحاتهم، وهذا دليل على بصريته، ومن أهم المصطلحات البصرية التي استعملها في شرحه ما يلي:

- الفعل المتعدي: يقول الشريف عنه: "اعلم أن الأفعال المتعدية على ضربين: ضرب منها ما يتعدى إلى مفعول واحد، والآخر يتعدى إلى مفعولين، وما يتعدى إلى مفعولين فهو على ضربين: أحدهما: يجوز أن تقتصر على أحدهما والآخر: لا يجوز الاقتصار على أحدهما، فأما ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين فهي أفعال الشك واليقين"^(١)، فهو بذلك يوافق البصريين في هذه التسمية، ويخالف الكوفيين الذين يسمونه الواقع^(٢).
- الظرف: وقد سماه الظرف، في حين يسمى عند الكوفيين الصفة أو المحل^(٣).
- المفعول له: وسماه الشريف مفعول الغرض، فقال: "يسمى مفعول الغرض، ومفعولاً له، وهو جواب (لِمَ)، وهو منصوب بالفعل الذي قبله، وإنما يذكر عذراً"^(٤).
- وهو يوافق البصريين الذين سموه المفعول له^(٥)، وإن سماه بمصطلح (مفعول الغرض) أيضاً، وسمي بالشبيه بالمفعول عند الكوفيين، وقالوا أنه ينص بالخلاف^(٦)، وهو بذلك يخالفهم.

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص ١٣٢-١٣٣.

(٢) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ١٢.

(٣) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ١، ص ٣٨.

(٤) الشريف الزيدي، البيان، ص ٢١٢.

(٥) السيوطي، همع الهوامع، ج ١، ص ١٦٥.

(٦) ابن الأنباري، الإنصاف، ج ٢، ص ٤٦٥.

- المفعول معه: وذهب الشريف مذهب البصريين في تسميته بالمفعول معه، بينما أطلق أهل الكوفة عليه الشبيه بالمفعول، وذكر الشريف أن المفعول معه ينتصب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو^(١)، وقال الزمخشري عنه: "إنما ينصب إذا تضمن فعلاً كمثل: ما زلت أسير والنيل"^(٢)، وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على الخلاف^(٣)، وذلك لأن المعطوف صار مخالفاً للمعطوف عليه في المعنى، فخالفه في الإعراب، كما انتصب الاسم الذي بعد الواو في المفعول معه لما خالف قبله، ورأى الفراء أن علة نصبه الصرف؛ لأنه يصرف المضارع والمفعول معه عما قبله فلا تعتبر الواو عاطفة^(٤).
- المفعول المطلق: بين الشريف أن المفعول المطلق هو المصدر، وأن الفعل مشتق من المصدر^(٥)، وهو يوافق البصريين في هذا، ويخالف الكوفيين الذين سموه الشبيه بالمفعول^(٦).
- التمييز: ويقول عنه: "اعلم أن التمييز والتفسير والتبيين بمعنى واحد، ولفظ المميز لا يكون إلا نكرة"^(٧)، فقد استعمل المصطلح البصري (التمييز) بالإضافة إلى أنه سماه (التفسير) كما سماه الكوفيون، وهو بذلك يوافق البصريين والكوفيين.
- حروف الجر: إن حروف الجر عنوان أحد أبواب شرح الشريف، وقد تناولها بالتفصيل^(٨)، وهي مصطلح بصري، في حين يسمى المصطلح الكوفي بالخفض، وغلب على الشريف

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص ٢١٥.

(٢) انظر الزمخشري، المفصل في علم العربية، ط ٢، تصوير دار الجيل، بيروت، د.ت، ص ٥٦.

(٣) ابن الأنباري، الإنصاف، ج ١، ص ١٥٥.

(٤) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٣٣.

(٥) الشريف الزيدي، البيان، ص ١٨٥.

(٦) السيوطي، همع الهوامع، ج ١، ص ١٦٥.

(٧) الشريف الزيدي: البيان، ص ٢٢٥.

(٨) المصدر نفسه، ص ٢٤٢-٢٥٦.

استعمال المصطلح البصري، وإن كان يذكر أحياناً مصطلح (الخفض)، إلا أن ذلك لا يقاس بالنسبة للكلمة الهائل في ذكر مصطلح (الجر) في كتابه (البيان).

- البذل: استعمل الشريف مصطلح البذل كما استعمله نحاة البصرة، وأما نحاة الكوفة فأطلقوا عليه مصطلح الترجمة، وأضاف الفراء^(١) أنه يسمى التكرير والتبيين والتفسير أيضاً، فوافق الشريف البصريين في هذه التسمية، وخالف المصطلح الكوفي.
- الصرف: وفي معرض حديثه عن الصرف، قال: "...وليس لقائل أن يقول: لم صرفت الأسماء؟ لأن الأصل في الأسماء الصرف..."^(٢)، وبذلك يسمى الصرف كما يسميه البصريون، وأما أصحاب المذهب الكوفي فيسمون المصطلح بالإجراء.
- العطف أو النسق: وقد جمع بين المصطلح البصري والكوفي، فقال في عنوانه (باب العطف وهو النسق)^(٣)، وبذلك يستعمل مصطلح البصريين، ويسميه النسق كما سماه الكوفيون.
- الضمير أو المضمّر: فقد تحدث عن أنواع المضمّرات (المتصل والمنفصل)، فقال: "اعلم أن الضمير المنفصل إنما سمي منفصلاً لانفصاله عن الفعل وتقدمه عليه، والمتصل سمي متصلاً؛ لأنه لا ينفك عن العامل على قدر العامل فيه، فهو أبداً غير منفصل عما يعمل فيه ولا يجوز أن يتقدم عليه، ولا يفصل بينه وبينه بخلاف المنفصل؛ لأن المنفصل بانفصاله صار بمنزلة الاسم الظاهر"^(٤)، فهو يستخدم مصطلح البصريين، ولا يستخدم ما أسماه أهل الكوفة بالكناية أو المكني^(٥).

(١) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٥١.

(٢) الشريف الزيدي، البيان، ص ٤٩٦.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٩٥.

(٤) المصدر نفسه، ص ٣٢٧.

(٥) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٣، ص ٨٣.

- ضمير الفصل: وعند حديثه عن ضمير الفصل، قال: "وأهل الكوفة يسمون الفصل: العماد"^(١).
- ضمير الشأن أو القصة: وحين تحدث عن ضمير الشأن والقصة قال: "ولا يحتاج أن يرجع في الجملة الخبرية ضمير إلى المضمر الذي هو الشأن؛ لأن الجملة للشأن في المعنى"^(٢)، وهو بذلك يخالف الكوفيين الذين يسمونه بالمجهول^(٣)، ويسمى (العماد) عند الفراء^(٤).
- لا النافية للجنس: فقد سماها (لا النافية للجنس) كما تسمى عند البصريين بينما تسمى عند الكوفيين بـ (لا التبرئة)^(٥).
- حروف النفي: فالشريف يسمي (ما، لم، لمّا، لا) حروفاً للنفي، وهو بذلك يستعمل اصطلاح البصريين، في حين يسمي المصطلح عند الكوفيين (حروف الجحد)^(٦).
- الحال: قال الشريف في باب (الحال): "اعلم أنّ الحال معتبرة بجواز إدخال (كيف) على الفعل والفاعل، فنقول: كَيْفَ جَاءَ زَيْدٌ، فيكون الجواب: رَاكِباً أَوْ مَاشِياً، أو غير ذلك، وإنما سميت حالاً؛ لأنه لا يجوز أن يكون اسم الفاعل فيها إلا لما أتت فيه، ولا يجوز أن يكون لما مضى وانقطع، ولما لم يقع من الأفعال، والحال تشبه الظرف من حيث أنها مفعول فيه،

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص ٣٣٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٥٠.

(٣) القوزي، عوض حمد، المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، السعودية، د.ت، ص ٢٢-٢٣.

(٤) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٥١.

(٥) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٢٠.

(٦) المصدر نفسه، ج ١، ص ٥٢.

وتشبه المفعول به من حيث أنها واقعة بعد فعل وفاعل، قد تم الكلام دونها^(١). نلاحظ أنه

يستخدم مصطلح (الحال) وهو مصطلح بصري، ولم يستخدم المصطلح الكوفي (القطع).

- عطف البيان: وقال الشريف عنه: "...ولما كان اسماً جامداً غير مشتق من فعل، ولا هو تحلية ولا نوع من أنواع الصفات سموه بياناً؛ لأنهم جاؤوا به للبيان"^(٢)، وعطف البيان مصطلح للبصريين، وأما مصطلح الكوفيين فيسمونه بالتقريب: وبذلك يوافق الشريف البصريين.

ونلاحظ من خلال ما سبق أن الشريف الزيدي كان يستعمل المصطلحات البصرية في كتابه، وعلى الرغم من اتباعه للبصريين في معظم مصطلحاتهم إلا أنه قد وافق نحاة الكوفة في تسميتهم (التفسير) لمصطلح التمييز، وكذلك سموا العطف باسم (النسق)، ولم يخالفهم الشريف الزيدي بذلك، بل جمع بينه وبين المصطلح البصري في عنوان الباب، كقوله "باب العطف وهو النسق".

ونلاحظ أنه قد جاء باصطلاح جديد، وذلك عندما سمي (المفعول له) بمصطلح (مفعول الغرض).

ونخلص إلى أن الشريف يهتم بالمصطلح البصري أكثر من المصطلح الكوفي، وهذا يدل على أنه بصري المذهب.

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص ٢١٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٩٤.

٥-٤ المبحث الرابع: خصائص الكتاب والمآخذ على شرح الشريف

خصائص كتاب البيان:

إن الناظر والدارس لكتاب البيان في شرح "اللمع"، يجد مجموعة من الخصائص التي يتميز بها الكتاب منها ما يلي:

- يقوم الكتاب على منهج ذكر القاعدة النحوية ثم يقوم بعد ذلك بعرض الشواهد النحوية من القرآن الكريم والشعر، ومثال على ذلك: قوله في باب (كان وأخواتها): "اعلم أن (كان) وأخواتها لما كانت أفعالاً متصرفة أجريت مجرى الأفعال في تقديم المفعول، فكما تقول: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا، وضَرَبَ عَمْرًا زَيْدٌ، وَعَمْرًا ضَرَبَ زَيْدٌ، كذلك كانت (كان) وأخواتها، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (الروم: ٤٧) ^(١).

- يركز الكتاب على الإكثار من الشواهد القرآنية والشعرية، والتقليل من شواهد الحديث الشريف.

- يكثر الكتاب من العلل النحوية، فهو عندما يعرض القاعدة، ويقوم بشرحها وتفسيرها يقوم بذكر العلل التي تؤكد ما يريد، ومن ذلك ما قاله في باب "المعرفة والنكرة": "وأما المنفصل فإن معناه (في) غيره فأشبهه الحروف فإن قال قائل: فإذا كان المضمرة معناه في غيره فهل اكتفوا بالظاهر الذي معناه فيه ولم يحتاجوا إليه، قيل له: إن الأسماء الظاهرة كثيرة الاشتراك والاشتباه، فإذا أرادوا تخصيصها وتمييزها وصفوها، نحو قولك: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْعَاقِلِ وَالظَّرِيفِ

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص ١٤٦.

والعالم وأشبه ذلك، والمضمر لا يلتبس ولا يشتبه فاستعمل المضمر لرفع اللبس، وإزالة الاشتراك الذي كان في الظاهر"^(١).

- يكثر المؤلف في كتابه من الفعل "اعلم" في بداية الأسلوب التربوي التعليمي للمخاطب.

- يقوم الشريف في بعض أبواب كتابه على ذكر آراء النحاة وخلافاتهم، ويقوم بعرضها بإسهاب وذكر الشواهد لكل فريق، وهذا يدل بأنه صاحب دراية وعلم واسع وبراعة في عرض الآراء وترجيح رأي على آخر.

- يتميز الكتاب بأنه تعليمي في مجمله، يذكر القاعدة ثم يشرحها ويفسرها، وهذه الخاصية بارزة في كل أبواب الكتاب حيث لغة المباشرة، ولغة مخاطبة المتعلم، وهو كتاب واضح الأسلوب والعبارة لا يحتاج إلى أعمال الفكر، وهذا من مقومات المنهج التعليمي.

- يلجأ صاحب الكتاب لتكرار كلمة "والله أعلم" وقد ترد هذه الكلمة خلال الشرح لتوضيح دلالة بعض الكلمات، حيث يستشهد بنص ثم يوضح المعنى، وبعد ذلك التوضيح يختم بـ "والله أعلم" وقد ترد في نهاية الأبواب وأحياناً يقول "والله أعلم بالصواب". وهذا إن دل إنما يدل على الأسلوب التربوي التعليمي في مخاطبة المتلقي وتسهيل إيصال المعلومة واتباع أسلوب التواضع للعالم حيث لا يجزم بإعطاء المعنى لوحده بل يترك للمخاطب رأيه واجتهاده في الشرح.

- يجمع في كتابه القواعد النحوية والصرفية بإيجاز غير مغل.

- يهتم صاحب الكتاب بإثارة الاعتراضات حول بعض المسائل النحوية فيضع الأسئلة والأجوبة لها، وهو بذلك لديه القدرة على تحليل المسائل تحليلاً دقيقاً.

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص ٣٢٢-٣٢٣.

- يبتعد الشريف الزيدي عن التكرار والإعادة، ولذلك يكثر في ثانيا شرحه عبارات الإحالة كـ "قد مضى، سيأتي...".

- يقوم الكتاب على إيراد نص كتاب "اللمع في العربية" لابن جني ثم شرحه وتوضيحه، مما يشكل نسخة جديدة "اللمع" مع توضيحه وشرحه.

- ومن أهم خصائصه أنه يحفظ لنا نصوصاً نحوية ثمينة اقتبسها من كتب نحاة أعلام، كسيبويه والسيرافي وزيد بن علي الفارسي... وهذه النصوص نجدها في ثانيا صفحات شرح الشريف.

مآخذ على شرح اللمع للشريف الزيدي:

يمتاز كتاب "البيان في شرح اللمع" بسمات جمّة^(١)، لكنه لا يخلو من بعض الشوائب ومواطن الخلل، وأن يكون عرضة للسهو والهفوات، فلا كتاب كاملاً إلا كتاب الله - عز وجل - وحده.

ولا شك أن ثمة بعض المآخذ التي يمكن أن تعزى إليه، إلا أن ورود مثل هذه المآخذ لا تجعل الكتاب مطعوناً فيه، فنحن بشر نخطئ ونصيب، وكفى بالمرء نبلاً أن تعد معانيه؛ حيث أن شعوري بمعرفتي المتواضعة لم ترتق لنقد مثل هذا العالم النحوي، وإليك بعض هذه الأمثلة:

- مآخذ على شواهد القرآن الكريم:

يؤخذ على الشريف الزيدي استشاده في الآية الكريمة ﴿وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾

أي: عامهين^(٢) على رفع المضارع في جواب الأمر من سورة الأعراف، وهذا مأخذ من

(١) انظر الرسالة ذاتها، ص ١٩٦ .

(٢) الشريف الزيدي، البيان، ص ٤٥٦.

الشريف؛ لأن صواب الآية قال تعالى: ﴿وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ (الأعراف: ١٨٦) وفي هذه الآية لا شاهد فيها.

وقد وردت في سورة الأنعام الآية الكريمة قال تعالى: ﴿وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ (الأنعام: ١١٠) وهذه الآية - أيضاً - لا شاهد فيها.

وقد ذكر ابن مجاهد في كتابه السبعة أن أبا عمرو وعاصم قرا ﴿وَيَذَرُهُمْ﴾ بالياء مع الرفع، وقرأ حمزة والكسائي {وَيَذَرُهُمْ} بالياء مع الجزم، وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر ﴿وَنَذَرُهُمْ﴾ بالنون والرفع^(١).

وأما صاحب الكشف عن وجوه القراءات فقد خرّج قراءة {نَذَرُهُمْ} بالنون والرفع على القطع والاستتشاف على معنى ولكن نذرهم، وخرّج قراءة ﴿وَيَذَرُهُمْ﴾ بالياء والرفع على القطع والاستتشاف على معنى والله يذرهم، وخرّج {يَذَرُهُمْ} بالجزم عطفاً على موضوع الفاء التي هي جواب الشرط في قوله تعالى: ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَكَأَنَّهُ هَادٍ لَهُ﴾؛ لأن موضعها وما بعدها جزم، إذ هي جواب الشرط^(٢).

وأجاز سيبويه قراءتي الجزم والرفع، فقال: "وقد بلغنا أن بعض القراء قرأ، قال تعالى: ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَكَأَنَّهُ هَادٍ لَهُ﴾ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿﴾ وذلك لأنه حمل الفعل على موضع

(١) ابن مجاهد، السبعة، ص ٢٩٨. وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ٢، ص ٢٧٣.

(٢) مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات، ج ٢، ص ٤٥٨.

الكلام؛ لأن هذا الكلام في موضع يكون جواباً؛ لأن أصل الجزاء الفعل، وفيه تعمل حروف الجزاء، ولكنهم قد يضعون في موضع الجزاء غيره^(١).

وذكر الأخفش في معاني القرآن في تخريج قراءة الرفع بالإضافة إلى ما ذكر مكي، العطف على ما بعد الفاء وهو مرفوع، وذكر قراءة الجزم بالعطف على موضع الفاء وهو الجزم^(٢)، وهذا ما أشار إليه النحاس^(٣).

وأما ابن يعيش ففسر معنى العطف على الموضع في تخريجه قراءة الجزم، وقال: "فالجزم بالعطف على الجزاء وهو (فلا هادي له)؛ لأن موضعه جزم، والمراد بالموضع أنه لو كان الجواب فعلاً لكان مجزوماً"^(٤).

وأما الشريف الزيدي فقد يكون قصد الآية الكريمة قال تعالى: ﴿ذَرَّهُمْ فِي خَوَاضِعِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ (الأنعام: ٩١) لتكون شاهداً على رفع المضارع في جواب الأمر.

واعتقد أن هذا الخطأ لم يكن مقصوداً؛ لأن الإنسان عندما يملئ ما يوجد في مخزونه الفكري من محفوظات قد ينقله ذهنه إلى شيء آخر يشابهه دون قصد.

وقد نسب الشريف الزيدي قراءة الآية الشريفة ﴿يَعْبَادِفَاتَّقُونَ﴾ (الزمر: ١٦) إلى أبي عمرو بن العلاء^(٥)، إلا أنه لم يكن معروفاً عند القراء قراءة هذه الآية بإثبات الياء عن أبي عمرو، وإنما نسب ذلك إلى رويس، فقد قال صاحب الإتحاف: "...واختلف عن رويس في" يا

(١) سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ٩٠.

(٢) الأخفش، معاني القرآن، ج ١، ص ٦٢-٦٣.

(٣) النحاس، أحمد بن محمد، إعراب القرآن الكريم، تحقيق غازي زاهد، ج ٢، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ، ص ١٦٥.

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٧، ص ٥٥.

(٥) الشريف الزيدي، البيان، ص ٣٨٠.

عباد": فجمهور العراقيين على إثباتها عنه كذلك ، والآخرين على الحذف وهو القياس، فإنه قاعدة الاسم المنادى^(١).

- مأخذ في شواهد الشعر:

نسب أبو الفتح في لمعه بيتاً للشاعر أمية وهو:

بِالْوَارِثِ الْبَاعِثِ الْأَمْوَاتُ قَدْ ضَمَنْتَ إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِ^(٢)
لم يشير الشريف إلى أن هذا البيت ليس لأمية بن أبي الصلت، وإنما اتبع الشريف صاحب "اللمع" في ذلك. وقد نسب النحاة البيت إلى الفرزدق.

كما وأنه سكت على نسبة أبي الفتح إلى العجاج:

يَا حَكَمَ الْوَارِثُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ^(٣)

وهذا الرجز لرؤية وليس للعجاج.

وقد يعود السبب في ذلك أن الشريف لا يركز على قائل الأبيات ولا يعنيه هذا بقدر ما يعنيه المفهوم النحوي وإيصال المعلومة.

والجدير بالذكر أن ما سأذكره هو من أقوال المحقق، وأما ما فعلته فهو أنني عدت إلى

المصادر، وقد تبين لي صحة ذلك.

(١) البناء، أحمد بن محمد، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، حققه وقدم له شعبان محمد اسماعيل، ج ٢، ط ١ (١٩٨٧م)، عالم الكتب، بيروت، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ص ٤٢٨.

(٢) ديوان الفرزدق، ج ١، ص ٢١٤. وابن جني، الخصائص، ج ٢، ص ١٩٥. وابن الشجري، الأمالي، ج ١، ص ٤٠. وابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ج ١، ص ١٠٨. والشريف الزيدي، البيان، ص ٣٥٢. والشاهد على مجيء الضمير المتصل مع القدرة على المنفصل وذلك في ضرورة الشعر.

(٣) ديوان رؤية، ص ١١٨. وابن الأثير، الإنصاف، ج ٢، ص ٦٢٨. والشريف الزيدي، البيان، ص ٣٧٢. والشاهد على جواز الرفع في نعت الاسم المفرد المضموم بمفرد.

ويعدّ مأخذاً سكوت الشريف الزيدي على تليفق ابن جني عجز بيت الشعر:

فَلَا لَغَوٌ وَلَا تَأْتِيْمٌ فِيْهَا وَمَا فَاهُوَا بِهِ أَبَدًا مُّقِيْمٌ^(١)

وهو بيت لأمية بن أبي الصلت، وقد لفقه ابن جني من بيتين من قصيدة واحدة، والأبيات

هي (١٣) و (١٩) من ديوانه:

١٣- وَفِيْهَا لَحْمٌ سَاهِرَةٌ وَبَحْرٌ وَمَا فَاهُوَا بِهِ أَبَدًا مُّقِيْمٌ

١٩- فَلَا لَغَوٌ وَلَا تَأْتِيْمٌ فِيْهَا وَلَا عَاوِلٌ وَلَا فِيْهَا مُلِيْمٌ

وسكت -أيضاً- على تليفق ابن جني مرة ثانية لبيت:

حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ بِهِ ضَنَا عَلَى الْمُلْحَاةِ وَالشَّتَمِ^(٢)

وهو ملفق من بيتين هما:

حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ أَبَا ثَوْبَانَ لَيْسَ بِكَمَّةٍ فَدُم

عَمُرُو بَنَ عَبْدَ اللَّهِ إِنَّ بِهِ ضَنَا عَلَى الْمُلْحَاةِ وَالشَّتَمِ

ونلاحظ أن سكوت الشريف الزيدي عن تليفق ابن جني للأبيات، لا يعني موافقة له،

فالشريف وصاحبه ابن جني يهتمان بالمعنى النحوي، ويركزان على الشاهد النحوي، وكلاهما

يتمتعان بثقافة علمية واسعة وبمخزون شعري وفير، وهذا قد يؤدي إلى انتقال أذهانهما إلى شيء

آخر أثناء الإملاء والحديث عن المسألة النحوية بدون أي قصد منهما. والجدير بالذكر أن

(١) ديوان أمية بن أبي الصلت، ص ٥٤. الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ١٢١. والعيني، محمود، المقاصد

النحوية في شرح شواهد شرح الألفية، ج ٢، مكتبة المثنى، بغداد، تصوير نسخة بولاق، د.ت، ص ٣٤٦.

والأزهري، خالد، التصريح على التوضيح ج ١، ص ٢٤١. والأشموني، شرح الأشموني، ج ٢، ص ١١.

والشريف الزيدي، البيان، ص ١٧٧. والشاهد على أن "لا" الأولى بمنزلة "ليس"، وهي الرافعة، و"لا"

الثانية مبنية مع النكرة.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢، ص ٨٥. وابن هشام، المغني، ص ١٣١. والشنقيطي، أحمد بن أمين، الدرر

للوامع على همع الهوامع، ج ٣، مصورة الطبعة الجمالية، د.ت، ص ١٧٦. والشريف الزيدي، البيان،

ص ٢٣٤. والشاهد على أن (حاشا) حرف جر وما بعدها مجرور.

الشريف الزيدي وابن جني صاحب الدرر من النحاة انفردوا في تلفيق البيت. إذ بينوا أن هذا البيت مركب من البيتين السابقين.

ويؤخذ على الشريف أنه لفق في شرحه البيت الشعري:

فَأَمَّا الصُّدُورُ لَا صُدُورَ لَجَعْفَرٍ وَلَكِنَّ سَيْرًا فِي غُرُوضِ الْمَوَاكِبِ^(١)

وهو من بيتين ليسا من قصيدة واحدة، وليس رويهما واحداً، ولكنهما اتفقا في الوزن وموضع الاستشهاد وهما:

الأول - بيت لم يعرف قائله:

فَأَمَّا الصُّدُورَ لَا صُدُورَ لَجَعْفَرٍ وَلَكِنَّ إِعْجَازًا شَدِيدًا ضَرِيرَهَا^(٢)

والثاني - بيت للحارث بن خالد المخزومي^(٣):

فَأَمَّا الْقَتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ وَلَكِنَّ سَيْرًا فِي غُرُوضِ الْمَوَاكِبِ

ونلاحظ أن الشريف الزيدي لم يكن يقصد تلفيق الأبيات وإنما كان هدفه توضيح الفكرة وبيان موضع الاستشهاد.

وكان الشريف الزيدي عند ذكر الشاهد لا يذكر في الغالب اسم القائل^(٤).

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص ٤٧٣.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٧، ص ١٣٤. العيني، المقاصد النحوية، ج ١، ص ٥٧٧. وابن هشام، المغني، ص ٥٨.

(٣) المبرد، المقتضب، ج ٢، ص ٦٩. والبغدادى، خزانة الأدب، ج ١، ص ٢١٧. والشنقيطي، الدرر اللوامع، ج ٥، ص ١١٠. والشاهد على أن خبر المبتدأ إذا كان جملة كان فيه ضمير يرجع إلى الأول. وهنا (لا صدور) خبر المبتدأ، والشمول هو الراجع إلى الصدور.

(٤) بلغ عدد الأبيات الشعرية التي لم ينسبها إلى قائلها ثمانية وستين بيتاً. والرجز نحو خمسة عشر.

كقول الشاعر:

صَدَدْتُ فَأَطُولُ لَتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ^(١)
 لم ينسب الشريف هذا البيت إلى صاحبه. وقد تبع في ذلك بعض النحاة مثل (المبرد، وابن
 جني، وابن الأنباري، وابن يعيش، والسيوطي). ونسبه سيبويه، وابن هشام، البغدادي إلى المزار
 الفقعسي.

وقال آخر:

إِذَا غَابَ عَنَّا غَابَ عَنَّا رَيْعُنَا وَإِنْ شَهِدَ أَحَدٌ فَضْلُهُ وَنَوَافِلُهُ^(٢)
 لم يذكر الشريف وصاحب همع الهوامع قائل البيت، بينما نسبه صاحب الكتاب إلى الأخطل
 إن الاهتمام كان منصباً على القضايا النحوية وما يدعمها من شواهد فقط، فالتركيز على ما يخدم
 هذه القضايا من مواضع الاستشهاد دون الاهتمام بمن قائل هذه الأبيات.

وكان الشريف الزيدي يذكر أنصاف الأبيات^(٣)، فقد يذكر الصدر دون العجز كقول امرئ

القيس:

وَتَعْطُو بِرَخْصٍ غَيْرِ شَثْنٍ^(٤)

(١) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٤٥٩. ابن الأنباري، الإنصاف، ج ١، ص ١٤٤. والمبرد، المقتضب، ج ١، ص ٨٤.
 وابن السراج، الأصول، ج ٢، ص ٢٤٣. وابن هشام، المغني، ص ٣٣٩. والشريف الزيدي، البيان،
 ص ١٥. والشاهد على أن الفعل يسند إلى شيء.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ٢٥١. وابن سيده، المخصص، ج ١٤، ص ٢٢٢. والسيوطي، همع
 الهوامع، ج ٢، ص ٨٤. والشريف الزيدي، البيان، ص ٥٢. والشاهد على تخفيف الكسرة فتقول العرب في
 (شَهْدَ): (شَهْدَ).

(٣) بلغ عدد أنصاف البيات عشرين بيتاً.

(٤) عجز البيت: كأنه أساريحُ ظَبْيٍ أو مساويكُ إسحلٍ =

وقد يذكر العجز دون الصدر كقول الشاعر:

..... لا يَقْرَأُ بالـسُّور^(١)

ونلاحظ أن ذكر الأبيات ناقصة دليل قوي على الاعتناء بمواضع الاستشهاد والتي تدعم المسألة النحوية. وبالرغم من أنني جعلته مأخذاً إلا أن الهدف والغرض من ذلك هو التركيز على موطن الاستشهاد فقط.

مآخذ في الأقوال النحوية:

يؤخذ عليه أنه قسم حروف الجر، فقال: "وهذه الحروف تنقسم قسمين: أحدهما: حروف تتفرد بالحرفية، ولا تكون غير حروف"^(٢).

ولم يذكر القسم الثاني وهو ما يأتي حرفاً وغير حرف.

نلاحظ أن الشريف قسم حروف الجر إلى قسمين: حروف تتفرد بالحرفية، ولا تكون غير حروف، ومنها حروف تعمل الجر ولا تعمل غيره وهي: (من) و (إلى) و (في) والباء واللام و(رُبَّ)، ويكون ما بعدها مجروراً، ومنها حروف تعمل الجر وغير الجر وهي (حتى) و (الواو) و (التاء) في القسم حرفان يجرّان، ولا يجرّان في غيره.

=ديوان امرئ القيس، ص ١٧. والنحاس، إعراب القرآن، ج ٣، ص ٢٩٢. وابن يعيش، شرح المفصل، ج ٦، ص ٩٢. والشريف الزيدي، البيان، ص ٤٦٦. والشاهد على قولهم (تعطو): ما أعطاه، على حذف الزائد.

(١) صدر البيت: هُنَّ الحرائِرُ لا ربانُ أحمرِةٍ سود المحاظر.....

انظر: ديوان القتال الكلابي، ص ٥٣. وثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى، مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، ج ١، ط ٢، دار المعارف، مصر، د.ت، ص ٣٠١. وابن سيدة، المخصص، ج ١٤، ص ٧٠.

والشريف الزيدي، البيان، ص ٢٤٣. والشاهد على أن تزداد حروف الجر مع المفعول الصحيح.

(٢) الشريف الزيدي، البيان، ص ٢٤٤.

ولم يذكر القسم الثاني وهو ما يكون حرفاً وغير حرف، ومنها: (عَنْ) فقد تأتي حرفاً وقد تكون اسماً وذلك إذا دخل عليها (من) وأما (على) تكون حرفاً واسماً وفعلاً^(١).

وحين تحدث عن أنواع الحروف الناصبة للأفعال المضارعة، فقال: "اعلم أن هذه الحروف الناصبة للأفعال المضارعة على ضربين: منها ما يظهر ولا يجوز إضماره، وهو (كن، وإذا)^(٢)، فقد ذكر الضرب الأول، ولم يذكر الضرب الثاني، وهو ما يظهر وما يضمّر مثل (أن، وكي).

ومن المآخذ قوله أن بين الخليل و يونس خلافاً في (لولاك، ولولاي)، والصحيح أنه ليس بينهما خلاف، بل مذهبهما في المسألة هو مذهب سيبويه فقال الشريف: "وقولهم: لولاك ولولاي، فبين يونس والخليل خلاف منهما يطول شرحه وهي لغة قليلة"^(٣). وقال سيبويه: "هذا باب ما يكون مضمرًا فيه الاسم متحوّلاً عن حاله إذا أظهر بعده الاسم. وذلك لولاك ولولاي، إذا أضمرت الاسم فيه جرّاً، وإذا أظهرت رفع. ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت لولا أنت، كما قال سبحانه: (لولا أنتم ل كنا مؤمنين) (سبأ: ٣١)، ولكنهم جعلوه مضمرًا مجرورًا. والدليل على ذلك أن الياء والكاف لا تكونان علامة مضمر مرفوع. قال الشاعر يزيد بن الحكم:

وكم مَوْطن لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قلة النيق منهوى وهذا قول الخليل
رحمه الله ويونس"^(٤).

فمذهب سيبويه أن الضمير بعد (لولا) مثل الكاف في لولاك والياء في لولاي في موضع جر، وهو مذهب يونس والخليل. فلا خلاف بينهما في هذه المسألة.

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص ٢٤٧-٢٤٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٢٦.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٨٥.

(٤) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٣٨٨.

ومما قاله أيضاً - في الأسماء الثلاثية الساكنة الوسط "وكان الأخفش لا يجيز صرفها بحال" ^(١).

والصواب أن الأخفش حكى في جواز الصرف وتركه، وهو مذهب سيبويه وأما الذي لا يجيز صرفها هو الزجاج ^(٢).

وقال عن "ما" الحرفية الموصولة: "فأما (ما) فإن صلتها بالفعل والفاعل، وتكون للحال، ولما أنت فيه، وتكون صلتها في موضع رفع ونصب وجر نحو قولك، أعجبني ما صنعت"، وهو ماض ^(٣).

وقوله وتكون "للحال ولما أنت فيه" هنا خطأ، ومحلّه "ما" النافية، قال سيبويه: "وأما "ما" فهي نفي لقوله: هو يفعل إذا كان في حال الفعل" ^(٤).

وفي حديثه عن "ليس" قال: "فأما دخول الضمير عليها واتصاله بها على حد اتصاله بالفعل فليس مما يدل على كونه فعلاً؛ لأن اسم ليس لا بد له من مسند يسند إليه إما مظهر أو مضمّر" ^(٥).

وقد ورد "اسم ليس" خطأ، والصواب "ليس اسم".

وأنه يذكر عبارات وجمل دون أن ينسبها إلى أصحابها، ومن هذه العبارات "عندهم"، "فقال قوم"، "قال بعضهم"، "بعض الناس يقول"، "ومنهم من يقول"، "وعند غيره"، وغيرها، ومن النماذج

(١) سيبويه، الكتاب، ص ٥٠٩.

(٢) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج ٣، ص ١٤٩٢.

(٣) الشريف الزيدي، البيان، ص ٦٠١.

(٤) سيبويه، الكتاب، ج ٤، ص ٢٢١.

(٥) الشريف الزيدي، البيان، ص ١٥.

عليها ما قاله في باب المبتدأ: "وذهب بعض الناس إلى أن المبتدأ مسند إلى الخبر، كما أن الفعل مسند إلى الفاعل، وإن اختلفا في الحديث عنهما؛ لأن الفعل حديث عن المبتدأ وإن تأخر عنه"^(١).

وقال في باب (نعم وبئس): "ومنهم من يقول: (نعم) فيكسر النون لموضع حرف الحلق؛ لأن حرف الحلق إذا وقع عيناً وكان مكسوراً أو مفتوحاً في (فَعَلَ) كسر ما قبله في الأسماء والأفعال، ولهذا قالوا في (فَخَذَ) : (فَخِذْ)"^(٢).

ونخلص إلى أن الكمال لله تعالى وحده، والشريف الزيدي إنسان يتعرض للخطأ والنسيان، وإن كنت أرى أن هذه النقاط لا تعد مثالب له، فالمطلع على كتابه الضخم يثمن له جهده وعمله الطيب فيه، كما أن مزايا الكتاب وحسناته تفوق هذه المآخذ اليسيرة.

(١) الشريف الزيدي، البيان ، ص ١٠١-ص ١٠٢.

(٢) المصدر نفسه ، ص ٤٧٠.

الخاتمة:

- بعد عرضي لموضوع رسالتي الموسومة بـ (جهود الشريف الزيدي النحوية في شرح اللمع لابن جني) فقد توصلت الرسالة إلى مجموعة النتائج لعل أهمها ما يلي:
- جعل الشريف كتابه تعليمياً، فامتاز بتسلسل أبوابه وسهولة ألفاظه، ووضوح عباراته، وبإيراد الاعتراضات باستخدام "الفنقلة" أي: فإن قلت، لتفسير القضايا النحوية، وبورود الإحالات التي تتجنب التكرار وتبعد الملل عن الدارسين.
 - اعتمد على مصادر متعددة في كتابه البيان، ويعد كتاب سيبويه من أهم مصادره، فكان لآرائه منزلة عظيمة عند الشريف الزيدي.
 - اهتم الشريف الزيدي بأصول النحو وأدلته العقلية والنقلية، فاحتج بالأدلة السماعية كافة، واحتج بالقياس النحوي، واتكأ عليه في مختلف مسائل كتابه، وبرع في استخدامه وتطبيقه، واعتدَّ بالتعليل كدليل من الأدلة النحوية، وتنوعت علله التي كان يفسر بها الكثير من ظواهره النحوية، فظهرت العلل التعليمية والقياسية والجدلية النظرية، وقد غلبت العلل التعليمية عنده على باقي العلل.
 - أولى شواهد القرآنية وقراءتها اهتماماً في احتجابه بها، وقدمها على شواهد الشعرية.
 - اتبع النحاة القدامى في إقلالهم في الاستشهاد بالأحاديث الشريفة، فلم يأت به من باب التقعيد النحوي، وإنما جاء به من قبيل الاستئناس والتمثيل.
 - احتل الشاهد الشعري عنده المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم من حيث نسبة الاستشهاد به، وكان استشاده بالقصيد والرجز، واستشهد بالطبقات الشعرية الثلاث (الجاهليين

والمخضرمين والإسلاميين)، وأما الطبقة الرابعة (المولدون) فأقل الاستشهاد بها، وجاء بها من قبيل التمثيل.

- لم يهتم بالأمثال في دعم آرائه النحوية وإثبات قواعده، وكان يأتي بها بهدف التمثيل.
- تأثر الشريف الزيدي بشيخه أبي القاسم زيد بن علي الفارسي تأثراً واضحاً في كتابه.
- أن الشريف الزيدي بصري المذهب، فقد جاءت آراؤه النحوية موافقة مع المنهج البصري كما جاءت مصطلحاته النحوية مصطلحات بصرية.
- بينت آراء الشريف واختياراته عن شخصيته الفذة والمستقلة، فلم يكن تابعاً لآراء غيره دونما معالجة ونقد، فهو يسوق آراء غيره لينفذ إلى مذهب يرتضيه.

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.
١. ابن الأثير، المبارك بن محمد: اللباب في تهذيب الأنساب، تصوير مكتبة دار المثنى، بغداد، د.ت.
٢. أحمد بن حنبل: المسند، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار المعارف للنشر، مصر، ١٩٤٨م.
٣. الأخفش، سعيد بن مسعدة: معاني القرآن، تحقق فائز فارس، ط ١، ١٩٧٩م.
٤. الأزهرى، خالد بن عبد الله: شرح التصريح على التوضيح، بهامشة حاشية العلامة يس، الحمصي العلمي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د.ت.
٥. الاسترآبادي، محمد بن الحسن: شرح الكافية، دار الكتب العلمية، ط ٣، بيروت، ١٩٨٢م.
٦. الأشموني، أبو الحسن علي: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد.
٧. الأصبهاني، علي بن الحسين الباقلوي: كتاب شرح اللمع في النحو لابن جنبي، تحقيق محمد خليل الحربي، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ٢٠٠٧م.
٨. الأفغاني، سعيد: في أصول النحو، المكتب الإسلامي، بيروت، د.ت.
٩. إلياس، منى: القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي، ط ١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ١٩٨٥.
١٠. الأمين، محمد: أعيان الشيعة، تحقيق حسن الأمين، ط ١، مطبعة الإنصاف، بيروت، ١٩٧٧م.
١١. ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق جودة مبروك، ط ١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠٢.
١٢. ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن: البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد، مراجعة مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة، مصر، ١٩٨٠م.
١٣. ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن: لمع الأدلة، تحقيق عطية عامر، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٦٨م.

١٤. ابن الأنباري: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٦٧م.
١٥. أنيس، إبراهيم: من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٥، د.ت.
١٦. الباخريزي، علي بن الحسين، دمية القصر وعصرة أهل العصر، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ت.
١٧. ابن برهان، أبو القاسم عبد الواحد بن علي: شرح اللمع، تحقيق فائز فارس، السلسلة التراثية، د.ت.
١٨. بروكلمان، كارل: تاريخ الأدب العربي، ترجمة عبد الحليم النجار، ط٣، دار المعارف، مصر، د.ت.
١٩. ابن بري، عبد الله: شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي، تقديم وتحقيق عيد مصطفى درويش، ومراجعة محمد علام، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٩٨٥م.
٢٠. البغدادي، اسماعيل باشا: هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، مصورة طبعة استانبول، مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٥١م.
٢١. البغدادي، عبد القادر بن عمر: خزانة الادب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام هارون، د.ت.
٢٢. البغدادي، أحمد بن علي: تاريخ بغداد، أومدينة السلام منذ تأسيسها حتى سنة ٤٦٣هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
٢٣. البناء، أحمد بن محمد: إتحاف فصلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ، حققه وقدم له شعبان محمد اسماعيل، ط ١، عالم الكتب، بيروت، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٩٨٧م.
٢٤. ابن تغري بردي، يوسف: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، مصور طبعة دار الكتب المصرية، تصوير وزارة الثقافة، القاهرة، ١٩٣٦م.
٢٥. ثعلب، أحمد بن يحيى: مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، ط٢، دار المعارف، مصر، د.ت.
٢٦. الجرجاني، السيد الشريف عبد القاهر: التعريفات، مطبعة البابي الحلبي، مصر، ١٣٥٧م.

٢٧. ابن الجزري، محمد بن محمد: غاية النهاية في طبقات القراء، عنى بنشره ج: برجستراسر، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ١٩٣٣م.
٢٨. الجمحي، محمد بن سلام: طبقات فحول الشعراء، تحقيق محمود محمد شاكر، دار المعارف للطباعة، القاهرة، ١٩٥٢م.
٢٩. ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص، تحقيق عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية، د.ت.
٣٠. ابن جني، أبو الفتح عثمان: اللمع في العربية، تحقيق فائز فارس، بيروت، ١٩٧٢م.
٣١. ابن جني، أبو الفتح عثمان: المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق عبد القادر عطا، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ١٩٩٨م.
٣٢. الجواهري، اسماعيل بن حماد: الصحاح في اللغة، تحقيق أحمد عبد الغفور، دار الكتاب العربي، د.ت.
٣٣. ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي: المنتظم في تاريخ الملك والأمم، دراسة وتحقيق محمد عبد القادر عطا، ومصطفى عبد القادر عطا، راجعه وصححه نعيم زرزور، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ١٩٩٢م.
٣٤. ابن الحاجب، عثمان بن عمر: الكافية في النحو، شرح الشيخ رضى الدين محمد بن الحسن الاسترابادي، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٩م.
٣٥. حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار الفكر، بيروت-لبنان، ١٩٨٢م.
٣٦. ابن حجة، الحموي: خزانة الأدب وغاية الأرب، دار القاموس الحديث، بيروت، ١٣٠٤م.
٣٧. الحموي، ياقوت: معجم الأدباء-إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق إحسان عباس، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، ١٩٩٣م.
٣٨. الحموي، ياقوت: معجم البلدان، مطبعة دار صادر، بيروت، ١٩٥٥م.
٣٩. أبو حيان، محمد بن يوسف: ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق مصطفى أحمد النحاس، ط١، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٨٧م.
٤٠. أبو حيان، محمد بن يوسف: البحر المحيط، مطبعة النصر الحديثة، الرياض، د.ت.

٤١. ابن خالويه، الحسين بن أحمد: إعراب القراءات السبع وعللها، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٢م.
٤٢. ابن خالويه، الحسين بن أحمد: الحجة في القراءات السبع، تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٠م.
٤٣. ابن الخباز، أحمد بن الحسين: توجيه اللمع، شرح كتاب اللمع لابن جني، تحقيق فايز زكي، ط١، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة-مصر، ٢٠٠٢م.
٤٤. الخطيب، محمد عجاج: في أصول الحديث علومه ومصطلحه، ط٤، دار الفكر للطباعة والنشر، لبنان-بيروت، ١٩٨١م.
٤٥. الخلاب، مفتاح رجب: القياس النحوي من عبد الله بن إسحاق إلى سيبويه، كلية الدعوة الإسلامية، د.ت.
٤٦. ابن خلكان، أحمد بن محمد: وفيات الأعيان، تحقيق محمد محيي الدين، طباعة نهضة مصر، ١٩٤٨م.
٤٧. الدار قطني، علي بن عمر: المؤلف والمختلف، تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر، ط١، دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٦م.
٤٨. أبو داود، سليمان بن الأشعث: سنن أبي داود، المسمى السنن، رقم كتبه وأبوابه وفقاً للمعجم المفهرس، هيثم بن نزار، ط١، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، ١٩٩٩م.
٤٩. الداودي، محمد بن علي: طبقات المفسرين، تحقيق محمد حمزة، ط١، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٣٩٢هـ.
٥٠. الدينوري، الحسين بن موسى (الجليس النحوي): ثمار الصناعة في علم العربية، تحقيق حنا جميل حداد، ط١، وزارة الثقافة، عمان-الأردن، ١٩٩٤م.
٥١. ديوان أوس بن حجر، تحقيق محمد يوسف نجم، دار صادر، ١٣٨٠هـ.
٥٢. ديوان أبي تمام، شرح التبريزي، تحقيق محمد عزام، نشر دار المعارف، د.ت.
٥٣. ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف، د.ت.
٥٤. ديوان البحتري، تحقيق حسن كامل الصيرفي، ط٢، دار المعارف، د.ت.
٥٥. ديوان توبة بن الحمير، تحقيق إبراهيم عطية، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٣٨٧هـ.

٥٦. ديوان جرير، شرح يوسف عيد، دار الجيل، بيروت، د.ت.
٥٧. ديوان الحطيئة بشرح ابن السكيت والسجستاني، تحقيق نعمان طه، ط١، ١٣٧٨هـ، طباعة مصطفى الحلبي وأولاده، القاهرة.
٥٨. ديوان ذي الرمة، قدم له وشرحه أحمد حسن بسج، ط١، دار الكتبة العلمية، بيروت-لبنان، ١٩٩٥م.
٥٩. ديوان دريد بن الصمة، جمع وتحقيق محمد خير البقاعي، دار قتيبة، دمشق، ١٤٠١هـ.
٦٠. ديوان الراعي النميري، جمع وتحقيق راينهت فايرت، دار النشر فراننتش شتاينر، بيروت، ١٤٠١هـ.
٦١. ديوان رؤية بن العجاج: باعتاء وليم بن الورد البروسي، ط٢، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٠م.
٦٢. ديوان طرفة بن العبد، جمع كرم البستاني، دار بيروت للطباعن والنشر. د.ت.
٦٣. ديوان عباس بن مرداس السلمى، جمعه وحققه يحيى الجبوري، بغداد، ١٩٦٨م.
٦٤. ديوان عدي بن زيد العبادي، تحقيق محمد جبار المعبيد، شركة الجمهورية للنشر والطبع، بغداد، ١٩٦٥م.
٦٥. ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط١، مطبعة السعادة، مصر ١٣٧١هـ.
٦٦. ديوان عمر بن قميئة، تحقيق حسن كامل الصيرفي، د.ت.
٦٧. ديوان عنتره، تحقيق ودراسة محمد يوسف مولدي، المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت، د.ت.
٦٨. ديوان الفرزدق، تحقيق إيليا حاوي، ط١، دار الكتاب العربي اللبناني، بيروت، ١٩٨٣م.
٦٩. ديوان ليبيد بن ربيعة، دار صادر، ١٣٨٦هـ.
٧٠. ديوان ميسون.
٧١. ديوان النابغة الذبياني: صنعة ابن السكيت، تحقيق شكري فيصل، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٨م.

٧٢. ديوان الهذليين، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، الدار القومية والنشر، القاهرة، ١٩٦٥م.
٧٣. الذهبي، محمد بن أحمد: تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، ط١، الناشر دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، ١٩٩٥م.
٧٤. الذهبي، محمد بن أحمد: سير أعلام النبلاء. تحقيق شعيب أرنؤوط، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠١هـ.
٧٥. الذهبي، محمد بن أحمد: العبر في خبر من غبر، حققها وطبعها على مخطوطتين، أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ١٩٨٥م.
٧٦. الذهبي، محمد بن أحمد: ميزان الاعتدال، تحقيق علي محمد البجاوي، ج٣، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٣٨٢هـ.
٧٧. الذهبي، محمد حسين: التفسير والمفسرون (بحث تفصيلي عن نشأة التفسير وتطوره وألوانه ومذاهبه مع عرض شامل لأشهر المفسرين، وتحليل كامل لأهم كتب التفسير من عصر النبي إلى عصرنا الحاضر)، د.ت.
٧٨. الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر: مختار الصحاح، أعدها للنشر محمد محمد تامر، د.ت.
٧٩. الزبيدي، محمد بن الحسن: طبقات النحويين، تحقيق محمد أبو الفضل، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٣م.
٨٠. الزجاج، إبراهيم بن السري: معاني القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق عبد الجليل عبده شلبي، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٨م.
٨١. الزجاجي، عبد الرحمن: كتاب الجمل في النحو، تحقيق علي توفيق الحمد، ط٤، دار الأمل، إربد-الأردن، ١٩٨٨م.
٨٢. أبو زرعة، عبد الرحمن بن محمد: حجة القراءات تحقيق سعيد الأفغاني، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٧٤م.
٨٣. الزركلي، خير الدين: الأعلام، ط١٠، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، ١٩٩٢م.
٨٤. الزمخشري، محمود بن عمر: الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، د.ت.

٨٥. الزمخشري، محمود بن عمر: المستقصى في أمثال العرب، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٧م.
٨٦. الزبيدي، عمر بن إبراهيم: كتاب البيان في شرح اللمع لابن جني، تحقيق علاء الدين حموية، ط١، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢م.
٨٧. ابن السراج، محمد بن السري: الأصول، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مطبعة النعمان، النجف، ١٩٧٣م.
٨٨. ابن سلام، أبو عبيد القاسم: كتاب الأمثال، تحقيق عبد المجيد قطامش، ط١، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٩٨٠م.
٨٩. ابن سلمة، المفضل: الفاخر، تحقيق عبد العليم الطحاوي، ومراجعة محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ت.
٩٠. السمعاني، عبد الكريم محمد: الأنساب، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى، ط٣، نشر محمد أمين دبج، بيروت.
٩١. السمين الحلبي، أحمد بن يوسف: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، د.ت.
٩٢. سيبويه، عمرو بن عثمان: الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط٢، عالم الكتب، ١٩٨٢م.
٩٣. ابن سيده، علي بن اسماعيل: المخصص، ط١، بولاق، ١٣١٧هـ.
٩٤. السيرافي، الحسن بن عبد الله: شرح الكتاب، نسخة مصورة.
٩٥. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن: الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق محمد حسن محمد اسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، د.ت.
٩٦. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٨٤هـ.
٩٧. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن: شرح شواهد المغني، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت-لبنان، د.ت.
٩٨. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن: طبقات الحفاظ، راجع النسخة وضبط أعلامها لجنة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.

٩٩. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن: المزهري في علوم اللغة، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وزميله، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت.
١٠٠. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عنى بتصميمه بدر النعساني، تصوير دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، د.ت.
١٠١. الشافعي، محمد بن إدريس: المسند، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
١٠٢. ابن الشجري، هبة الله بن علي: أمالي ابن الشجري، تحقيق محمود محمد الطنجي، مكتبة الخانجي للطبع والنشر بالقاهرة، د.ت.
١٠٣. الشرجي، عبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي: كتاب ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تحقيق طارق الجنابي، ط١، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٧م.
١٠٤. الشنقيطي، أحمد بن أمين: الدرر اللوامع على همع الهوامع، مصورة الطبعة الجمالية، د.ت.
١٠٥. شوقي، ضيف: المدارس النحوية، ط٣، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٦م.
١٠٦. الصفدي، صلاح الدين خليل بن ابيك: الوافي بالوفيات، اعتناء رمزي بعلبكي، ط٢، تصوير مطابع دار صادر، بيروت، ١٩٩١م.
١٠٧. الطباخ، محمد راغب: أعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء، صححه وعلق عليه محمد كمال، ط١ (١٩٢٣م)، ط٢ (١٩٨٩م)، دار القلم العربي، حلب.
١٠٨. ابن عبد ربه، أحمد بن محمد: العقد الفريد، تحقيق محمد سعيد العريان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت.
١٠٩. ابن عساكر، علي بن الحسين بن هبة الله: تاريخ مدينة دمشق، دار البشير للنشر والتوزيع، د.ت.
١١٠. العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، لسان الميزان، دراسة وتحقيق الشيخ عادل أحمد والشيخ علي محمد وعبد الفتاح أبو سنية، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ١٩٩٦م.
١١١. ابن عصفور، علي بن مؤمن: المقرب، تحقيق أحمد عبد الستار وعبد الإله الجبوري، ط٢، لجنة إحياء التراث الإسلامي، بغداد، ١٣٩٩هـ.
١١٢. ابن عصفور الإشبيلي: شرح جمل الزجاجة، تحقيق صاحب أبو جناح، منشورات وزارة الأوقاف، بغداد، ١٩٨٢م.

١١٣. ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن: شرح ابن عقيل، تحقيق الفاخوري، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٩م.
١١٤. ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن: المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق محمد كامل بركات، دار المدني، جدة، ١٩٨٤م.
١١٥. العكبري، عبد الله بن الحسين: التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
١١٦. العكبري، عبدالله بن الحسين: اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق عبد الإله نبهان، ط١، دار الفكر المعاصر، بيروت-لبنان، ودار الفكر، دمشق-سورية، ١٩٩٥م.
١١٧. ابن العماد، عبد الحي بن أحمد الحنبلي: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، أشرف على تحقيقه عبد القادر الأرناؤوط، حققه وعلق عليه محمد الأرناؤوط، ط١، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ١٩٩١م.
١١٨. العيني، محمود: المقاصد النحوية في شرح شواهد شرح الألفية، مكتبة المثنى، بغداد، تصوير نسخة بولاق، د.ت.
١١٩. ابن الفوطي: تلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب، تحقيق مصطفى جواد، د.ت.
١٢٠. الفارسي، أبو علي: الإيضاح العضدي، تحقيق حسن شاذلي فرهود، ط١، مطبعة دار التأليف، القاهرة، ١٣٨٩هـ.
١٢١. الفارسي، أبو علي: الحجة للقراء السبعة، تحقيق بد الدين قهوجي، وبشر جويحاني، ط١، دار المأمون، بيروت، ١٩٨٧م.
١٢٢. الفارسي، علي بن بلبان: الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان، قدم له وضبط نصه كمال يوسف الحوت، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ١٩٨٧م.
١٢٣. ابن فارس: الصحابي، تحقيق مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران، بيروت، ١٩٦٤م.
١٢٤. ابن فارس: مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مطبعة دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ.
١٢٥. الفراء، يحيى: معاني القرآن، تحقيق ومراجعة محمد علي النجار، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٩٥٥م.

١٢٦. القاضي، عبد الفتاح: البذور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة في طريقي الشاطبية والدري، القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، ١٩٨١م.
١٢٧. ابن قاضي شهبة الأسدي: طبقات النحاة واللغويين، تحقيق محسن غياض، مطبعة النعمان، النجف، ١٩٧٤م.
١٢٨. ابن قطلوبغا، قاسم السودوني: تاج التراجم، حققه وقدم له محمد خير رمضان يوسف، ط١، دار القلم للنشر والتوزيع، دمشق، ١٩٩٢م.
١٢٩. القفطي، علي بن يوسف: إنباه الرواة على أنباء النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٦٩هـ.
١٣٠. الكتبي، محمد بن شاکر: فوات الوفيات والذيل عليها، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، د.ت.
١٣١. ابن كثير، أبو الفداء الحافظ اسماعيل: البداية والنهاية، تحقيق أحمد عبد الوهاب فتيح، دار الحديث، القاهرة، ١٩٩٤م.
١٣٢. ابن كثير، أبو الفداء الحافظ اسماعيل: مختصر تفسير ابن كثير، اختصار وتحقيق محمد علي الصابوني، ط٧، دار القرآن الكريم، بيروت، ١٩٨١م.
١٣٣. كحالة، عمر رضا: معجم المؤلفين، طبعه التركي، دمشق، ١٩٦٠م.
١٣٤. الكفوي، أيوب بن موسى: الكليات، تحقيق عدنان درويش، ط٢، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٣م.
١٣٥. اللبدي، محمد نجيب: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٨م.
١٣٦. ابن مالك، جمال الدين بن محمد: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تحقيق عدنان الدوري، ط٢، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٧م.
١٣٧. المبرد، محمد بن يزيد: الكامل، عارضه بأصوله وعلق عليه محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاته، دار نهضة مصر، مصر، د.ت.
١٣٨. المبرد، محمد بن يزيد: المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، نشر لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٣٨٨هـ.

١٣٩. المرادي، الحسن بن قاسم: الجني الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوه ومحمد نديم فاضل، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.
١٤٠. المرزوقي، أحمد بن محمد: شرح ديوان الحماسة، نشره أحمد أمين وعبد السلام هارون، ط٢، مطبعة لجنة التأليف والنشر، القاهرة، ١٣٨٧هـ.
١٤١. مسلم بن الحجاج: صحيح مسلم، تحقيق محمد فوائد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
١٤٢. أبو المكارم، علي: أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية، د.ت.
١٤٣. مكّي، ابن أبي طالب: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق محي الدين رمضان، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧٤م.
١٤٤. الملوخ، حسن خميس سعيد: نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ط١، دار الشروق، عمان - الأردن، ٢٠٠٠م.
١٤٥. ابن منظور، محمد بن مكرم: لسان العرب، طبعة مصورة عن طبعة بولاق، معها تصويبات وفهارس متنوعة، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
١٤٦. ابن منظور، محمد بن مكرم: مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، تحقيق روحية النحاس، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٩م.
١٤٧. الميداني، أحمد بن أحمد النيسابوري: مجمع الأمثال، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار الجيل، بيروت - لبنان، ١٩٨٧م.
١٤٨. النووي، يحيى بن شرف: رياض الصالحين (من كلام سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم).
١٤٩. النووي، يحيى بن شرف: صحيح مسلم بشرح النووي، مكتبة الإيمان، المنصورة، د.ت.
١٥٠. النحاس، أحمد بن محمد: إعراب القرآن، تحقيق غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ.
١٥١. ابن نور الدين، محمد بن علي: مصابيح المعاني في حروف المعاني، تحقيق جمال طلبه، دار زاهد القدسي، ط١، القاهرة، ١٩٩٥م.

١٥٢. ابن هشام، عبد الله بن يوسف: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ج ١، ط ٦، دار الفكر، دمشق، ١٣٩٤هـ.

١٥٣. ابن هشام، عبد الله بن يوسف: شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ١١، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٨٣هـ.

١٥٤. ابن هشام، عبد الله بن يوسف: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق بركات يوسف هبود، ط ١، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، ١٩٩٩م.

١٥٥. الهندي، المتقي بن حسام الدين: كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، طبعه وفسر غريبه الشيخ بكري، جمعه ووضع فهرسه الشيخ صفوة السقا، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٩م.

١٥٦. الهيثمي، علي بن أبي بكر: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تحرير العراقي وابن حجر، مؤسسة المعارف للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، ١٩٨٦م.

١٥٧. ابن الوراق، محمد بن عبد الله: علل النحو، تحقيق محمود محمد محمود نصار، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ٢٠٠٢م.

١٥٨. ابن يعيش، يعيش بن علي: شرح المفصل، تصوير مكتبة عالم الكتب، بيروت.

١٥٩. اليماني، عبد الباقي عبد المجيد: إشارة التعيين في تراجم النحاة اللغويين، تحقيق عبد المجيد دياب، ط ١، شركة الطباعة العربية السعودية، الرياض، ١٩٨٦م.

Abstract

Al-Sharif Al-Zaidi Grammatical Efforts in Explaining

Al-Luma'a to Ibn Jenni

Amal Mohammad Jatha'n Al-Hlaiban

Al al-Bayt University ٢٠٠٨/٢٠٠٩

This study aims to show Al-shareef Al-Zaidi grammatical efforts in explaining Al. Luma'a to Ibn Jenni, also it show the methodology followed by Al-Sharif in his book titled with "the clearance in explaining Al-Luma'a. And showing the grammatical issues which he discussed with showing his attitude toward these issues.

This chapter divided into five chapters:

The first chapter: divided into two parts. the first one included the speech about "Al- Luma'a in Arabic" book about identifying the anther "Ibn-Jenni", and showing the book material and importance, and mentioning it's explainers. The second part in cluded the speech about "the clearance in explaining AL-Iuma`a about identifying AL-Sharif AL-Zaidi and showing the method in which he took the book, and talking about the book resources from which he derived his syntactical opinions.

The second chapter: talked about the grammatical structures with AL-Sharif AL-Zaidi about identifying listening, and showing it's resources represented in holy Quran and it's reading, and prophet sunna and Arab speech and it shows the grammatical in query for al-sharif about identifying the inquiry, with showing it's elements and conditions, and based on showing causing, and showing the grammatical parts of causing and its forms which result from his relation to causing.

The third chapter: focus the light on AL-Sharif AL-Zaidi attitude towards grammatical, and showing his attitude toward bassries and kuffies and toward Ibn Jenni through showing opinions with out rejecting them, or showing them and rejecting them, or showing them and accepting them.

The forth chapter: based on conducting a comparative between the explaining of AL-Sharif AL-Zaidi and both Ibn Burhan and Ibn AL-Khabbaz explaining about the methodology, evidences, and cause and effect.

The five chapter: comes as evaluation to "al-Bayan" book, so, it shows the grammatical methodology of AL-Sharif Al-Zaidi, and showing his choices, items, and mentioning his book characteristics and it's disadvantages.